وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند والحاج _ البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أهمية التحليل المالي في البنك لقياس خطر القرض
دراسة حالة لدى القرض الشعبي الجزائري
"وكالة البويرة111"

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاديات المالية والبنوك

من إعداد الطلبة:
- سليماني رزقية
- يونسي صونية

تحت إشراف الدكتور:
آيت عكاش سمير

لجنة المناقشة:

أ-بلحنيش عبد الرحمان..... رئيسا
أ-أيت عكاش سمير.....مناقشا
أ-بصيري محفوظ.....ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

شكر

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر الأحرف عبثاً أن يحاول تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا.

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في الكلية،

خاصة الأستاذ آيت عكاش سمير الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام.

كما نشكر كل عمال القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة 111.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله ﷻ

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا مُحَمَّد ﷺ

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل إسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

أبي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب و الحنان والتفاني انها بسمة الحياة و سر وجودي و حنانها يسكن قلبي و ان كانت غائبة منذ زمن بعيد فهي سر نجاحي و تألقي في الحياة

أمي الحبيبة رحمها الله و اسكنها جنات الفردوس

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إلى من كانوا ملاذي وملجئي إخوتي و أخواتي الأعزاء

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من سأفتقدهم ..... وأتمنى أن يفتقدوني

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني

أصدقائي الأعزاء

رزقية

الإهـــداء

من اعماق القلب و من صميم الفؤاد و بكل حب أهدي هذا العمل الى من يفيض قلبها حبا

وحنانا، إلى التي تشجعني، وكانت العين التي تحرسني وكانت أول قلب يخفق لنجاحي "أمي

الغالية"

إلى من كافح وناضل من أجل نجاحي، إلى الذي كان نجاحي له قبل أن يكون لي، "أبي الغالي"

أطال الله في عمرهما.

الى روح جدتي العزيزة و عمي رحمهما الله و اسكنهما الجنة .

الى أخي الوحيد:سعيد و زوجته.

الى من ترعرعت معهن أخواتي:نبيلة،سمية،زهرة،وهيبة،أمال،و أزواجهن الى كل العائلة

الكريمة،والى زميلتي في هذا العمل رزقية.

الى المقيمات معي في السكن الجامعي خاصة:حبيقة،نبيلة،ليلى،رزقية.

الى من كانت تفيدني بنصائح :يحياوي حورية.

الى براعم العائلة:فايز،آية،سيف الدين،نهى وسهى،مايا،ماسينيسا،نسيم.

الى المشرف على هذا العمل:آيت عكاش سمير .

الى كل الأسرة الجامعية من اساتذة و موظفين.

الى الأصدقاء و الزملاء في الجامعة :يوغرطة،جيلا لي،سامي،والى كل من لم اذكر اسمه.

الى اهل الطموح في الناس للسير في درب المعرفة.

صونية يونسي

الفهرس

الفهرس

تشكر	II
الإهداء	III
الفهرس	IV
قائمة الأشكال و الجداول	V
مقدمة	أ
الفصل الأول:عموميات حول البنوك الشاملة والقروض	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول:ماهية البنوك الشاملة	3
المطلب الأول:مفهوم البنوك الشاملة و وظائفها	3
المطلب الثاني:آلية التحول إلى البنوك الشاملة و ضوابط التحول إليها	4
المطلب الثالث:مزايا البنوك الشاملة و الانتقادات الموجهة لها	6
المبحث الثاني:عموميات حول القروض و مخاطرها	8
المطلب الأول: مفهوم القروض و خصائصها	8
المطلب الثاني:أنواع القروض	9
المطلب الثالث:مفهوم خطر القرض و أنواعه	16
المبحث الثالث:السياسة الاقراضية	17
المطلب الأول:مفهوم السياسة الاقراضية و أهدافها	17
المطلب الثاني: مكونات السياسة الاقراضية	18
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على السياسة الاقراضية	19
خاتمة الفصل	20
الفصل الثاني:ماهية التحليل المالي و طرق تسيير خطر القرض	
مقدمة الفصل	22
المبحث الأول:معايير وأسس منح القروض	23
المطلب الأول:معايير منح القروض	23
المطلب الثاني:أسس منح الائتمان	28
المطلب الثالث:مراحل منح القروض	29

المبحث الثاني:التحليل المالي كأداة لقياس خطر القرض	31
المطلب الأول:ماهية التحليل المالي	31
المطلب الثاني:أهداف التحليل المالي و استعمالاته	34
المطلب الثالث:تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات و النسب المالية	38
المطلب الرابع:تحليل جدول التمويل و جدول النتائج	59
المبحث الثالث:التسيير الوقائي و العلاجي لخطر القرض	72
المطلب الأول: التسيير الوقائي لخطر القرض	72
المطلب الثاني: التسيير العلاجي لخطر القرض	78
خاتمة الفصل	83
الفصل الثالث:دراسة حالة قرض استغلالي لدى القرض الشعبي الجزائري "وكالة البويرة111"	
مقدمة الفصل	85
المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري	86
المطلب الأول: :نبذة تاريخية عن القرض الشعبي الجزائري وتعريفها	86
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	87
المطلب الثالث: أهم مهام القرض الشعبي الجزائري	88
المبحث الثاني : التعريف بالوكالة المستقبلة و أهم مصالحها	89
المطلب الأول: تعريف الوكالة المستقبلة و مهامها	89
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة المستقبلة"وكالة البويرة 111"	90
المطلب الثالث: أهم مصالح الوكالة المستقبلة	91
المبحث الثالث: تقييم المؤسسة طالبة القرض باستخدام المؤشرات و النسب المالية	93
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة طالبة القرض و قوائمها المالية	93
المطلب الثاني: تحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية و النسب المالي	102
المطلب الثالث: تحليل جدول النتائج	110
خاتمة الفصل	113
خاتمة	115
قائمة المراجع	119
الملاحق	124

قائمة الجداول و الأشكال

أ. قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	الميزانية المالية من جانب الأصول	41
2	الميزانية من جانب الخصوم	42
3	الميزانية المالية المختصرة	43
4	الميزانية المالية المفصلة	46
5	الميـــزانية المختصـــرة.	46
6	الحالات الممكنة لرأس المال العامل الإجمالي	50
7	الحالات الممكنة للخزينة	52
8	آلية الانتقال من المفهوم الساكن للخزينة إلى المفهوم الديناميكي	60
9	الجزء الأول من جدول التمويل (تمويل طويل و متوسط الأجل)	62
10	الجزء الثاني من جدول التمويل(تمويل قصير الأجل)	65
11	المنتجات و الأعباء	67
12	الأعباء و النواتج العملياتية.	68
13	النواتج و الأعباء المالية	69
14	حسابات النتائج حسب الوظائف	70
15	الميزانية المفصلة لسنتي 2011-2012 (جانب الأصول)	94
16	الميزانية المفصلة لسنتي 2011-2012 (جانب االخصوم)	95
17	الميزانية المختصرة لسنة2011	96
18	الميزانية المختصرة لسنة2012	97
19	الميزانية المفصلة لسنتي 2013-2014 (جانب الأصول)	98
20	الميزانية المفصلة لسنتي 2013-2014 (جانب االخصوم)	99
21	الميزانية المختصرة لسنة2013	100
22	الميزانية المختصرة لسنة2014	101
23	حساب نسب السيولة	105
24	حساب نسب النشاط	106
25	حساب نسب التمويل	107

26	حساب نسب المردودية	108
27	جدول النتائج لسنتي 2011-2012	110
28	جدول النتائج لسنتي 2013-2014	111

ب. قائمة الأشكال:

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1	نموذج الائتمان المعروف بـ5p's	25
2	معايير نموذجPRISM	27
3	استعمالات التحليل المالي.	35
4	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	87
5	الهيكل التنظيمي لوكالة البويرة111	90
6	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرةلسنة2011 على شكل دائرة	96
7	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرةلسنة2012 على شكل دائرة	97
8	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرةلسنة2013 على شكل دائرة	100
9	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرةلسنة2014 على شكل دائرة	101
10	التمثيل البياني لرأس مال العامل ، احتياجات رأس المال العامل وخزينة المؤسسة	104
11	معدلات المردودية للمؤسسة طالبة القرض	109

مقـدمـة

مقدمة:

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية النقدية الحيوية،حيث تمثل همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية،كما تؤدي دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني و استمرار أنشطته و ذلك من خلال دورها كوسيط نقدي يقوم بتعبئة المدخرات و تمويل أصحاب العجز، و لها دور في العمليات الائتمانية والاستشارية بمختلف أنواعها.

كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاس واضح على تطور أداء و أعمال البنوك،حيث أدى التوجه نحو العولمة المالية إلى إظهار الكيان الخاص بالبنوك الشاملة و الذي جاء ترجمة لعملية توسع أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى كقيام بنك مثلا بفتح شركة للتأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار.

يعتبر الائتمان الوظيفة الأساسية لنشاط البنوك و المصدر الأول لربحيتها،بحيث بواسطتها تتحول الأرصدة العاطلة إلى أرصدة عاملة،و لضبط عملية منح القروض فإن البنوك تضع سياسات و إجراءات لمنح وتحصيل القروض لتفادي المشاكل و هي ما يعرف بالمخاطر التي تتعرض لها القروض الممنوحة من طرف البنوك،والتي ينجر عنها عدم قدرة البنك على استرجاع أمواله،و من أجل ذلك تلجأ البنوك إلى طلب ضمانات بنكية.

يعتبر خطر القرض من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك و الأكثر حساسية، إذ تقوم البنوك بتحليل أسبابها و ذلك بالاستعانة بالدراسات التقنو إقتصادية وهي دراسة السوق،ولكي تصل هذه البنوك إلى درجة النجاعة في التسيير يجب أن تتبع الأسس العلمية لهذا الغرض فنجد أهمها استعمال تقنيات التحليل المالي الذي يعتبر إحدى الوسائل العلمية لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بالدراسة التحليلية الشاملة التي تتطلب فحص مالي مبني على أسس علمية و إحصائية على المدى الطويل من أجل اتخاذ القرارات المنطقية والسليمة.

إشكالية البحث:

ما مدى نجاعة التحليل المالي في قياس خطر القرض في البنك؟

و هذا التساؤل بدوره يمكن تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهي شروط التحول إلى بنك شامل؟

- ما هي أهمية التحليل المالي ؟

-تستخدم البنوك مجموعة من الوسائل الوقائية و العلاجية من أجل التخفيف و الحد من خطر القرض،فيما تتمثل هذه الوسائل؟

- هل يستخدم القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر القرض ؟

الفرضيات:

- كي يتحول بنك إلى بنك شامل يجب أن يكون ذلك البنك كبير الحجم و قابل للنمو و لديه العديد من الفروع.

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها.

-تستخدم البنوك محل الدراسة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر القرض المصرفي.

-من بين الوسائل التي تستخدمها البنوك للتخفيف من خطر القرض طلب ضمانات من العميل.

✓ **أهداف البحث:**

إن اختيارنا لهذا الموضوع :"أهمية التحليل المالي في البنك لقياس خطر القرض "يعود إلى:

- شرح مفهوم الائتمان و أسسه و معاييره و كذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني.
- إبراز الأهمية الكبيرة التي يحضا بها التحليل المالي في التعرف على مخاطر القرض.
- مدى اعتماد البنوك التجارية لولاية البويرة على أدوات التحليل المالي في التقليل من مخاطر القرض.

✓ **أهمية البحث:**

- كون مخاطر القرض ظاهرة خطيرة تؤثر سلبا على ربحية البنوك و الاقتصاد الوطني.
- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتمام كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة، كما يساعد البنوك على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة و قدرتها على سداد ديونها في ميعاد الاستحقاق.
- دور التحليل المالي باستخدام النسب و المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لاتخاذ قرار ائتماني رشيد.

✓ **أسباب اختيار البحث:**

يعود سبب اختيارنا لهذا البحث إلى :

- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.
- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
- التعرف على مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي.

✓ **المنهج المتبع:**

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي و التحليلي و التاريخي،حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف مفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات و يظهر المنهج التحليلي في تحليل النتائج من خلال الجداول الإحصائية المتعلقة بطالب القرض التي تصف وضعيته المالية بالأرقام أما المنهج التاريخي استخدمناه عند تطرقنا لنضرة عامة حول القرض الشعبي الجزائري.

✓ **حدود البحث:**

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث، قمنا بوضع محددات البحث كما يلي:

-البعد الموضوعي : إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالبنوك الشاملة والقروض ومخاطرها و التحليل المالي والضمانات.

-البعد المكاني: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة 111.

-البعد الزمني.2011-2014.

✓ **هيكل البحث:**

- **الفصل الأول:**تناولنا فيه نظرة عامة حول البنوك الشاملة (المفهوم، الوظائف،آليات التحول إلى بنوك شاملة و ضوابط التحول، مزايا البنوك الشاملة و الانتقادات الموجهة لها) و أساسيات حول القروض و مخاطرها بالإضافة إلى السياسة الاقراضية و مكوناتها.

- **الفصل الثاني:**عالجنا فيه إجراءات وأسس منح القروض كما تطرقنا أيضا إلى أساسيات حول التحليل المالي (المفهوم،الخطوات، الأنواع، الأهداف، استعمالاته،التحليل المالي باستخدام المؤشرات و النسب المالية، و تحليل جدول التمويل و جدول النتائج) كما تناولنا أيضا التسيير الوقائي و العلاجي لخطر القرض.

- **الفصل الثالث:** في هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة حالة في القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة 111 تعرضنا فيه إلى مختلف مهام القرض الشعبي كما تطرقنا أيضا إلى تعريف وكالة البويرة و أهم المصالح المتواجدة فيها، كما قمنا بتقييم طالب قرض استغلالي في القرض الشعبي الجزائري و تحليل قوائمه المالية من أجل معرفة هل لديها ملاءة مالية جيدة تمكنه من استرداد القرض في تاريخ الميعاد أم لا.

صعوبات البحث:

-صعوبة موافقة البنوك على إجراء التربص لديهم.

-صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لسرية الملفات و أرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.

-عدم التعاون في تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة.

الفصل الأول :

نظرة عامة حول البنوك الشاملة و القروض

مقدمة الفصل:

واجه القطاع المالي العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التحولات الجذرية في الصناعة المصرفية ما بين ازدهار وانهيار كما دخلت مؤسسات غير مصرفية ميدان العمل المالي والمصرفي وهذا ما زاد من حدة المنافسة.

فقامت المؤسسات المصرفية بتقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية والمصرفية ، وهذا ما أدى إلى ظهور نوع جديد من البنوك وهو ما يسمى بالبنوك الشاملة،وهذه الأخيرة تقوم بعدة وظائف ومن بين أهم هذه الوظائف هي منح القروض وذلك لأنه يتعامل مع العديد من الأشخاص على اختلاف قطاع النشاط ، فهذه البنوك تقوم بتقديم جملة من القروض تتماشى واحتياجاتهم من جهة و كذا الغرض من ذلك القرض ، وكما هو معروف فإن القروض التي تقدمها البنوك تكون معرضة للخطر إما بسبب الملاءة المالية للعميل أو عدم وجود رغبة في السداد، والبنوك عند تقديمها للقروض تقوم بإتباع سياسة إقراضية محكمة تساعدها على التحكم في حجم الإقراض والتقليل من المخاطر إلى أدنى ما يمكن.

وفي هذا الصدد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الشاملة.

المبحث الثاني :ماهية القروض ومخاطرها.

المبحث الثالث : عموميات حول السياسة الإقراضية.

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الشاملة.

تعد الصيرفة الشاملة من الموضوعات المصرفية المهمة التي حظيت باهتمام كبير من المصارف التجارية على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة، فالبنوك الشاملة تعد أحد جوانب التطوير في المجال المصرفي، وهذا راجع إلى التغيرات التي شهدتها البيئة المصرفية المحلية و الدولية، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم البنوك الشاملة و ضوابطها، وإيجابياتها وسلبياتها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الشاملة ووظائفها.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الشاملة.

تعرف البنوك الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها، وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجد أن البنوك الشاملة تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال [1].

كما تعرف أيضا على أنها المصرف الذي يحصل على مصادر تمويل من كل القطاعات ويمنح الائتمان لكل القطاعات، كما يقدم لها الخدمات المتنوعة المستندة إلى الرصيد. [2]

البنوك الشاملة هي تلك البنوك التي تقدم كل الخدمات لكل القطاعات و تحصل على الأموال من كل القطاعات.

الفرع الثاني: وظائف البنوك الشاملة.

تتمثل أهم وظائف البنوك الشاملة في ما يلي: [3]

1. يقوم البنك الشامل بترويج المشروعات الجديدة ، وإتاحة الفرص الاستثمارية الجديدة والجيدة في إطار من علاقات التواصل والتعاون مع العملاء .
2. تقديم مجموعة من الخدمات الاستثمارية للعملاء، من بينها إعداد دراسات الجدوى وتقديم الاستشارة والنهج.
3. الإسناد وهي وظيفة تحمل مخاطرة شراء الأوراق المالية المصدرة حديثا وبيعها على حساب مخاطرة مصرف الاستثمار ،وهو بذلك يؤمن للشركة المصدرة للأسهم الحصول على المال المطلوب فورا ، ويتحمل بدلا منها مخاطرة التسويق في السوق المالية.
4. التوزيع ،أي بذل الجهود البيعية الفعالة لصالح الشركة المصدرة للأوراق المالية ،بما يقلل من تكلفة ومدة وصعوبة الإصدارات في السوق ويتقاضى المصرف الشامل مقابل هذه الخدمات على شكل عمولة للتوزيع من المؤسسة المصدرة لهذه الأوراق المالية.
5. المساهمة في الشركات التي يؤسسها البنك الشامل في موقع يمكنه من الإسهام في الشركات الجديدة التي يعمل

---

[1] - عبد الحميد عبد المطلب البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، 2008، ص 19

[2] - فلاح حسن الحسيني، إدارة البنوك، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، 2008، ص22.

[3] - صلاح الدين السيسي ، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، 2003 ، ص79 .

على تأسيسها والوفاء بمستلزمات تشغيلها.

6. تقديم القروض والائتمان لتدعيم القدرات الإنتاجية ، وإتاحة العديد من فرص العمل الجديدة، حيث تسهم القروض التي يقدمها المصرف الشامل في تدعيم القدرات الإنتاجية والتسويقية وتحسين المواقف المالية للشركات ، بما يرفع من جدارتها في السوق، بما يمكن الإدارة من زيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين نوعية المنتجات وإدخال التجديد والابتكارات المتنوعة.

7. التنويع في النشاط المالي والاستثماري ، والدمج بين محفظتي الإقراض والاستثمار المباشر للمصرف الشامل ، مع تقديم القروض للوسطاء والمتعاملين في السوق المالية .

المطلب الثاني : كيفية التحول إلى البنوك الشاملة وضوابط التحول

نتطرق في هذا المطلب إلى آليات التحول إلى البنوك الشاملة و ضوابط التحول و هي كالآتي:

الفرع الأول : كيفية التحول إلى البنوك الشاملة .

يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين هما : [1]

1. **المنهج الأول :** هو المنهج الأسرع والأسهل ويتمثل في تحويل بنك (متخصص أو تجاري) قائم بالفعل إلى بنك شامل على أن يكون هذا البنك المراد تحويله إلى بنك شامل بنك كبير الحجم وقابل للنمو ، ولديه العديد من الفروع المرتبطة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، ولديه موارد بشرية مؤهلة ومدربة ، ويتم في هذا لمنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس وقواعد أهمها :

✓ **التدرج:** أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشامل تدريجيا للحد من مقاومة التغيير، ولضمان الاستيعاب لتقنية هذه الخدمات ، وتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفاعلية في نطاق الجودة الشاملة .

✓ **التطوير:** أي إعادة الهيكلة التنظيمية وتطوير اللوائح والنظم الداخلية، وكذلك إدخال التعديلات في الصلاحيات والسلطات ، وتعديل الإجراءات بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل المضمون.

✓ **التجهيز:** وهي توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء المصرف الشامل، بما في ذلك إعادة تخصيص الفروع أو إنشاء فروع جديدة.

✓ **الخطة:** من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية، وكافة خطوات التحول إلى المصرف الشامل، لبرنامج التخطيط ومبرمج زمنيا في إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة لتغلب على معوقات ومحددات التغير المطلوب، مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل.

وفعالية هذا المنهج يدعم بقدرة قادة البنك على الابتكار وخلق الأفكار ، وبناء القيم المحفزة للعمل ، والقدرة على التطوير والتغيير، والعمل على إنجاحه بعيدا عن مقاوم التغيير وشل فاعلية التطور.

2. **المنهج الثاني:** إنشاء بنك شامل جديد حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة واختيار موارد بشرية

[1]- رابح عرابة ، دور الصرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية (مع الإشارة إلى حالة مصر) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس،جامعة الشلف، ص ص 199 – 200.

قادرة ومؤهلة وتطوير قدراتها، والتعاون مع مصارف أجنبية شاملة للإفادة من خبرتها وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا والقيام بالحملات التسويقية والترويجية اللازمة لإنجاح فكرة البنك الشامل .

ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة ، سريعة التأثر والتأثير ، وأن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها ، وأن المصرف الشامل صانع لأسواقه .

إن المنهجين المذكورين ليسا بديلين أو متعارضين بل يمكن الأخذ بهما معا ، حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، طالما يتوافر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك.

الفرع الثاني: ضوابط التحول إلى البنوك الشاملة.

تحتاج البنوك الشاملة إلى ضوابط تمن لها الاستثمار والانتظام والاستقرار في ممارسة النشاط، وتساعد على تقبل جمهور العملاء لفكرة البنوك الشاملة، وهي ضوابط كمية ونوعية، تهدف جميعها إلى الحماية والرعاية، وتتمثل أهم هذه الضوابط في ما يلي :[1]

1. التزام العاملين في المصارف الشاملة بسياسات الحيطة والحذر، خاصة في المرحلة الأولى لبدء النشاط ويجب إخضاع كافة العمليات الكبيرة الحجم للفحص والتدقيق حتى لا يتعرض البنك الشامل لمخاط غير محسوبة.
2. تقوية أجهزة الرقابة، لتحقيق دورها في ظل ممارسة واعية للإشراف على نشاط المضاربة، بما يضمن نوعا راقيا من الرقابة التي تحمي البنك من أي خطأ يهدد مسيرته أو مستقبله.
3. وضع نظام للعمل ، وتوصيف وظائف عالية الدقة والفعالية و يحدد المسؤوليات والواجبات الخاصة بكل وظيفة ، والمهام والأنشطة الخاصة بكل منها بما لا يدع أي مجال للتضارب أو الازدواج لأي عمل أو نشاط يحتاجه العمل، والتطوير والتحديث في البنوك الشاملة.
4. القيام بحملة فعالة للإعلام والإعلان عن أنشطة البنك الشامل، في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية الحديثة والتي توفر قدرا كافيا من الشفافية، الإيضاح والإفصاح والذي يمكن جمهور المتعاملين من والمهتمين والمساهمين في البنوك الشاملة من الحكم على مد ى كفاءة وحسن إدارة البنك الشامل .
5. عرض تفاصيل السياسات والأنشطة والأهداف المستقبلية على الهيئات العمومية للحصول على تأييدها ودعمها في كافة الاتجاهات وتحمل المخاطر .
6. تحقيق ملاءة مناسبة متمثلة في حجم مناسب من رأس المال ، والاحتياطات بما يحقق مكانة متميزة وقوية للبنك الشامل.
7. تطبيق نظام تأمين فعال على الودائع، ليقلل من تدافع العملاء عند حدوث أزمة، أو إطلاق أي شائعة أو حتى حدوث هزة في الائتمان، أو تعثر في السداد، أو أزمة في سعر الصرف، بما يبعث الطمأنينة في نفوس العملاء ، ويدعم الثقة في المصرف الشامل ويحمي الاقتصاد كله من الهزات العنيفة .

[1]- رابح عرابة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 201- 202

8. التوسع في الوظائف الاستثمارية لدعم جودة اتخاذ القرارات التشغيلية ، وحسن توجيه موارد البنك الشامل، وذلك لضمان الجودة الشاملة والمتكاملة لأعمال البنك ، والتي تفرضه ضخامة أعماله ومعاملاته.

9. إتباع إستراتيجية عامة علمية تنبثق منها سياسات مرحلية ، تشكل إطار الحركة التنفيذية للنشاط الذي يمارسه البنك الشامل ، حتى لا يبعد أو يحيد عن المصلحة العامة ، أو الأهداف الموضوعة لخدمة الاقتصاد القومي .

المساندة من كل الجهات المسؤولية سوءا من البنك المركزي ، أو السلطة التشريعية أو الهيئات الرقابية أو السلطات النقدية لفكرة البنك الشامل، بما في ذلك البورصة، وشركات التأمين، في محاولة لتقوية الجهاز المصرفي.

المطلب الثالث : مزايا البنوك الشاملة والانتقادات الموجهة لها.

تهدف البنوك التجارية الشاملة لتحقيق مزايا لضمان وجودها في السوق المالي وذلك من خلال التنويع في مواردها المالية واستخدامها في تميل المشاريع المختلفة.

الفرع الأول: مزايا البنوك الشاملة.

في ضوء ما سبق نرى أن أهم مزايا العمل الصرفي الشامل تتمثل فيما يلي:[1]

1. **التنويع:** يعد التنويع من أهم المزايا التي يوفرها العمل المصرفي الشامل ، ويعني الحول على موارد مالية من جهات متعددة والآجال، مع استخدامها في تمويل أنشطة مختلفة ومتنوعة، والخروج من الإطار المحدود للوساطة التقليدية وفي ظل التنويع يمكن أن يحقق الاستقرار في حركة الودائع مع انخفاض المخاطر في قطاع الاستثمار .

2. **الاستفادة من حجم وفرات الحجم الكبير:** تمتاز البنوك الشاملة بكبر حجمها وتقديمها قائمة عريضة من الخدمات، وبالتالي فإن التكاليف الثابتة يمكن الاستفادة منها بصورة أفضل، وكبر حجم المؤسسات التمويلية يؤدي إلى التحامها بالمشروعات الاقتصادية .

3. **البنوك الشاملة أكثر أمانا:** تستطيع البنوك الشاملة كبيرة الحجم أن تحقق أمانا أكبر للمودعين بسبب عظمة قدرتها على تنويع أعمالها وتحمل المخاطر المحتملة وغير المحتملة ، وبسبب كبر حجم حقوق الملكية وقدرتها على امتصاص الصدمات وتوفير الأمان من خلال التامين ضد المخاطر والتوسع في الأنشطة التأمينية .

بالإضافة لهذه المزايا، فإن للبنوك الشاملة مزايا أخرى منها:

- ✓ صناعة الأسواق المتكاملة كنتيجة لعظم إمكانياتها في اكتشاف وتحليل وتقييم الاستثمارات والترويج والاشتراك في التمويل وإدارة المشروعات وخلق الفرص الاستثمارية.
- ✓ تعظيم القدرة على تطوير الوظائف التقليدية للبنوك بما يسمح بتقديم خدمات جديدة ومتطورة.
- ✓ توفير مجالات توظيف للبنوك الصغيرة من خلال إتاحة الفرص الاستثمارية لها عن طريق دخولها في المشروعات الكبيرة مع البنوك الأخرى .
- ✓ تقديم خدمة متكاملة من الخدمات المالية .

[1]- رشيد صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة، دار النهضة، بيروت، 2000، ص 101.

✓ تحقيق التوظيف الكامل والأمثل للموارد والقدرة على الدخول والقيام بالمشروعات العملاقة سوءا في الداخل أو الخارج ، والمساعدة في عمليات الدمج والتوسع بين المشروعات القائمة.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة.

تتمثل هده الانتقادات في النقاط التالية :

1. **تعارض المصالح:** يمكن أن ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصالح عملائه ، وخاصة في بعض الأنشطة ، كما ينشأ تعارض أيضا بين إدارة الائتمان وإدارة الاستثمار حسب الطبيعة المختلفة لأداء كل الإدارتين ، ولكن يمكن التغلب على هذه المشاكل بالتخطيط والتنسيق الجيد ، بالتعاون بين الإدارات المختلفة في ظل سياسة موحدة للبنك ككل.
2. **درجة التعرض للخطر:** من الممكن أن تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة، وذلك بسبب دخولها في أنشطة متعددة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر، فتعدد أوجه النشاط يؤدي إلى تعدد المخاطر.

ويمكن التغلب عليها بإتباع عدة إجراءات منها الدراسة الجيدة للمشروعات والتحوط للمخاطر عن طريق التأمين والمتابعة المستمرة والرقابة والتصحيح وغيرها.

3. **صعوبة الرقابة والإشراف** في ظل كبر حجم المؤسسات والمشروعات إذ لا بد من وجود قواعد خاصة ومتطورة للرقابة.
4. تركيز القوى السياسية وذلك بممارسة ضغوط ذات طابع سياسي للتأثير في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مثل التشريعات الضريبية أو السيطرة على مشاريع معينة.
5. تحرص البنوك الكبيرة ومنها الشاملة على انتهاج كافة السبل للحيلولة دون فشل مشروعاتها ، وتمارس كافة الضغوط لتوفير حدود الأمان المطلوبة لها.
6. تركيز السلطة الاقتصادية وبالتالي قد تكون البنوك الشاملة قادرة على التأثير على هيكل الاقتصاد القومي على نحو يخالف المصلحة القومية .

المبحث الثاني: ماهية القروض ومخاطرها

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعمليات الاقتراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها ،وبالرغم من الأهمية الكبيرة للقروض إلا أنه يتعرض لجملة من المخاطر وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم القرض وخصائصه.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف القرض و إبراز خصائصه.

الفرع الأول: تعريف القرض: يوجد عدة تعاريف نذكر منها ما يلي :

كلمة قرض ترجع إلى اللاتينية التي تعني منح الثقة، على اعتبار أن الثقة هي أساس كل قرار قرض.[1]

إن القرض يعني تسليف المال لتثميره في الإنتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما: الثقة والمدة.

والقرض هو مبادلة مال حاضر بوعد وفاء (تسديد أو دفع) مقبل، أي أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للطرف الأخر عن المال على أمل استعادته فيما بعد والذي يدعو إلى هذه الثقة.[2]

و بشكل عام القرض هو مبلغ من المال يضعه المقرض ويسمى بالدائن بين يدي المقترض ويسمى بالمدين لمدة زمنية معينة ولغرض معين وغير معين، على أن يدفع المقترض فائدة مقابل اقتراضه، كما قد يكون القرض مضمون أو غير مضمون ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق إما دفعة واحدة بتاريخ معين أو على دفعات محددة بتاريخ.[3]

الفرع الثاني: خصائص القرض:

للقرض مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي: [4]

✓ **مبلغ القرض:** في عقد القرض نبين قيمة القرض بالتحديد وتتحدد هذه الأخيرة حسب الجهة التي يوجه إليها وكذا تحديد إمكانية البنك التمويلية ، كما يجب أيضا تبيان العملة المستخدمة في تقييم القرض ذاته.

✓ **مدة القرض:** يجب تحديد مدة القرض بدقة والهدف من ذلك هو معرفة آجال استحقاقه، ومن ثم تاريخ استرجاعه بالنسبة للبنك وكذلك تاريخ تسديده للعميل .

✓ **معدل الفائدة:** يجب تحديد مدة الفائدة وذلك لتجنب نزاع حول فائدة القرض عند تاريخ الاستحقاق ويكون معدل الفائدة ثابتا طوال مدة القرض.

✓ **طريقة التسديد:** ونعني بذلك كيف تتم عملية تسديد القرض، هل سيكون دفعة واحدة عند تاريخ الاستحقاق أو عبر دفعات ، ويتطلب هذا تحديد مبلغ كل دفعة .

---

[1]- أبو عتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية،قسنطينة،جامعة منتوري، 2006 ، ص 37.

[2]- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، ص 90.

[3]- أبو عتروس عبد الحق ،مرجع سبق ذكره،ص38 .

[4]- نفس المرجع، ص ص 61-62

✓ **طريقة استهلاكه من قبل المقترض:** ويعني بذلك هل سيتم سحب القرض دفعة واحدة أو عبر دفعات ومن ثم يتم حساب الفائدة المستحقة وهل ستكون على المبلغ كله أو على المبلغ المسحوب عليه.

✓ **الهدف من القرض:** يجب تحديد غرض القرض، هل هو لتمويل نشاط استغلالي أو استثماري أو صناعي أو زراعي والهدف من ذلك هو تخصيص الموارد المالية للبنك فقط لتجنب المخاطر وخسارة أموال البنك .

✓ **فترة السماح:** ونعني بها الفترة التي يتم فيها إعفاء المقترض من سداد الفوائد، وكذا الفترة التي يسمح فيها المقترض عدم سداد أقساط الدين.

✓ **نوع الضمانات المقدمة:** تكون إما بتقديم أصول عينية مقابل منح القرض أو بتقديم ضمانات شخصية، حيث يكتفي على البنك معرفة المركز المالي للزبون.

✓ **تحديد المحاكم الخاصة:** تختص هذه المحاكم بالنظم في حالة وقوعه في النزاع وكذلك تعيين الكفيل المؤهل للتبليغ.

المطلب الثاني: أنواع القروض وأهميتها.

سنتعرض في هذا المطلب إلى معرفة الأشكال المختلفة للقروض، و الأهمية البالغة لها.

الفرع الأول: أنواع القروض

تختلف أنواع القروض باختلاف المعيار الذي تم تقسيمها، حيث تنقسم القروض حسب النشاط إلى مايلي:

1. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب السنة، وبعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تذكر باستمرار أثناء عملية الإنتاج (النشاط) ومن أمثلتها : التمويل ، التخزين ، الإنتاج، والتوزيع ....، وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة وقدراتها على تحصيل ديونها على الغير ويمكن تصنيف هذه القروض بصفة عامة إلى: قروض عامة وقروض خاصة.[1]

أ. القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق ، أو قروض الخزينة ، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي :[2]

✓ **تسهيلات الصندوق :** هي عبارة عن قروض معطلة لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة التي يواجهها الزبون والناجمة عن تغير الإيرادات عن النفقات فهي ترمي إلى تغطية الرصيد إلى حين اقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض.

✓ **السحب المكشوف:** والذي يعني المبلغ الذي يسمح البنك لعملية بسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري

[1]- أسامة محمد القولي ، مبادئ النقود والبنوك ، دار الجامعة الجديد للنشر ، الإسكندرية، 1997، ص147

[2]- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2004، ص ص 58- 61

على أن يفرض البنك على هذا العميل فائدة تتناسب والفترة التي يتم خلالها عودته إلى حالته الطبيعية أي من مدين إلى دائن.

✓ **قروض موسمية:** تسليف على الحساب الجاري قد يمتد غالبا 9 أشهر وعادة ما يستخدم عندما تكون دورة النشاط من إنتاج أو بيع موسمية مثلا.

✓ **قروض الربط :** وهي عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة إلى تمويل عملية مالية الغالب تحقيقها شبه مؤكدة لكنه مؤجل فقط إلى أسباب خارجية.

ب. القروض الخاصة: هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول ويمكن تقسيم هذه القروض إلى: [1]

✓ **تسبيقات عن البضائع :** عبارة عن قروض تقدم إلى الزبون، لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كالضمان للمقرض ويمنح هذا النوع من القروض لتمويل المواد الأساسية ويستعمل في الجزائر لتمويل السلع المصنعة والنصف المصنعة.

✓ **تسبيقات على الصفقات العمومية:** هي القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل انجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية.

✓ **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.

2. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة، يمكن أن تمتد على كل حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار، فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات مثلا فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل، ونظرا للصعوبات التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات بهذا الحجم وهذه المدة فتم تحديث طرق التمويل، وفي الحقيقة نشاطات الاستثمار وهي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته، وإما على العقارات مثل: الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، وعليه فالاستثمار هو عبارة عن اتفاق مالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل، ويتم هذا الاتفاق عادة مرة واحدة في بداية المدة الأمر الذي يشكل عبئا ثقيلا على المؤسسة، بينما تكون العائدات متقطعة وتتدفق خلال سنوات عمر الاستثمار.

[1]- سعيد سيف النصر، دور المصارف في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 65 .

أ. عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات : وتنقسم إلى :[1]

✓ **القروض المتوسطة الأجل:** يوجه هذا النوع من القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبعة سنوات مثل الآلات والمعدات بصفة عامة ونظرا لطول هذه المدة فان البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال وخطر عدم السداد ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل منها:

- **القروض القابلة للتعبئة :** يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

- **القروض الغير قابلة للتعبئة:** يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل اكبر، وليس للبنك أي طريقة لتفاديها، وإن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد، ولذلك على البنك في هذه الحالة من القروض وأن يحسن دراسة القروض و يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته.

✓ **القروض طويلة الأجل:** توجه لتمويل الاستثمارات التي تتراوح مدتها من 7 سنوات إلى 20 سنة مثل: الحصول على عقارات، أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية ..... الخ، وان طبيعة هذه القروض (أي المبلغ الضخم والمدة الطويلة) تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع البنك المقرض إلى البحث عن الوسائل لتخفيف هذه المخاطر مثل تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية عالية.[2]

- **القرض الإيجاري:** يعرف القرض الايجاري بأنه عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[3]

ويمكننا من خلال هذا التعريف استنتاج خصائص الائتمان الإيجاري الأساسية نذكر منها:[4]

- إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل، والتي تسمى المؤسسة المستأجرة، غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة، ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.
- إن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس إلى المؤسسة المستأجرة، وتستفيد

[1]- طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره، ص ص 74.

[2]- نفس المرجع . ص 75 .

[3]- عبد الحميد محمد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية ، منشآت المعارف ، الإسكندرية، 2002، ص48.

[4]- طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 77- 78 .

هذه الأخيرة من حق الاستعمال فقط وتبعا لذلك، تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية بينما تكون مساهمة المؤسسة المستأجرة إدارية واقتصادية.

- في نهاية فترة العقد ، تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات ، إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا، وتستفيد بالتالي لفترة أخرى من حق استعمال هذا الأصل دون أن تكتسب ملكيته، وإما أنها تشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد، وفي هذه الحالة تنتقل الملكية القانونية للأصل إلى لمؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الاستعمال أما الاختيار الأخير، أن تمتنع عن تجديد العقد وتمتنع أيضا عن شراء الأصل، وتنهي بذلك العلاقة القائمة بينهما، وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

3. قروض تمويل التجارة الخارجية:

بزيادة المعاملات الدولية بين البلدان والشركات من مختلف الأقطار، ازدادت الحاجة إلى تمويل التجارة الخارجية، ومن ثم البنوك تلعب دورا أساسيا في التسوية المالية الناشئة عن هذه التجارة، وذلك يمنحها مجموعة من القروض اللازمة سواء للمصدر أو للمستورد ومن جملة القروض الممنوحة في هذا الإطار سنتطرق إلى الأكثر استعمالا.

أ. **الاعتماد المستندي:** إن الاعتماد المستندي هو شكل من أشكال القرض، وبموجب هذا القرض يتعهد البنك بطلب من زبونه المستورد أن يضع تحت تصرفه مبلغا من المال، أو أن يفاوض أو أن يقبل كمبيالة مقابل دفع مستندا (مستندات النقل أو التأمين....) أو تبرر أن المستورد قد نفذ التزاماته، ومن بين المستندات المطلوبة شهادة المؤسسة وبوليصة التأمين ومستندات النقل. وتسمية الاعتماد المستندي جاءت لكون الاعتماد يتطلب لانجازه أو تحقيقه مستندات مرتبطة بالعملة التجارية.

- ضمن الناحية الاصطلاحية يقصد بالاعتماد المستندي ذلك الاعتماد الذي يفتحه البنك على طلب عميله المستورد ولصالح المستفيد (المصدر) ، ويتم تنفيذه (الدفع) سواء بالدفع الفوري أو بقبول كمبيالة ، كما يشترط لتنفيذه تقديم مستندات تدل على عملية الشحن الفعلي للبضاعة.

- أما من الناحية التقنية ، فالاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات وهي الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا في مجال التجارة الدولية، أي أنه بعد فتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر، يقوم بنك الإرسال بالدفع للمصدر مقابل تقديم هذا الأخير المستندات المتعلقة بالعملية محل التصدير والتي تدل على شحن البضاعة إلى المستورد، كما يجب أن تكون هذه المستندات مطابقة للشروط والمواصفات التي نص عليه في فتح الاعتماد.[1]

ب. **التحصيل المستندي:** ونقصد به آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات يسلم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة.

وللإشارة في التحصيل المستندي أن التزام المصدر لا يتعدى التعهد بإرسال البضاعة، كما أن المستورد لا يمكنه أن

[1]- قاسيمي آسيا ، تحليل الضمانات في تقديم جدوى تقديم القروض في البنك ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ،2008 – 2009، ص63.

يستلم المستندات، إلا بعد قبول الكمبيالة أو تسديد المبلغ ، ونلاحظ من الصيغة السابقة في التحصيل المستندي أن التنفيذ النهائي للعملية المالية تتم وفق صيغتين : المستندات مقابل الدفع – المستندات مقابل القبول.[1]

ج. **التحويل الحر**: التحول الحر هو وسيلة كثيرة الاستعمال في تسوية المعاملات التجارية الدولية ، ويسفر اللجوء المتزايد إلى استعمال هذه الطريقة من الدفع إلى سهولتها وسرعتها ، وتستلزم هذه الطريقة ضرورة وجود عملية تجارية بين المصدر والمستورد حيث يتفق الطرفان ضمن شروط العقد الرابط بينهما، على أن يكون الدفع عن طريق التحويل الحر بالعملة المحلية وتحويلها بما يقابلها بالعملة الصعبة لحساب الدائن، وهو في هذه الحالة المصدر، وقد يتخذ الأنواع التالية :

- ✓ **التحويل عن طريق البريد:** تمتاز هذه الطريقة بالبساطة ويتم التحويل من الحساب البريدي للآمر إلى الحساب البريدي للمستفيد ولا تستعمل كثيرا نظرا لبطيء عملية الإرسال.
- ✓ **التحويل عن طريق التلكس:** يرسل أمر التحويل بالتلكس وهو مستعمل بكثرة بين الدول لما يتميز به من سرعة الاتصال وبساطة الاستعمال عكس التحويل عن طريق البريد، ففي هذه الحالة يجب على المستورد دفع المبلغ بالعملة المحلية لبنكه ثم يقوم هذا الأخير بتحويلها إلى العملة الأجنبية ثم إرسالها وهذه الطريقة معرضة كثيرا للأخطاء نظرا لكثرة استعمالها.
- ✓ **التحويل عن طريق شبكة Swift:** استعملت أول مرة في عام 1973 من طرف 150 بلدا، وهي شركة عالمية ساهم في إنشائها 239 بنك أمريكي –كندي – أوربي و Swift هي ليست وسيلة دفع في حد ذاتها ولكنها شبكة خاصة بالاتصالات في حالة التحويل وهي صالحة ما بين البنوك.[2]

الفرع الثاني : أهمية القروض

للقروض أهمية بالغة تتمثل في:

- ✓ يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو الإنتاج. وفي مجال الاستهلاك يسمح الائتمان بتوزيع إنفاقهم بالطريقة التي تحدد لهم أقصى إشباع ممكن وإذا أحسن الفرد استغلال ما يحصل عليه من تسهيلات ائتمانية فضلا عن تأثيره في توسيع سوق السلع الاستهلاكية مما يشجع على الإنتاج الكبير.
- ✓ يلعب الائتمان دورا فيما يتعلق في تحديد مستوى الدخل القومي حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان مستوى الائتمان ضئيل، حيث نجد في الاقتصاديات المعاصرة بعض الوحدات لديها فائض في الإنتاج لأغراض الاستهلاك والاستثمار أقل من دخلها الجاري ووحدات لديها عجز.

[1]- قاسيمي آسيا ، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2]- نفس المرجع ،ص ص 65- 66 .

✓ تشغيل الموارد العاطلة حيث يستفاد من الأموال العاطلة في تشغيلها في صورة مؤقتة من خلال التمويلات القصيرة الأجل ، وبهذا فإن المقترض ينتفع من هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلا مربحا ، وبالمقابل فان المقترض سوف يحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على مناسب.[1]

✓ تساعد القروض الوسطاء في الحصول على السلع وتخزينها ثم يبعها إما بالنقد أو بالأجل، وبالتالي فان القروض تستخدم في عمليات الإنتاج، التوزيع والاستهلاك.

✓ تعتبر القرض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على أرباح، اذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته كما تؤدي القروض إلى زيادة الودائع والنقد المتداول في المجتمع وتوفر التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية والخدمية.[2]

المطلب الثالث: خطر القرض.

قبل التطرق إلى مفهوم خطر القرض نتطرق أولا إلى مفهوم المخاطرة .

✓ المخاطرة هي عبارة عن التزام يحمل في طياته ارتياب مرفوق باحتمال ربح أو ضرر سواء هذا الأخير تدهور أو خسارة.

✓ كما تعرف المخاطرة بأنها الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل دعم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية.[3]

وبالتالي فإن المخاطرة هي التقلب في العائد المستقبلي.[4]

الفرع الأول: مفهوم خطر القرض:

تعتبر عملية منح القروض الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها البنوك لتحقيق أهدافها ، وعملية منح القروض عملية تسويقية للأموال المتوفرة للبنك ، بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ، والقروض المصرفية تواجه العديد من المخاطر التي يصعب التحوط والتنبؤ بها.

وخطر القرض يعني تخلف العملاء عن الدفع أو عجزهم عن السداد ، أي خسارة جزئية أو كلية لأي قرض مقدم للغير.[5]

كما يعرف أيضا على أنه عجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده، وقد يكون له القدرة على المالية على السداد، ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر في السداد.

كما تعرف أيضا على أنها الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه و من أجل سداد أصل القرض وفوائده.[6]

---

[1]- زينب عوض الله ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي منشورات الجبلي الحقوقية، ، الإسكندرية،2003، ص ص 82- 85 .

[2]- إيهاب الدسوقي، النقود والبنوك والبورصة، دار النهضة العربية ، مصر الجديدة ، القاهرة، 2008، ص ص 107- 108

[3] -Joel Bessis ; Risk Management in Banking , John Whley , 1998 , p05

[4]- منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التو ريق والمشتقات المالية ، مكتبة الإسكندرية ، ص 05.

[5]- بن عزوز بن علي ، إدارة المخاطر ، دار الوراق، الأردن 2013، ص 124.

[6]- عبد المعطي رضا أرشيد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999، ص 213

الفرع الثاني: أنواع خطر القرض.

يمكن إيجاز أنواع مخاطر القرض في النقاط التالية: [1]

1. المخاطر المتعلقة بالمقترض(العميل): ويشمل على ما يلي:

- ✓ أهلية المقترض ومدى صلاحيته للحصول على القرض، ويتم التأكد من الأهلية من خلال وثائق إثبات الشخصية.
- ✓ السمعة الائتمانية للمقترض، ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر داخلية أو خارجية.
- ✓ الوضع والسلوك الاجتماعي للمقترض، ومدى تأثير ذلك على أوضاعه المالية.
- ✓ الوضع المالي للمقترض ويتم التعرف عليه من خلال البيانات التاريخية والتقديرية المقدمة من العميل.
- ✓ مقدرة المقترض وإمكانية تعزيزها وتطويرها بالمستقبل.

2. المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض:

وهذه المخاطر تتصل عادة بالنشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه المقترض والظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة بين القطاعات المختلفة، وهنا يواجه البنك صعوبة في تقدير المخاطر التي قد تختلف باختلاف أذواق المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية، وتنوع الأسواق والتطورات التكنولوجية والصناعية، وغير ذلك.

3. المخاطر المتعلقة بالظروف العامة :

ترتبط هذه المخاطر بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية فتزيد هذه المخاطر في حالة الكساد، وتنخفض في ظل الرواج والازدهار ، كما أن الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.

4. المخاطر المتعلقة بالغير :

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان وكذلك البنك بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل:

- ✓ إفلاس أحد عملاء البنك ذوي المديونية العالية.
- ✓ فشل في الصناعة التي يمارسها العميل.
- ✓ كوارث طبيعية تؤثر على نشاطات البنك أو نشاطات العميل.
- ✓ عوامل سياسية أو اقتصادية خارجة من إرادة كل من البنك والعميل.

5. المخاطر المرتبطة بـأخطاء البنك:

وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الائتمان الممنوح ، والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر منها:

- ✓ ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية.
- ✓ قصور أجهزة المتابعة عدم سلامة صياغة التسوية والرأي لمنح التسهيلات المقترحة.

[1]- شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر ، دار المسيرة للنشر والطباعة ، ط1 ، 2012، ص ص 93- 94.

✓ عدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها.

6. المخاطر المرتبطة بالعملية المطلوب تمويلها:

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة، ومن أمثلة المخاطر المرتبطة بطبيعة النشاط: عمليات التمويل بضمان بضائع، عمليات التمويل بضمان الأوراق المالية ، عمليات التمويل بضمان كمبيالات.

ومن الآثار المترتبة على خطر القرض:

تترجم الإخطار محاسبيا في ظل حسابات المؤونات والخسائر سلبا على النتيجة الصافية للبنك، وتؤدي إلى تدهورها و أيضا إلى إضعاف الملاءة المالية للبنك، ومنه فان مخاطرة البنك لها تأثير على البنوك ويمكن أن تؤدي إلى

✓ **تدهور نتائج البنك:** إن هذا التدهور راجع إلى نقص المؤونات وتفاقم الخسائر المتعلقة بعدم سداد الحقوق.

✓ **تدهور الملاءة:** في حالة تسجيل البنك لنتائج غير كافية لاحتواء الخسائر المحتملة ، فانه يكون مجبرا في هذه الحالة على لتغطيتها بواسطة الأموال الخاصة ، وهذا ما قد يؤدي إلى تسجيل عجز تدهور الملاءة على المدى الطويل.

✓ **النقص في معدل التنقيط:** تعتبر نتائج البنك من المعايير التي تأخذها بعين الاعتبار وكالات التنقيط، ومنه فان تدهور هذه النتائج يرغم وكالات التنقيط إلى تقليص تنقيط البنك.

المبحث الثالث : عموميات حول السياسة الإقراضية

إن محور قرار الإقراض يدور حول اتخاذ قرار الموافقة بمنح القروض عندما يطلبه العميل (الفرد أو شركات الأعمال) أو رفض الطلب ، وهنا تكمن الخطورة والتعقيد في قرار منح القرض ، لذلك سياسة الإقراض يجب أن تكون مرنة غير جامدة بحيث تبحث في العموميات ولا تدخل في التفاصيل المقيدة للحركة والعمل, وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة الإقراضية وأهدافها مكوناتها والعوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الإقراضية و أهدافها

الفرع الأول: مفهوم السياسة الإقراضية:

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها.[1]

كما يمكن تعريفها على أنها: مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية والأنشطة التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منها وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها. [2]

الفرع الثاني: أهداف السياسة الإقراضية

تتمثل أهداف السياسة الإقراضية في النقاط التالية: [3]

- ✓ منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.
- ✓ ترشيد القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.
- ✓ ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح ومن ثم استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطات تقوي من سلامة ومتانة المركز المالي للبنك .
- ✓ التوافق مع الاتجاه العام للأهداف السياسية الاقتصادية القومية ، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها في حفظ التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيها.
- ✓ التوافق العام بين اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الأخلاقية في عدم الإقراض أي مشروعات يكون من شأنه تهديد المجتمع في هذا المجال.

---

[1]- منير إبراهيم هندي، البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مصر، ط3 ، 2006، ص248.

[2]- صلاح الدين السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، ط1 ، القاهرة، 2004، ص20.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 146.

المطلب الثاني : مكونات السياسة الإقراضية.

هناك العديد من البنود الهامة التي يجب أن تتضمنها سياسة الإقراض، فعلى الرغم من صعوبة مناقشة كل البنود التي يجب أن تشتمل عليها سياسة الإقراض المكتوبة، إلا أنه يمكن توضيح بعض البنود الأكثر أهمية مثل:

1. **حجم الإقراض:** يجب ألا تزيد القيمة الكلية للقروض الممنوحة عن نسبة معينة من الموارد المالية الممنوحة (رأس المال والودائع)، فحجم الأموال الممكن إقراضها تحدد انطلاقا من حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى ، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة والوفاء بها .
2. **تشكيلة القروض :** لتفادي الخسارة أو الركود الذي يمكن ،أن تكون تشكيلة البنك متعلقة بنوع تشكيلة القروض التي تمنحها وذلك من حيث المدة (قروض قصيرة، طويلة، متوسطة الأجل) أو من حيث القطاعات التي تقوم بتمويلها (متعددة، متنوعة)، كما أن القيود التي تفرض على البنوك بصدد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح للعميل الواحد يمكن أن تؤثر على تشكيلة القروض ، وأيضا على نمو الإقراض الطويل الأجل بالنسبة لهذه البنوك.[1]
3. **مستويات اتخاذ القرار:** ينبغي أن تحدد سياسة الإقراض المستويات الإدارية المسؤولية عن قبول منح القرض من عدمها بما يضمن السرعة في اتخاذ القرارات، وذلك لتحديد الحد الأقصى والأدنى لمنح الائتمان وهذا بهدف التحكم في سياسة الإقراض.[2]
4. **شروط ومعايير منح القرض:** يقوم البنك بتحديد الشروط الواجب توفرها لقبول طلب الحصول على القرض ولكن هذا بعد تحديد نوعية القرض التي يتعامل بها البنك وهاتين الخطوتين تشكلان أساس القبول المبدئي، وبعدها تتم إجراءات أخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي.[3]
5. **التكلفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية:** تعتبر المصاريف الإدارية أو أسعار الفائدة شكل من أشكال التكلفة المترتبة على منح القروض، إذ لا بد من وجود معايير إرشادية تزودها إدارة القروض لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد يما قد يسيء إلى البنك.[4]
6. **الرصيد المعوض:** ويشير إلى حجم الودائع بدون فائدة والتي يجب على المقترض أن يضعها في البنك كشرط للحصول على القرض، حيث أن الإدارة هي التي تحدد نسبة الرصيد المعوض المطلوب، كما يجب أن تحدد أيضا آجال استحقاق الأنواع المختلفة من القروض التي يمكن أن تقدمها وما إمكانية تغيير آجال الاستحقاقات للأنواع المختلفة من القروض، وإذا حدث وكان هناك خسائر في بعض أنواع القروض ما هو الإجراء الذي ستتخذه الإدارة بصدد ذلك؟ وتقوم الإدارة بكل هذه الإجراءات وذلك للتحوط ضد المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها القروض.

---

[1]- عبد المعطي رضا أرشيد، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

[3]- حنفي عبد الغفار، إدارة البنوك، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص144.

[4]- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاد النقود والبنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2007، ص120.

7. إطار أو هيكل القروض: يجب أن تتضمن سياسة الإقراض أبعاد أخرى مل المدى الذي يقبله المقرض بالنسبة للضمانات وأنواعها وشروطها، والعلاقة التنظيمية بين العميل والبنك، والاعتبارات الخاصة بالتزامات القروض التي توجد خارج بنود الميزانية ، فهذه الالتزامات تمثل ترتيبات لعمل قروض في المستقبل يحصل منها البنك على رسوم بالإضافة إلى إمكانية استخدامها لتخفيف المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. [1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على السياسة الإقراضية

تتمثل أهم العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض لدى البنوك سواء بالسلب أو بالإيجاب ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي: [2]

✓ درجة المخاطر التي يتحملها البنك ويرتبط هذا العامل بسياسة البنك في منح القروض وعلى ضوء السياسة العامة وحالة الرواج أو الكساد التي يمر بها الاقتصاد القومي.

✓ نوعية الضمان المقدم من العميل، حيث تمنح بعض القروض بضمان شخصي أو بضمان العقار أو بضمان الأصول والآلات والمعدات بالمؤسسة وهو ما يسمى بالضمانات الحقيقية، وتبدو أهمية هذا العامل في التقليل من مخاطر الإفلاس أو التوقف عن الدفع التي قد يتعرض إليها العميل.

✓ التدفقات النقدية المتوقعة من استخدام القروض الاستثمارية والعلاقة بين التدفقات النقدية الصادرة وأثر ذلك في درجة السيولة النقدية في الشركة ، ومقدرتها على سداد قرض المستهلك.

✓ الغرض من القرض ، حيث يستخدم القرض في شراء أصول نقدية ثابتة طويلة الأجل أو في سداد قرض آخر.

✓ طبيعة النشاط الذي تقوم به الشركة وعلاقتها بالشركات المنافسة وأيضا علاقتها بالعملاء وشروط منح الائتمان وكذا علاقتها بالمستوردين وطريقة تسديد ما عليهم لهم.

✓ إدارة الشركة ومقدرتها على تحقيق أهداف المشروع وعلاقتهم بالبنك والبنوك الأخرى ومدى التزامهم بمواعيد تسديد القروض السابقة بالإضافة إلى معلومات محاسبية أخرى.

بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد ما يلي:

✓ البنوك تقوم باستخدام فكرة تخصيص الأموال لوضع صورة متكاملة بين حجم والتكلفة وتواريخ الاستحقاقات بالنسبة لاستخدامات مختلف الموارد، كما ترجع أهمية الاعتماد على هذه الفكرة في أنها تعتبر بمثابة إطار لتقسيم ربحية مختلفة أوجه استخدامات الموارد المتاحة.

[1]- رحموني سميرة ، التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح، 2004- 2005، ص 41.

[2]- إبراهيم محمود، تحرير التقارير المالية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2005، ص278.

خاتمة الفصل:

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن البنوك الشاملة ذات فعالية كبرى في الأداء ولها القدرة على احتواء كل العمليات المصرفية والتعامل مع المنشآت المالية والغير المالية، ولها عدة امتيازات جعلت منها كيانات عملاقة مرغوب في التعامل معها وجاءت بما عجزت البنوك عليه البنوك التجارية، وعلى الرغم من أن منح القروض يتم وفق أسس وسياسات إقراضية تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي والتقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقبلا ولكن في الواقع لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظة قروضه وهذا راجع إلى طبيعة العلاقة بين القروض والمخاطر ولا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض،وعند منح القروض تأخذ البنوك مجموعة من الاعتبارات من أجل التقليل من المخاطر، كما تقوم أيضا بقياس خطر القرض وذلك باستعمال طرق إحصائية، وطرق كلاسيكية (التحليل المالي) وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني :

التحليل المالي كأداة لقياس خطر القرض و طرق تسييره

مقدمة الفصل:

تعتبر وظيفة منح القروض من أبرز نشاطات البنوك بمختلف أنواعها ،و تقوم على جملة من المراحل وتستند على مجموعة من المعايير و المبادئ، و الهدف من كل هذا هو الوقاية من المخاطر الناجمة منها و هو ما يسمى بخطر القرض. حيث تقوم البنوك بالوقاية من هذا الخطر، و ذلك باستعمال جملة من الاحتياطات مثل طلبها للضمانات وذلك من أجل التخفيف و الحد من هذه المخاطر، وفي حالة ما إذا ظهرت ملامح عدم السداد من طرف الزبون يبدأ البنك في التفكير و التحضير الجيد من أجل استرجاع مستحقاتها، ومعالجة الخطر تبدأ بالتحصيل فإن تعثرت هذه الخطوة تبدأ عملية المعالجة.

تعتمد البنوك على جملة من الطرق من أجل قياس خطر القرض منها الطريقة الإحصائية، طريقة القرض التنقيطي،و الطريقة الكلاسيكية أي التحليل المالي، و هذا الأخير يعتبر من أهم الوسائل التي تستعين بها البنوك،حيث يساعدها على التعرف على الوضع المالي للمقترض و قدرته على الاقتراض، يعتبر التحليل المالي أداة فعالة للتحليل الائتماني إذ يساعد البنك في اتخاذ قراراتها اتجاه المقترض و ذلك من خلال أدواته المختلفة.

و في هذا الصدد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول:معايير وأسس منح القروض.

المبحث الثاني:التحليل المالي كأداة لقياس خطر القرض.

المبحث الثالث: التسيير الوقائي و العلاجي لخطر القرض.

المبحث الأول:معايير وأسس منح القروض.

إن عملية منح القروض التي يقوم بها البنك تقوم على عدة معايير و أسس و هذه العملية تمر بجملة من المراحل،و هذا ما سنلخصه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول:معايير منح القروض.

إن عملية منح القروض تستند الى جملة من المعايير المعروفة منها:**PRISM.،5p's،5c's**

الفرع الأول:نموذج الائتمان المعروف ب 5c's:

يعتبر هذا النموذج أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي و مانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، و تتمثل هذه المعايير في النقاط التالية:[1]

1. **الشخصية(character)**:تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني،فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة و نزيهة و سمعة طيبة في الأوساط المالية و ملزما بتعهداته و حريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب و الحصول على دعم المصرف له.و من بين مؤشرات الحكم على مدى رغبة العميل في السداد طول الفترة التي تمضي منذ إتمام الصفقة حتى تحصيل القيمة.و يمكن للمنشاة أن تحصل على معلومات مفيدة عن ذلك مع واقع سجلاتها إذا سبق و أن تعاملت معه،أو الحصول على المعلومات المطلوبة من المنشآت الأخرى التي سبق لها تقديم ائتمان لذلك العميل.
2. **قدرة أو طاقة العميل(capacity)**:و هي نوع من الحكم الشخصي على السداد في المواعيد المحددة،و من بين المؤشرات المفيدة في هذا الشأن تلك التي تتعلق بتاريخ العميل في النشاط الذي يمارسه و كفاءة المديرين و سمعتهم،كما يمكن الاعتماد على القوائم المالية للعميل بالتركيز على تحليل نسب السيولة،و من بين مؤشرات القدرة على السداد أيضا نجد مدى انتظام العميل في سداد الفوائد و أصل القرض الذي يحصل عليه من البنوك التجارية.
3. **رأس المال (capital)**:يقصد برأس المال في هذا الصدد المركز المالي للعميل الذي تكشف عنه القوائم المالية،و يمكن للمنشأة أن تطلب من العميل المحتمل تزويدها بالقوائم المالية اللازمة مثل:الميزانية العمومية و قائمة الدخل و غيرها التي تساعد في الحكم على مركزه المالي.

[1]- منير ابراهيم هندي،الإدارة المالية،مدخل تحليلي معاصر،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،الطبعة السادسة،2011،ص ص 269-270.

4. **الضمانات(collateral)**:تتمثل الضمانات في بعض الأصول المملوكة للعميل كالأوراق المالية و المخزون السلعي،و التي يبدي استعداده لتقديمها للمنشأة كضمان مقابل القرض الذي يحصل عليه،و بمقتضى الاتفاق مع العميل يكون للمنشأة الحق في بيع الأصول و الحصول على مستحقاته إذا ما فشل في سداد ما عليه من مستحقات.

5. **الظروف المحيطة(condition):**يقصد بها مدى تأثير الظروف المحيطة العامة و الخاصة على مقدرة العميل على السداد، و يقصد بالظروف المحيطة العامة المناخ الإقتصادي العام في المجتمع،و كذلك الإطار القانوني و التشريعي الذي تعمل فيه المنشأة خاصة ما يتعلق بالتصدير والاستيراد ،أمّا الظروف الخاصة فهي مرتبطة بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل مثل:الحصة السوقية لمنتجات المشروع.[1]

-إن من أشهر أشكال الدرجات تلك التي تعتمد على ثلاثة معايير و هي:الشخصية،القدرة،و رأس المال.و يمكن الحصول على 9 درجات لنوع القرض من ناحية المخاطرة عندما يتم دمجها مع بعضهما،و هي:[2]

- ✓ الشخصية+القدرة+رأس المال=مخاطرة ائتمانية منخفضة جدا.
- ✓ الشخصية+القدرة-رأس المال=مخاطرة ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.
- ✓ الشخصية+رأس المال+قدرة غير كافية=مخاطرة ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.
- ✓ قدرة+رأس المال+الشخصية الضعيفة=مخاطرة ائتمانية متوسطة.
- ✓ قدرة+رأس المال+الشخصية=مخاطرة ائتمانية عالية.
- ✓ الشخصية+رأس المال-المقدرة=مخاطرة ائتمانية عالية.
- ✓ الشخصية-رأس المال-المقدرة=مخاطرة ائتمانية عالية جدا.
- ✓ رأس المال-الشخصية-القدرة=مخاطرة ائتمانية عالية جدا.
- ✓ القدرة-الشخصية-رأس المال=العميل المخادع.

[1]– منير ابراهيم هندي،مرجع سبق ذكره ،ص ص،270-271.

[2]–سوزان سمير ذيب و آخرون،إدارة الائتمان،دار الفكر ناشرون و موزعون،عمان الأردن،2012،ص ص،103-104.

الفرع الثاني:نموذج الائتمان المعروف ب5p's:

بالنسبة لشخصية العميل و القدرة على السداد الشرح نفسه في كل المعايير و بالتالي نستوفي بشرح المعايير الأخرى فقط.و المتمثلة في:[1]

1. **الغرض من الائتمان(purpose):**حيث يجب معرفة الغرض من الائتمان بشكل تفصيلي،و أن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل (القرض) بشكل دقيق حتى يمكن اتخاذ قرار بشأنه و الحكم على مدى مناسبة منح هذا الائتمان من عدمه. و هل يتوافق مع سياسة البنك؟،ومدى مناسبة حجم و مبلغ التسهيل و نوعه مع الغرض المطلوب منه.وإذا كان الغرض من الائتمان يتعارض و سياسة البنك فيعتذر البنك من العميل ليس بسبب وضعه و إنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك.
2. **الحماية(protection):**إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم.وذلك من خلال الضمانات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.
3. **النظرة المستقبلية(perspective):**إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالات اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح و مستقبل ذلك الائتمان أي استكشاف كل الظروف البيئية و المستقبلية المحيطة بالعميل و لهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنك بمؤشرات الاقتصاد مثل:معدل النمو العام،التضخم،معدلات الفائدة و غيرها.
4. **القدرة على السداد**
5. **نوع العميل**

و يمكن تلخيص عناصر هذا النموذج في الشكل التالي:

الشكل رقم1: نموذج الائتمان المعروف ب5p's

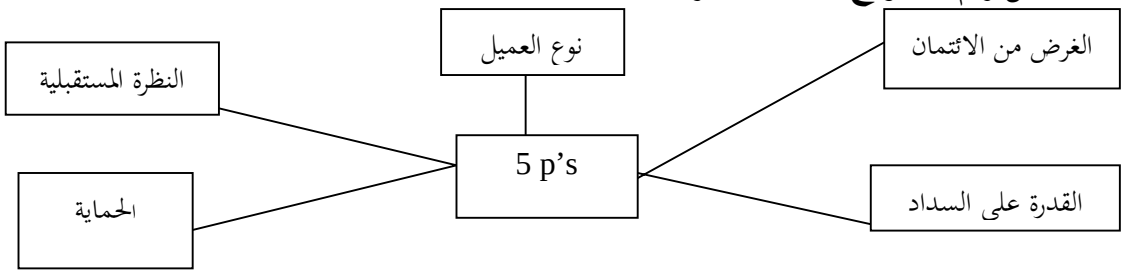

المصدر: سوزان سمير ذيب و آخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص 96.

[1]– سوزان سمير ذيب و آخرون ،مرجع سبق ذكره،ص ص،104-105.

الفرع الثالث:نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بPRISM:

يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل المالي الائتماني و قراءة مستقبل االقرض،و يعكس هذا المنهج جوانب القوة و العافية لدى العميل ،و يساعد هذا المنهج عند تحليله إدارة الائتمان من تشكيل أداة قياس توازن بين المخاطرة و القدرة.

و تتمثل معايير PRISM فيمايلي:[1]

1. **التصور (perspective):**يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان و العوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه،و مضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:
   - ✓ تحديد المخاطر و العوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان.
   - ✓ دراسة استراتيجيات التشغيل و التمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الاداء و تعظيم الحصة السوقية.
2. **القدرة على السداد(Repayment) :**و مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها،و من الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد التي يلجأ إليها العميل طالب الائتمان.
3. **الغاية من الائتمان(Interntionor purpose):**و مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم،الغاية من الائتمان أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض،و أن اخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لإسيتراد الائتمان.
4. **الضمانات(Safeguards):**و مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات المقدمة للبنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على السداد،و يمكن للضمانات أن تكون داخلية و التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية.
5. **الإدارة(Management):**تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل،و مضمون الفعل الإداري سوف يشمل:
   أ. **العمليات:**من خلالها يتم التعرف :
   - ✓ أسلوب العميل في إدارة أعماله.
   - ✓ تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.
   - ✓ تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته،أو يقتصر على منتج واحد و كذلك هل العميل موسمي الإنتاج أو دائم.

[1]– سوزان سمير ذيب و آخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص ص105-107.

ب. الإدارة:

- ✓ استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.
- ✓ استعراض السيرة الذاتية لمديري الأقسام.
- ✓ تحديد قدرة العميل على النجاح و النمو.

الشكل رقم2 معايير نموذجPRISM

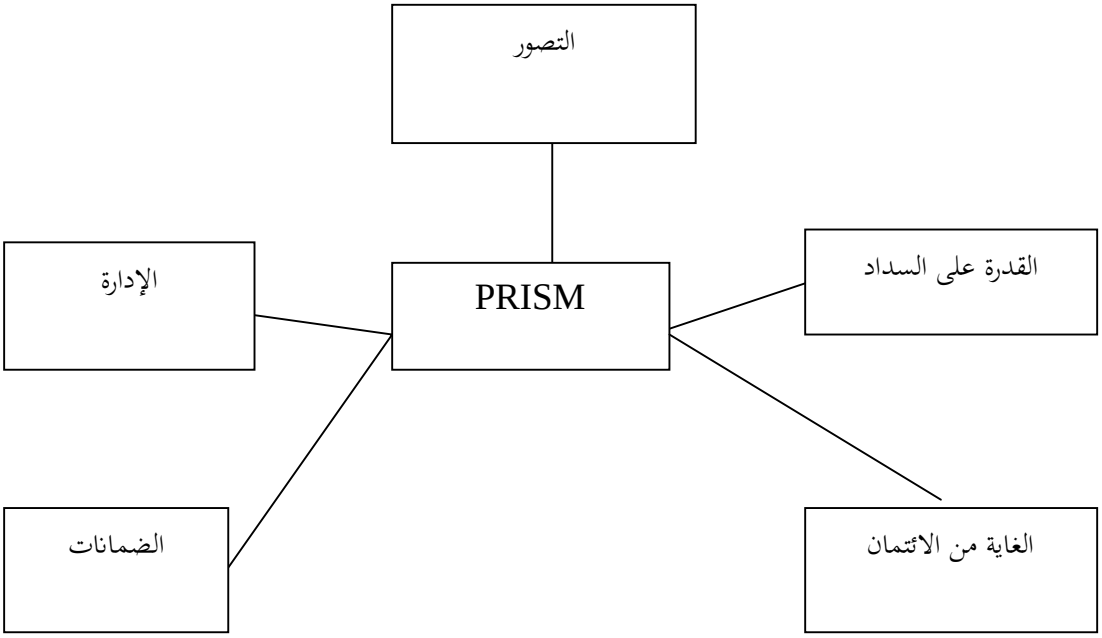

المصدر: سوزان سمير ذيب و آخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص96.

المطلب الثاني:أسس منح الائتمان

تتبنى البنوك أحد المنهجين التاليين أو كلاهما كأساس لمنح القرض.

الأول:منهاج حذر يستهدف تقليل حجم المخاطر الائتمانية التي تحمل الشك في إمكانية استردادها عند الاستحقاق،و يوجه ضابط الائتمان وفقا لذلك جهوده على تلاقي أية خسائر تنتج من منح الائتمان،و تبعا لهذا المنهاج يركز البنك نشاطه عادة في المجالات التي له خبرة سابقة فيها.

الثاني:منهاج ينظر إلى المخاطرة الائتمانية على أنها جزء عادي من نشاط البنك و يقوم بمواجهتها عن طريق تقاضي هامش أعلى على العمليات التي تتزايد فيها المخاطر و الهدف وراء ذلك تنمية نشاط البنك و عملياته الائتمانية ممّا يسمح بانخفاض نسبة القروض و التسهيلات المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض،و هذا يتطلب أن تتاح للبنك معلومات تمكنه من التنبؤ بالظروف الاقتصادية و التوقعات في سوق الائتمان مع مهارة عالية في مجال التحليل.

إن منح الائتمان المصرفي يجب أن يتم استنادا إلى قواعد و أسس مستقرة و متعارف عليها و تتمثل في: [1]

أ. **توفر الأمان بأموال المصرف:**و هذا يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي يمنحها الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب. **تحقيق الربح:**و المقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع و مواجهة مصاريفه المختلفة،و تحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ج. **السيولة:**يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة،أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف،و الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد إمّا بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي،و هدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف.و هو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية،و لذلك فعلى إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين الربحية و السيولة.

[1]– سوزان سمير ذيب و آخرون، نفس المرجع،ص 109.

المطلب الثالث:مراحل منح القروض.

يمر منح القروض بعدة مراحل متعددة يمكن إيجازها في الخطوات التالية:[1]

1. **الفحص الأولي بطلب القرض:**يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى الصلاحية المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك.و خاصة من حيث غرض القرض و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد،و يساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك و التي تبرز شخصيته و قدرته بوجه عام،و كذلك النتائج التي تسفر عن زيادة المنشأة و خاصة من حيث حالة أصولها و ظروف تشغيلها.
2. **التحليل الائتماني للقرض:**و يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته و سمعته و قدراته على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة بالبنك،و مدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي،بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثارها على نشاط المنشأة.
3. **التفاوض مع المقترض:**بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها و التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل،يمكن تحديد مقدار القرض،و الغرض الذي يستخدم فيه و كيفية صرفه،و طريقة سداده و مصادر السداد،و الضمانات المطلوبة و سعر الفائدة و المعلومات المختلفة،و يتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك و العميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.
4. **اتخاذ القرار بشأن القرض:**عندما ينتهي البنك من الدراسة الشاملة لطلب القرض يكون البنك في وضعية واضحة إمّا قبول أو رفض أو الحصول على معلومات إضافية،و في الحالة الأخيرة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على المعلومات الإضافية مع مقدار التخفيف المحتمل في الخسائر نتيجة لتوافر تلك المعلومات،وإذا ما أشارت التوقعات أن تجميع معلومات إضافية يعتبر قرار غير اقتصادي،فإنه ينبغي الاعتماد على الخبرة لوضع طلب العميل من الطلبات المقترح قبولها أو من الطلبات المقترح رفضها. و في الكثير من الحالات لا يعتبر القرار الذي اقترحه الموظف نهائيا حتى يعرض على مدير إدارة الإقراض،بل و ربما يحتاج إقراره إلى الرجوع الى اللجنة التنفيذية للقروض.

و الهدف من مراجعة قرارات الإقراض قبل اعتمادها هو التأكد من أن العائد الذي سيحصل عليه البنك يتعادل مع المخاطر التي قد يتعرض لها،و في حالة رفض طلبات الإقراض ينبغي أن يقدم للعميل مبررا مقنعا لقرار الرفض،بعد ذلك تقوم إدارة الإقراض بإعداد عقد مقترح استعدادا للدخول في المفاوضات مع العميل،و قد تفسر تلك المفاوضات مع العميل،و قد تفسر تلك المفاوضات عن استبعاد عدد آخر من الطلبات فيتخذ بشأنها القرار النهائي.

[1]- حسين بلعجوز،مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية"دراسة مقارنة"،مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية،2009، ص ص 73-74.

5. **تحصيل القرض:**تعتبر مرحلة تحصيل القرض أخر مرحلة من مراحل منح القرض،و هي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافا إليه الفوائد،و ذلك وفق طريقة السداد المتفق عليها في مرحلة التفاوض فيجب على المقرض أن يحترم طريقة السداد سواء كانت سداسية،سنوية،أقساط ثابتة أو أقساط متساوية،و في بعض الحالات تطرأ ظروف مفاجئة فيما لا يسمح للعميل الوفاء بديونه،أمّا إذا كان الشخص يتمثل في إحدى القطاعات العامة فتنوب الخزينة العامة بالتكفل بالوفاء للمقرض،و هنا تظهر أهمية الضمانات سواء كانت شخصية أو حقيقية فإذا كانت عملية الإقراض هامة فإن تحصيل القرض أهم.كما يقول أحد خبراء الإقراض:"يجب ألا يسجل أي قرض في الدفاتر (دفاتر البنك) دون فهم كيفية تحصيله"[1]

[1]–إيهاب الدسوقي،مرجع سبق ذكره،ص 117.

المبحث الثاني:التحليل المالي كأداة لقياس خطر القرض

هناك عدة طرق لقياس خطر القرض منها طريقة القرض التنقيطي و الطريقة الإحصائية بالإضافة إلى الطريقة الكلاسيكية أي التحليل المالي و هو موضوع دراستنا، فالتحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات و كذا المتعاملين معها من أجل تقييم نشاطها، كما يعتبر تشخيصا لوظيفة مالية في المؤسسة، و هذا بغرض إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية للمؤسسة، حيث قسمنا هذا المبحث إلى أربع مطالب تناولنا في المطلب الأول ماهية التحليل المالي(المفهوم،الأنواع،و الخطوات)، و في المطلب الثاني تطرقنا إلى أهداف التحليل المالي و استعمالاته، أما في المطلب الثالث تناولنا فيه تحليل الميزانية المالية باستخدام المؤشرات المالية و النسب المالية، وفي المطلب الرابع عالجنا فيه تحليل جدول التمويل و جدول النتائج.

المطلب الأول:ماهية التحليل المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التحليل المالي، خطواته و الأنواع المختلفة للتحليل المالي.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي هي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات و الأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات،كما يعرف أيضا التحليل المالي بأنه عملية تفسير القوائم المالية المنشورة و فهمها لأجل اتخاذ القرارات مستقبلية[1].

يعرف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة، بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم آداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما سيكون عليه في المستقبل[2].

كما يعرف أيضا على أنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي التي تساعد في تحديد أهمية و خصائص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى، و ذلك كي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشآت بقصد اتخاذ القرارات.[3]

---

[1]- حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي، تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن،2004،ص37

[2]-وليد ناجي الحيالي،الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر و التوزيع،2004،ص21

[3]–مُحَمَّد مطر، التحليل المالي، مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان،2000،ص3

أما التحليل المالي من وجهة نظر البنوك التجارية هو عملية فحص شاملة لكل عناصر القوائم المالية مع التركيز عن العلاقة بين الأصول الثابتة و الالتزامات الثابتة، و على حجم التغير في المتحصلات النقدية،و توضيح الظروف التي تحيط بالمشروع و تؤثر على نتائج أعماله و مركزه المالي[1].

الفرع الثاني:خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل المالي على جملة من الخطوات،وتتمثل هذه الخطوات بصفة عامة في:[2]

1. تحديد الغاية أو الهدف من التحليل مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء،تحليل إنتاجية العمل...الخ.
2. جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف مثلا هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية.
3. تحديد أداة من أدوات التحليل المالي المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت،و هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني و العلمي الذي يقوم بعملية التحليل المالي و مقدار دراية الشخص بالأساليب المختلفة.
4. تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.
5. تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.
6. كتابة الاستنتاجات و التوصيات النهائية.

الفرع الثالث:أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها البعض، وهذه الأنواع تتم استنادا إلى أسس مختلفة، و من أهم هذه الأسس مايلي:

1. **الجهة القائمة بالتحليل:**ينقسم التحليل وفقا لهذا المبدأ إلى:[3]

أ. **التحليل الداخلي :** يقصد به التحليل الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى يهدف هذا التحليل غالبا إلى خدمة إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها .

ب. **التحليل الخارجي:**يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ,و يهدف إلى خدمة هذه الجهات لتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات :القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك.

---

[1]–خلدون إبراهيم الشيدات،الإدارة و التحليل المالي،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان،2001،ص93.

[2]–وليد ناجي الحيالي،مرجع سبق ذكره،ص ص25-26.

[3]–وليد ناجي الحيالي،التحليل المالي،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2007،ص31.

2. البعد الزمني للتحليل: بناءا على هذا المبدأ فالتحليل المالي ينقسم إلى:[1]

أ. التحليل الرأسي(الثابت أو الساكن):بمعنى أن هذا النوع من التحليل ينطوي على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية و الجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية و ذلك في تاريخ معين،و تزيد أهمية هذا التحليل في إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه،و يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه.

ب. التحليل الأفقي:يقوم هذا النوع على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية و ملاحظة مقدار التغير في الزيادة أو في النقص على كل منها مع مرور الزمن،و يتصف هذا النوع من التحليل بالديناميكية لأنه يبين التغيرات التي تمت مع الزمن عكس التحليل الرأسي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة، ويمكن استعمال هذا الأسلوب لمقارنة الأرقام المجردة الخاصة بفترة معينة بمثيلاتها السابقة،كما يمكن استعماله لمقارنة النسب التي يحصل عليها المحلل نتيجة التحليل بالنسب كما يساعد على تقييم الوضع المستقبلي.

3. الفترة التي يغطيها: ينقسم التحليل وفقا لهذا المبدأ إلى:[2]

أ. التحليل المالي قصير الأجل :قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ,و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل,ويستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المشروع في الأجل القصير، و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية ،لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة .

ب. التحليل المالي طويل الأجل :يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل ، بما في ذلك القدرة على رفع الفوائد وأقساط الديون عند استحقاقها و مدى انتظامها في توزيع الأرباح، و حجم هذه التوزيعات و تأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية،و لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي و الاستخدامات.

4. المدى الذي يغطيه التحليل:يمكن تبويب التحليل وفقا لهذا المعيار إلى:

أ. التحليل الشامل:يشمل هذا التحليل على كافة الأنشطة المتعلقة بالمشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

ب. التحليل الجزئي:يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

5. الهدف من التحليل:يمكن تقسيم التحليل المالي وفق هذا المعيار إلى:

أ. تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

ب. تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

---

[1]–مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2006، ص305.

[2]- وليد ناجي الحيالي،مرجع سبق ذكره،ص ص30-31.

ج. تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.

د. تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.

هـ. تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخداماته.

المطلب الثاني:أهداف التحليل المالي و استعمالاته.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهداف التحليل المالي و استعمالاته.

الفرع الأول:أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها مايلي:[1]

- ✓ معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها و قدرتها على الإقراض.
- ✓ تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة.
- ✓ الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- ✓ معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقويم.
- ✓ معرفة وضع الشركة في قطاعها.
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

الفرع الثاني:استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف و الحكم على مستوى أداء المنشآت و اتخاذ القرارات الخاصة و يمكن استعمال التحليل المالي للأغراض التالية:[2]

1. **التحليل الائتماني:**المقترضون هم الذين يقومون بهذا التحليل و هذا بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها،و هذا في حالة عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.
2. **التحليل الاستشاري:**المستثمرون هم الذين يقومون بهذا التحليل من أفراد و شركات،حيث يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في استثماراتهم و مقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع يستخدم من أجل قياس ربحية و سيولة المنشأة.
3. **تحليل الاندماج و الشراء:**يستخدم هذا التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوى شراؤها.

[1]-عبد الحليم كراجة،الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الثانية،دار الوفاء للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2006،ص159

[2]-هيثم محمد الزعبي،الإدارة و التحليل المالي،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع،عمان،الأردن،ص ص159-160.

4. **التخطيط المالي**:يعتبر من أهم وظائف الإدارات،وتتمثل عملية التخطيط في وضع تصور لأداء المنشأة في المستقبل،و يلعب التخليل المالي دورا هاما في هذه العملية من أجل تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع في المستقبل.
5. **الرقابة المالية**:تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم و مراجعة الأعمال،و ذلك من أجل التأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير و الأسس الموضوعية،و ذلك لاكتشاف الأخطاء و الانحرافات و نقاط الضعف و معالجتها في الوقت المناسب.
6. **تحليل تقييم الأداء**:يعتبر تحليل تقييم الأداء من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم،الحكم على مستوى الأرباح و قدرة المنشأة على سداد التزاماتها و قدرتها على الائتمان بالإضافة الى تقييم الموجودات.[1]

الشكل رقم3: استعمالات التحليل المالي.

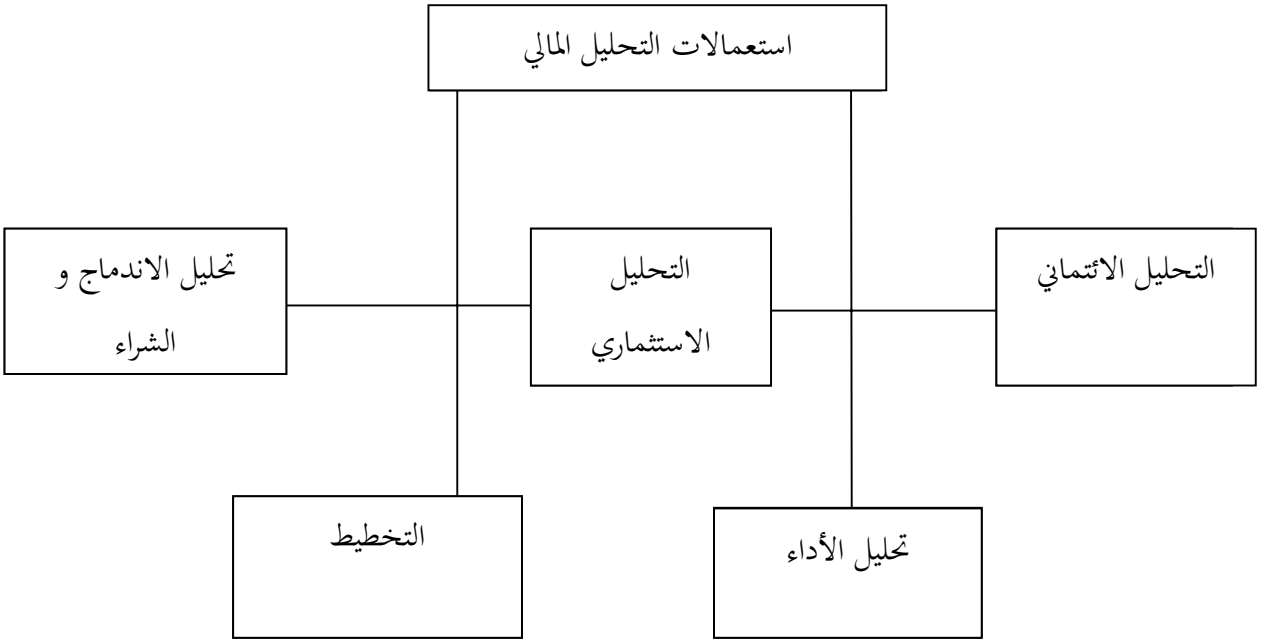

المصدر:ذيب سمير سوزان،مرجع سبق ذكره،ص 131.

[1]–محمّد عبد الخالق،الإدارة المالية و المصرفية،دار أسامة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2010،ص 209.

الفرع الثالث: الأطراف المستعملة و المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل،كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، و من الأطراف المستعملة و المستفيدة من التحليل المالي مايلي:

1. المستثمرون:

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على مال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب[1]، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل المستثمرين يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها.[2]

2. إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة ، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها :[3]

-تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.

-التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.

-مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم و في طبيعة النشاط.

-تقييم فاعلية الرقابة.

-كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.

3. الدائنون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، فالدائنون تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين، ففيما يخص الديون طويلة الأجل فإن الدائنين هنا يهمهم ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.أما ما يتعلق بالديون قصيرة الأجل فإن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.[1]

---

[1]-عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004 ، ص 53

[2]- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997 ، ص 42

[3]-أيمن الشنطي و عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان، دار البداية، 2004 ، ص ص170-171

[1]عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص59.

4. الموردون:

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم،فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.[2]

5. العملاء:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان[3].

6. الهيئات الحكومية:

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية[4] :

-التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.

-تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

-مراقبة الأسعار.

7. المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي:

تستعمل المؤسسات المتخصصة التحليل المالي لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي و مكانها في السوق، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكية نجد شركة" ستاندر أند بورس" التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات.

المطلب الثالث:تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات و النسب المالية:

سنتطرق في هذا المطلب إلى الميزانية المالية و إلى كيفية تحليلها بواسطة المؤشرات و النسب المالية.

---

[2]–صخري جمال عبد الناصر،التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، تخصص مالية المؤسسة،جامعة قاصدي مرباح،قسنطينة،2012-2013،ص13.

[3]– نفس المرجع،ص14.

[4]- أيمن الشنطي و عامر شقر، مرجع سبق ذكره،ص ص172-173.

الفرع الأول:تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية

أولا:تعريف الميزانية المالية:تعبر الميزانية المالية عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم،كمّا تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة-استحقاق،و يتم هذا الترتيب بناءا على مايلي:

- تصنف الأصول حسب درجة السيولة تصاعديا من الأعلى نحو الأسفل.
- تصنف الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين،نعتمد على معيار السنة الواحدة إلا أنه قد ترد بعض التحفظات على مبدأ سيولة-استحقاق فحسب معيار السيولة نجد بعض الاستثمارات سهلة البيع أكثر قابلية للتحول إلى سيولة،بينما نجد عناصر المخزون أقل قابلية للتحول إلى سيولة، و حسب مبدأ الاستحقاق قد نجد الإعتمادات البنكية الجارية أكثر استقرار من العناصر الأخرى[1].

ثانيا:عناصر الميزانية المالية و ترتيبها حسب SCF.

فرض النظام المحاسبي الجديد عرض عناصر كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية،و تتكون الميزانية المالية من مجموعتين رئيسيتين و هي:الأصول والخصوم، كما تصنف عناصر الأصول و الخصوم إلى أصول و خصوم غير جارية،و أصول و خصوم جارية.

1. الأصـــول.

تضم الأصول العناصر التالية:

أ. **الأصول الغير الجارية:** و هي مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاط الكيان و تتمثل فيما يلي:

- ✓ **التثبيتات العينية و المعنوية:** التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج أو تقديم الخدمات و الإيجار و الاستعمال للأغراض الإدارية،و الذي يفترض أن يستغرق مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية أما التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد غير نقدي و غير مادي، مراقب و مستعمل في إطار أنشطته العادية، و المقصود منه هنا المحلات التجارية المكتسبة و العلامات التجارية و برامج المعلومات[2].
- ✓ **التثبيتات المالية:** و تتمثل في الأصول المالية غير الجارية،و مكونة من العناصر التالية:

- سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيد لنشاط الكيان.

[1]–إلياس بن ساسي،التسيير المالي،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2006،ص66

[2]- مسعود درواسي، ضيف الله محمّد الهادي، **مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية للمحاسبة ،(قياس و تقييم القوائم المالية)**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دحلب، الجزائر، السبت 14 فيفري 2015، ص 7.

- **السندات المثبتة لنشاط المحفظة** الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بأخر مردودية مرضية،لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها.

- **السندات المثبتة الأخرى** التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل و التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول اجل استحقاقها.

- **القروض و الحسابات الدائنة** التي أصدرها الكيان، و التي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير، (الحسابات الدائنة لدى الزبائن و غيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال و القروض التي تفوق مدتها 12 شهرا).

- **الضرائب المؤجلة كأصل:** و هي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات حالية، مستقبلية، و تسجل في الميزانية و حسابات النتائج.[2]

ب. **الأصول الجارية:** و هي الأصول التي يرتقب الكيان إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها في دائرة الاستغلال العادي أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة يرتقب الكيان انجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية،أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود و هي تضم كل من:

- ✓ **المخزونات و الحسابات الجارية:** يعرف النظام المحاسبي المالي الجديد المخزنات على أساس أصول يمتلكها الكيان و تكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري، أو قيد الإنتاج، أو مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج، أو تقديم الخدمات.
- ✓ **الديون الدائنة و الاستخدامات المماثلة:** و هي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي آو كان نتيجة للأنشطة أخرى،و في الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية،و تتكون من المدينون و أوراق القبض،أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين آو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة...الخ، و يجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة.
- ✓ **الموجودات و ما يماثلها:** و هي تخص القيم القابلة للتوظيف و النقدية بالخزينة و الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد و معروف من النقدية و التي لا تتعرض لدرجة من المخاطر من حيث التغير في قيمتها.

2. **الخصـــوم**. و هي التزامات حالية للمؤسسة،ناتجة عن أحداث ماضية، و التي تتطلب عملية سدادها و تسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة و تمثل منافع اقتصادية،و تنقسم الخصوم إلى:

[2]- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة،2011-2012 ، ص 41

أ. **أموال خاصة:** هي ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها،فهي تمثل فائض لأصول المؤسسة عن خصومها الجارية و غير الجارية،و تضم كل من رأس المال الصادر،العلاوات و الاحتياطيات، فارق التقييم، فارق إعادة التقدير، فارق المعادلة، الترحيل من جديد و نتيجة السنة المالية.[1]

ب. **الخصوم غير الجارية:** و هي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة،أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد تكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا،و كذلك الالتزام الذي يتوقع انه سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الإثني عشر شهرا[2]، و تتمثل عناصره فيما يلي:

✓ **المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** و تتمثل فيما يلي:

- **إعانات الاستثمار أو التجهيز:** و هي الأصول المخصصة من طرف الدولة و الجماعات المحلية من اجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل.
- **المؤونات:** تتمثل في مؤونات الأخطار و التكاليف التي تساهم في زيادة الخصوم المستحقة الأجل قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر و خسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها و تحققها.[3]

✓ **الضرائب:** و تتمثل في كل الضرائب المؤجلة أصول،الضرائب المؤجلة خصوم، و مؤونات الضرائب، و الضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترة المقبلة المتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة و المتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.

✓ **الاقتراضات و الديون:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسة المالية و البنوك، أو من الجمهور من اجل تمويل عملياتها التشغيلية و الاستثمارية بصفة دائمة،و تساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، و تشمل السندات، القروض، البنكية طويلة الأجل و أوراق الدفع طويلة الأجل.

ج. **الخصوم الجارية:** هي الالتزامات التي يتوقع إن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال اثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال، و تتضمن العناصر التالية:

✓ **الذمم الدائمة:** و هو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع لأجل، أو حصولها على الخدمات لأجل أيضا، و تتكون من الموردون، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة.

[1]-Ali Tadzait « Maitrise du système comptable financier », édition, ACG, Algérie, 2009, p 6.

[2]-لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص ص42-43.

[3] - Ali Tadzait, op. cit, p 70, 71.

✓ **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد و يتطلب تسديدها خلال فترة مالية محددة.[1]

ثالثا:عرض شكل الميزانية المالية.

تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها،و هي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم،مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة.

1. الميزانية المالية المفصلة.

جدول رقم 1 :الميزانية المالية من جانب الأصول.

الأصول
الأصول المثبتة(غير جارية
فارق الشراء
التثبيتات غير المادية
التثبيتات المادية
التثبيتات الجاري انجازها
التثبيتات المالية
السندات الموضوعة موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة
المساهمات الأخرى و الديون الدائمة الملحقة
السندات الأخرى الملحقة
القروض و الأصول الأخرى غير الجارية
مجموع الأصول غير الجارية
الأصول الجارية
المخزونات و الجاري انجازها
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة
الزبائن
المدينون الآخرون
الضرائب
الأصول الجارية الأخرى
الموجودات و ما يماثلها
الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية
أموال الخزينة

[1]- مؤيد راضي خنفر وغسان فاتح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان،الأردن،2006، ص 43.

مجموع الأصول الجارية
المجموع العام للأصول

المصدر:لزعر محمد سامي،مرجع سبق ذكره، ص 197

جدول رقم 02 :الميزانية من جانب الخصوم.

الخصوم
رؤوس الأموال الخاصة
رأس المال الصادر أو حساب الاستغلال
رأس المال الغير المستعان به
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المجمدة)
فارق إعادة التقييم
فارق المعادلة(1)
النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع)
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى،ترحيل من جديد
حصة الشركة المجمدة(1)
حصة ذوي الأقلية
المجموع 1
الخصوم غير الجارية
القروض و الديون المالية
الضرائب المؤجلة و المرصود لها
الديون الأخرى غير الجارية
المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
مجموع الخصوم الجارية 2
الخصوم الجارية
الموردون و الحسابات الملحقة
الضرائب
الديون المدينة الأخرى
أموال الخزينة
مجموع الخصوم الجارية 3
المجموع العام للخصوم

المصدر:لزعر محمد سامي،مرجع سبق ذكره،ص 198

2. **الميزانية المالية المختصرة:** الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم و سيولة الأصول،مع المراعاة في عملية التقسيم و التجانس بين عناصر كل مجموعة، و يمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية.[1]

و شكل الميزانية يكون كما يلي:

جدول رقم 03: الميزانية المالية المختصرة

الأصـــــــــول	الخصـــــــــوم
الأصـــول الثابتة **الاستثمارات المعنوية و المادية و المالية** **عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة**	**الأمـــوال الدائمة** **الأموال الخاصة** **الديون المتوسطة و الطويلة** **الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة**
الأصـــول المتداولة **المخزونات** **حقوق المؤسسة لدى الغير** **المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة)**	**القروض قصيـرة الأجل** **الموردون و ملحقاته** **الاعتمادات البنكية الجارية**

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي،**"التسيير المالي(الإدارة المالية)"**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 60

رابعا:التحول من الميزانية الماليةSCF إلى ميزانية التحليل المالي.

يتم تحويل الميزانية حسب هذا المنظور بالاعتماد على درجة السيولة المتصاعدة بالنسبة للأصول و درجة الاستحقاق المتصاعدة بالنسبة للخصوم، و هذا إضافة إلى مبدأ السنوية. كما أنه هناك تحويلات ضرورية إضافة تتمثل في إعادة تقدير القيم المحاسبية سواء باستبدالها بقيم اقتصادية أو إلغائها تماما كالأصول الوهمية. إن التحليل سيولة/ استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول و درجة استحقاق الخصوم قصد تجنب العسر المالي.[2]

[1]- اليمن سعادة**"استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة ،العلمة سطيف"** مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2009/2008، ص 35.

[2]- زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2010 ، ص 20.

1. تحويل الأصول (مبدأ السيولة و السنوية).

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين أساسيين هما مبدأ السيولة و مبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة. و العناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، و حسب هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما: [1]

أ. **الأصول الثابتة**: تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا يقصد بيعها و تحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، و يكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، فاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجري لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها المادية، و تكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي ، المباني، المعدات و الأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب...إلخ. ثم القيم الثابتة الأخرى و تشمل:[2]

- ✓ **سندات المساهمة** : تعبر سندات المساهمة عن مساهمة المؤسسة في رأس مال مؤسسة أخرى، وبالتالي فإنه يبقى بحوزة الغير لمدة تزيد عادة عن سنة، حيث يعتبر كاستثمار مالي تستعمله المؤسسة لمدة طويلة، أما في حالة بيعها أو حصول المؤسسة على قيمها فتظهر تلك السندات مع القيم الجاهزة.
- ✓ **حقوق على الاستثمارات**: إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة و سندات التجهيز شبيه بسيولة الاستثمارات تفوق مدتها السنة.
- ✓ **الكفالات المدفوعة**: كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية و تبقى لديها لمدة تزيد السنة كالضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير هذا.
- ✓ **الديون المشكوك في تحصيليها**: إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة
- ✓ **المحجوزات البنكية**: إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوة قضائية لمدة تفوق سنة فإنها تدرج ضمن الأصول الثابتة.

ب. **الأصول المتداولة**: لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونين على أنها "النقدية و الأصول أو الموارد التي تحدد عادة على أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية أو تباع أو تستهلك خلال دورة العمليات، و هي تشمل:[3]

- **قيم الاستغلال**: تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة مطروحا منها مخزون الأمان.

---

[1] - ناصر دادي عدون، **تقنيات المراقبة في التسيير**،"**التحليل المالي**"، الدار المحمدية العامة،الجزائر ص 25.

[2]- اليمين سعاد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 33، 34.

[3]- مبارك لسلوس، التسيير المالي، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2004، ص، ص 21، 22.

- **القيم المحققة:** تشمل مجموعة حقوق المؤسسة لدى الغير مثل: الزبائن، سندات التوظيف...إلخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة.
- **القيم الجاهزة:** هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة و تشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

2. تحويل الخصوم (مبدأ الاستحقاق و السنوية).

و حسب مبدأ الاستحقاقية و مبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين، تتمثل الأولى في الأموال الدائمة و الثانية في الديون القصيرة الأجل.[1]

أ. **الأموال الدائمة:** وتضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة، سواء كانت أموالا خاصة كالاحتياطات و المخصصات ذات الطابع الاحتياطي أو موارد أجنبية كالديون متوسطة و طويلة الأجل.

ب. **الديون قصيرة الأجل:** و يدرج تحت هذه المجموعة جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة كديون الموردين و ديون الاستغلال و غيرها.

3. طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية:

أ. **مؤونات الخسائر و التكاليف:** يتم تحديد هذه المؤونات بشكل تقديري لتغطية الخسائر المتوقعة في نهاية السنة المالية يمكن مواجهة ثلاثة حالات و هي:

- إذا كان احتمال الخسارة في حدود لايتجاوز السنة، فتدرج ضمن الديون قصيرة الأجل.

- إذا تبين أن المبالغ مبررا لحدوثها، لكن لن يتحقق ذلك إلا في حدود تتجاوز السنة فتوضع ضمن الأموال الدائمة الأجنبية لأنها تعتبر ديونا على المدى المتوسط أو البعيد.

- عندما يصبح مبلغ المخصص غير مبرر، أي احتمال الخسارة قد زال تماما، تفرض عليها الضريبة، و يوضع المبلغ الصافي ضمن الأموال الخاصة، في حين تدرج الضريبة ضمن الديون قصيرة الأجل.

ب. **ديون الاستثمار:** إن الديون على الاستثمارات التي تدفع غالبا على أقساط سنوية نظرا لطبيعة الاستثمارات أي مدة حياتها الطويلة، فإن هذا الحساب يبقي غالبا في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة وفي كل سنة يطرح منه الدفعة التي تسدد في نفس السنة، و بالتالي تضاف إلي الديون قصيرة الأجل أما الباقي فيبقي ضمن الديون طويلة الأجل.[1]

[1]-- زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 21

[1]- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص، 32-33.

ج. **النتيجة السنوية:** بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فإن مبلغ الضريبة يدفع خلال شهور فيعتبر دين قصير الأجل على المؤسسة، أما الجزء الثاني فيصبح ملكا للمؤسسة و يخضع للسياسة المتبعة من طرف مسيرها فيما يخص النتائج.

ويمكن أن تأخذ النتيجة الصافية اتجاهين في توزيعها هما:

- جزء يوزع على العمال أو الشركات.
- الجزء الباقي الغير موزع يدخل ضمن النتائج قيد التخصص و قد يخصص مباشرة في جانب الاحتياطات.

الجدول رقم4: الميزانية المالية المفصلة.

الأصـــــول	المبـــالغ	الخصـــــوم	المبـــالغ
• الأصول الثابتة القيم الثابتة. - القيم المعنوية. - أراضي. - مباني. - تجهيزات فيم ثابتة أخرى. - سندات المساهمة. - كفالات مدفوعة. - الديون المشكوك في تحصيلها. - المحجوزات البنكية.		• الأموال الدائمة. أموال خاصة. - رأس المال. - احتياطات. - فرق إعادة التقدير ديون طويلة و متوسطة الأجل - ديون الاستثمار. - قروض بنكية. - مؤونات طويلة الأجل	
مجموع الأصول الثابتة	xxxxx	مجموع الأموال الدائمة	xxxx
الأصول المتداولة. قيم الاستغلال. - بضائع. - مواد و لوازم. - منتجات تامة.		ديون قصيرة الأجل. مختلف الديون التي تاريخ استحقاقها أقل من سنة.	
مجموع قيم الاستغلال	xxxx		
قيم قابلة للتحقيق. - تسبيقات الزبائن. - سندات. - زبائن. - أوراق القبض.			
مجموع القيم القابلة للتحقيق	xxxx		
قيم جاهزة			

- البنك. - الحساب الجاري البريدي. - الصندوق.			
مجموع القيم الجاهزة.	xxxx		
مجموع الأصول المتداولة	xxxx	مجموع الديون قصيرة الأجل.	xxxx
مجموع الأصول.	xxxx	مجموع الخصوم.	xxxx

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما ذكر في طريقة الانتقال من ميزانية SCF إلى ميزانية التحليل المالي.

و من الميزانية المالية المفصلة نخرج بميزانية مختصرة نقدمها على النحو التالي:

الجدول رقم5: الميـــــزانية المختصـــــرة.

الأصـــــــول	المبـــالغ	الخصـــــوم	المبـــالغ
• **الأصول الثابتة.** • **الأصول المتداولة.** - قيم الاستغلال. - قيم قابلة للتحقيق. - قيم جاهزة.		• **الأموال الدائمة.** - أموال خاصة. - ديون طويلة و متوسطة الأجل. • **ديون متوسطة الأجل.**	
مجمـــوع الأصـــول	xxxx	**مجمـــوع الخصـــوم**	xxxx

خامسا:التحليل بالمؤشرات المالية:من بين المؤشرات نجد:

1. **رأس المال العامل الصافي الإجمالي(ر.م.ع.ص.إ):**[1] يعرف "ر.م.ع.ص.إ"قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة(الاستخدامات الدورية)بعبارة أخرى،يعرف "ر.م.ع.ص.إ"بقسط الموارد(ذات درجة استحقاق ضعيفة)التي تخصص للتغطية المالية للأصول(ذات درجة سيولة مرتفعة)غير أن بفضل المساواة بين الأصول المالية و الخصوم المالية،يتم حساب "ر.م.ع.ص.إ"وفقا لطريقتين:

- **الطريقة الأولى:من أعلى الميزانية:**يحسب "ر.م.ع.ص.إ"من خلال الفرق بين الأموال الدائمة(أد)و الأصول الثابتة.

مع

ر م ع ص إ=الأموال الدائمة-الأصول الثابتة.

[1]ـــخميسي شيحة،التسيير و المالية،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2010،ص ص 70-71.

الأموال الدائمة=الأموال الخاصة+الديون طويلة و متوسطة الأجل.

الأصول الثابتة=القيم الثابتة+القيم الثابتة مؤقتا.

- **الطريقة الثانية:من أسفل الميزانية:**يحسب "ر.م.ع.ص.إ"من خلال الفرق بين الأصول المتداولة(ذات درجة سيولة مرتفعة)و الديون قصيرة الأجل(ذات درجة استحقاق مرتفعة).[1]

ر م ع ص إ=الأصول المتداولة-الديون قصيرة الأجل.

: مع

الأصول المتداولة=قيم الاستغلال+القيم المحققة+القيم الجاهزة.

الديون قصيرة الأجل=ديون الاستغلال+ديون خارج الاستغلال.

أ. **أنواع رؤوس الأموال العاملة:**إضافة إلى "ر.م.ع.ص.إ"تستطيع المؤسسة حساب رؤوس أموال عامة أخرى تمكنها من معرفة بدقة مصادر التوازن أو اللاتوازن لهياكلها المالية حيث نجد:

- رأس المال العامل الخاص(ر.م.ع.خ):يحسب بطرح الأصول الثابتة من الأموال الخاصة التي تساهم جزئيا أو كليا في تمويلها.

ر م ع خ=الأموال الخاصة-الأصول الثابتة.

يسمح" ر.م.ع.خ"بمعرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة دون الاعتماد على الديون ذات المدى الطويل و المتوسط.[1]

- رأس المال العامل الأجنبي(ر.م.ع.أ):يمثل فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة.أي يحسب كمايلي:[2]

[1]– خميسي شيحة ، مرجع سبق ذكره،ص 71.

[1]–ناصر دادي عدون،مرجع سبق ذكره ،ص 46.

[2]–خميسي شيحة،مرجع سبق ذكره،ص73.

ر م ع أ=الأصول المتداولة-الأموال الخاصة.

أو:مجموع الأموال المتداولة.

ر م ع أ=مج الديون.

- رأس المال العامل الاجمالي(ر.م.ع.إ):يساوي الى مجموع الأصول المتداولة.

أي:

ر م ع إ=مج الأصول المتداولة.

أو مجموع رأس المال العامل الخاص و رأس المال العامل الأجنبي.

أي:

ر م ع إ=ر م ع خ+ر م ع أ.

- رأس المال العامل الدائم أو الصافي(ر.م.ع.د):يحسب وفق القوانين التالية:

ر م ع د=أموال دائمة-أصول ثابتة.

ر م ع د=أصول متداولة-ديون قصيرة الأجل,

ر م ع د=الأموال الخاصة+ديون طويلة الأجل.

التقييم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي.

[3]–ناصر دادي عدون،مرجع سبق ذكره،ص 47.

❖ **الحالات الممكنة لرأس المال العامل الإجمالي:**و يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: **الحالات الممكنة لرأس المال العامل الإجمالي**

الحالات	التفسير	الشكل	
FR>0	الأصول المتداولة أكبر من ديون قصيرة الأجل هذا يعني أن تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فيتحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل،كما يحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة،كما تدل على قدرة المؤسسة على الوفاء.	أصول ثابتة	أموال دائمة
		أصول متداولة	د.قصيرة الأجل
FR=0	هذا يعني أن(الأصول الثابتة=الأموال الدائمة)وفي هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط،أمّا الأصول المتداولة فتغطي عن طريق قروض قصيرة الأجل و هذه الوضعية لا تتيح ضمان تمويلي في المستقبل و تترجم هذه الوضعية الحالة الصعبة للمؤسسة.	أصول ثابتة	أموال دائمة
		أصول متداولة	د.قصيرة الأجل
FR<0	هذا يعني أن الديون قصيرة الأجل أكبر من الأصول المتداولة أو الأصول الثابتة اقل من الأموال الدائمة أي أن الأصول الثابتة مولت جزء من الأموال الدائمة و جزء اخر من قروض قصيرة الأجل،لكن هذه لا تتيح أي هامش كضمان لمقابلة المصاعب و هو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي خطورة الوضعية المالية.	أصول ثابتة	أموال دائمة
			ديون قصيرة الأجل
		أصول متداولة	

المصدر: حابس إيمان،دور التحليل المالي في منح القروض،مذكرة بنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص بنوك و مالية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010-2011،ص 60.

2. **احتياجات رأس المال العامل:**

- **تعريف:**يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس مال عامل الأمثل،أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممّول لجزء من الأصول المتداولة،و الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري.و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل،و يمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

إ ر م ع=(الأصول المتداولة-النقدية)-(ديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية).

حيث:"إ.ر.م.ع"هي الاحتياجات من رأس المال العامل،وقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة،كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا و لا تدخل ضمن موارد الدورة،لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.[1]

و يمكن حسابه أيضا ب:

إ ر م ع=(قيم الاستغلال+قيم قابلة للتحقيق)-(ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية).

- **حالات الاحتياج في رأس المال العامل:**[2]
  - ✓ BFR>0:يدل على وجود احتياجات لدورة الاستغلال.
  - ✓ BFR<0:يدل على أن المؤسسة لا تحتاج الى رأس مال عامل لأنه يغطي كل الاستثمارات و أن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها بتمويل دورة الاستغلال.
  - ✓ BFR=0:المؤسسة في حالة متوازنة.

3. **الخزينة:**يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها خلال دورة استغلالية،و هي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة،و تحسب بالعلاقة التالية:

خ=(قيم جاهزة-سلفات مصرفية).

و تحسب أيضا بالعلاقة التالية:

الخزينة=رأس المال العامل-احتياجات رأس مال عامل.

[1]–زغيب مليكة وبوشنقير ميلود،مرجع سبق ذكره،ص ص 52-53.

[2]–حابس إيمان،مرجع سبق ذكره،64.

الجدول رقم7:حالات الخزينة

الحالات	الحالات	التفسير
TR>0	تكون عندما يكون FR>BFR	هذا يدل على أن رأس المال العامل يمول جزء من احتياجات الدورة،و الباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو استثماره حتى لا تبقى عبارة عن أموال مجمدة لا يستفاد منها.
TR<0	تكون عندما يكون FR<BFR	أي أن الموارد لا تغطي إلا جزءا من احتياجات الدورة و الباقي يمول بالديون قصيرة الأجل،و منه تبقى الخزينة تعاني من نقص أو عجز في تسديد ديونها القصيرة الأجل و يجب على المؤسسة معالجة هذه الوضعية السيئة بأن تحصل حقوقها أو أن تعمل على تخفيض من أصولها الثابتة.
TR=0	تكون عندما يكون FR=BFR	هذا يدل على أن هناك تسييرا امثل،أو أنها الوضعية المثلى بحيث أن رأس المال العامل يغطي كل احتياجاته و هذا يسمى برأس المال العامل الامثل.

المصدر:حابس إيمان،مرجع سبق ذكره،ص67.

الفرع الثاني:تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية:

- **تعريف النسبة:**يوجد عدة تعاريف يمكن أن نذكر منها مايلي:

-تعرف النسبة المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إمّا بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بهما معا،لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة عمّا إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدى[1].

-و تعرف أيضا على أنها:علاقة بين قيمتين ذات معنى،وهذه القيم تؤخذ من الميزانية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا،هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة و بصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة[2].

[1]-مفلح محمّد عقل،مرجع سبق ذكره،ص 311.

[2]–ناصر دادي عدون،مرجع سبق ذكره،ص 51.

- **أنواع النسب:**يمكن تقسيمها إلى أربع نسب و هي:

1. نسب التوازن المالي و السيولة:تسمح هذه النسب من إعطاء حكما على مستوى السيولة و ملاءة المؤسسة بحيث نجد:

أ. **نسبة التمويل الدائم:**تحسب بالعلاقة التالية:[1]

نسبة التمويل الدائم =الأموال الدائمة/الأصول الثابتة.

يدل هذا المؤشر على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة.

✓ إن تسجيل نسبة موجبة يعني:

-وجود رأس مال عامل صافي إجمالي موجب.

-تغطية كاملة للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة،مع تسجيل هامش أمن مالي يمّكن المؤسسة من مواجهة الاحتياجات المولدة عن دورة الاستغلال.

✓ إن تسجيل نسبة<1 يعني:

-وجود رأس مال عامل صافي إجمالي سالب.

-تمويل نسبي للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة.

-الاعتماد على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول الثابتة.

ب. **نسبة التمويل الخاص:**و تحسب بالعلاقة التالية:[2]

نسبة التمويل الخاص=الأموال الخاصة/الأصول الثابتة.

تبين هذه النسبة إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

ج. **نسبة السيولة العامة:**و تحسب بالعلاقة التالية:[3]

نسبة السيولة العامة(ن س ع)=الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل.

-يبين هذا المؤشر قدرة المؤسسة من مواجهة استحقاقات الديون قصيرة الأجل من خلال تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة،كما يترجم وجود هامش أمن مالي على مستوى العناصر الدورية.

[1]–خميسي شيحة،مرجع سبق ذكره،ص 83.

[2]–نفس المرجع ،ص 84.

[3]-زغيب مليكة ،مرجع سبق ذكره،ص 37.

د. **نسبة تمويل الأصول المتداولة:**و تحسب بالعلاقة التالية:[1]

نسبة تمويل الأصول المتداولة=رأس مال عامل صافي إجمالي/الأصول المتداولة.

يبين هذا المؤشر نسبة مساهمة رأس مال عامل صافي إجمالي في التغطية المالية للأصول المتداولة.

هـ. **نسبة الخزينة العامة:**و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الخزينة العامة(ن خ ع)=الأصول المتداولة-المخزونات/الديون قصيرة الأجل.

-يتم حذف المخزونات من إجمالي الأصول المتداولة لكونها أقل سيولة.

-تكون نتيجة هذا المؤشر< 1،و يستعمل في قياس قدرة المؤسسة على مواجهة تسديد ديونها على المدى القصير دون الاعتماد على مخزوناتها.

و. **نسبة الخزينة الآنية:**و تحسب بالعلاقة التالية:[2]

نسبة الخزينة الآنية(ن خ آ)=القيم المتاحة/الديون قصيرة الأجل.

- تعتمد المؤسسة على القيم المتاحة مضافا إليها النقديات لمواجهة الدفع في الأجل القصير.

2. **نسب المديونية:**حيث نجد فيها:

أ. **نسبة السيولة الآجلة:**و تحسب بالعلاقة التالية:[3]

نسبة السيولة الآجلة(ن س آ)=الديون متوسطة و طويلة الأجل/الأموال الدائمة.

-تعتبر السيولة الآجلة النسبة الأساسية التي يفحصها البنك قبل أن يمنح قرضا طويل الأجل،لأنها تمثل هامش استدانة المؤسسة.

-إن حصة الأموال الخاصة تمثل هامش الأمان للدائنين على المدى البعيد ففي حالة التصفية،فإن الأصول الصافية يجب أن تكتفي لتسديد مجموع الديون الآجلة،و إذا لم تكن حصة المستثمرين كبيرة في التمويل،فإن الأخطار سيتحملها الدائنون في جزءها الأكبر،لذلك تفضل البنوك نسب استدانة منخفضة(معتدلة).فكلما كانت هذه

[1]–خميسي شيحة،مرجع سبق ذكره،ص 84.

[2]– نفس المرجع،ص 85.

[3]-زغيب مليكة ،مرجع سبق ذكره،ص 41.

النسبة منخفضة،كلّما زادت حماية البنك من خطر عدم التسديد و على العكس من ذلك،يفضل المساهمون أن تكون النسبة مرتفعة،سواء لزيادة أرباحهم(أثر الرفع المالي)أو للحفاظ على رقابة المؤسسة التي من الممكن فقدانها في حالة زيادة رأس المال،و لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية بواسطة مواردها الذاتية نستخدم النسبة التالية:

ب. **نسبة القدرة على التسديد:**و تحسب بالعلاقة التالية:[1]

نسبة القدرة على التسديد(ن ق ع ت)=الديون متوسطة و طويلة الأجل/قدرة التمويل الذاتي.

-توضح هذه النسبة،المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة و طويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي،فإذا كان مستوى النسبة أقل من المدة الحقيقية للتسديد،فإن المؤسسة تتمتع بقدرة على الاستدانة أو إمكانيات ذاتية للتطور.

و من الأحسن تقدير حصة القدرة على التمويل الذاتي المخصصة لتسديد الدين.و تعطى بالنسبة التالية:

حصة القدرة على التمويل الذاتي=قسط التسديد السنوي/قدرة التمويل الذاتي.

ج. **نسبة الاستقلالية المالية:**و يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/مجموع الخصوم.

تقيس لنا هذه النسبة حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة حيث أن:

- ✓ 20% تمثل الحدود الدنيا.
- ✓ 60% تمثل الحدود القصوى و إذا زادت عن ذلك،يعتبر تبذير للأموال.
- ✓ أمّا النسبة المقبولة فتتراوح بين 30%و 40%.

[1]– زغيب مليكة ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 41 -42.

د. **نسبة تغطية المصاريف المالية:**و يمكن حسابها بالعلاقة التالية:[1]

نسبة تغطية المصاريف المالية(ن ت م م)=المصاريف المالية/رقم الأعمال السنوي الصافي.

-وتبين لنا هذه النسبة درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة،و كلمّا كانت هذه النسبة منخفضة،كلمّا كان ذلك صالح للمؤسسة،و العكس صحيح،فكلمّا زادت المصاريف المالية كلمّا زادت تكاليف المؤسسة،و بالتالي عدم تحكم المؤسسة في مصاريفها و ما لذلك من انعكاسات سلبية على هامش ربحها،و قدرة منتجاتها أو خدماتها على المنافسة و تجدر الإشارة الى أن نتائج التحليل يجب أن تفسر مع الظرف الاقتصادي و التنافسي.

3. **نسب التسيير:**تسمح هذه النسب بدراسة و تقييم لسياسة التسيير للمكونات الأساسية لدورة الاستغلال المنتهجة من طرف مسيري المؤسسة و منه يمكن حساب عدة أنواع من النسب:

أ. **نسبة دوران المخزونات**[2]**:**يبدو من الأهم مراقبة سرعة دوران المخزونات بصرامة،لأن الضعف المسجل في هذا الدوران يؤثر سلبا على مستوى الخزينة،تتطلب المتابعة الجيدة لحالة المخزونات حساب مؤشرين أساسيين هما:

-نسبة دوران المخزونات.

-مدة دوران المخزونات.

✓ نسبة دوران المخزونات:يحسب هذا المؤشر بالنسبة لمخزونات البضاعة،المواد و اللوازم،و المنتوجات التامة.

- **بالنسبة للبضاعة:**و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الدوران=تكلفة شراء البضاعة المباعة/المخزون الوسيطي(م و).

- **بالنسبة للمواد و اللوازم:**و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الدوران=تكلفة شراء المواد و اللوازم المستهلكة/المخزون الوسيطي.

- **بالنسبة للمنتوجات التامة:**و تحسب بالعلاقة التالية

نسبة الدوران=تكلفة انتاج المنتوجات المباعة /المخزون الوسيطي(بتكلفة الانتاج).

و منه:

المخزون الوسيطي=(مخزون اول المدة+مخزون آخر المدة)/2.

[1]-زغيب مليكة ، مرجع سبق ذكره،ص43.

[2]–خميسي شيحة،مرجع سبق ذكره،ص 86.

مدة الدوران(م د): يسمح هذا المؤشر بتحديد المدة الوسيطية للاحتفاظ بالمخزونات على مستوى المخزون و تحسب بالعلاقة التالية: [1]

مدة الدوران(م د)=(1/نسبة الدوران)×360.

✓

ب. **المدة الوسيطية لتحصيل ديون العملاء[2]:** هي تلك المدة الوسيطية الممنوحة من طرف المؤسسة لتسديد ما عليهم من ديون تحسب من خلال العلاقة بين مجموع حسابات العملاء مضافا إليها أوراق القبض غير المخصومة،و رقم الأعمال بكل الرسوم.

م ع=((العملاء +أوراق القبض)/رقم الأعمال بكل الرسوم)×360 يوم.

ج. **المدة الوسيطية لتسديد ديون الموردين:** يسمح حساب هذا المؤشر بتحديد المدة الوسيطية الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لتسديد ما عليها من ديون،بحيث تحسب هذه المدة من خلال العلاقة بين دائنوا المخزونات (الموردين)مضافا إليهم أوراق الدفع،و مشتريات الدورة بكل الرسوم.

م م=((الموردين+أوراق الدفع)/مشتريات الدورة بكل الرسوم)×360 يوم.

د. **المدة الوسيطية لتسديد الديون الطويلة و المتوسطة الأجل(م د ط):** يسمح هذا المؤشر بحساب فترة تسديد الديون طويلة و متوسطة الأجل على أساس الطاقة التمويلية الذاتية و يفسر هذا المؤشر بالسنوات.

م د ط=ديون طويلة و متوسطة الأجل/الطاقة التمويلية الذاتية.

[1]–خميسي شيحة،مرجع سبق ذكره،ص 87.

[2]–نفس المرجع،ص 88.

4. نسب المردودية:

يفسر مفهوم المردودية بتقارب النتائج إلى الوسائل المعدة للحصول على النتائج، لدينا:

م=(النتيجة/الوسائل)×100.

هناك مؤشرين أساسين يمكن استعمالها في تحليل مردودية المؤسسة .

أ.**نسبة المردودية الاقتصادية(ن م إ):**يعتمد حساب المردودية الاقتصادية على عنصرين أساسيين و هما:

مؤشر الربحية(م ر)=النتيجة الصافية/رقم الأعمال(خارج الرسم).

نسبة دوران عناصر الأصول الإجمالية(ن د أ)=رقم الأعمال(خارج الرسم)/الأصول الإجمالية.

إذ يمكن كتابة:

نسبة المردودية الاقتصادية =النتيجة الاجمالية/الأصول الإجمالية.

للحصول على مردودية اقتصادية أكثر تفسيرا،يجب استعمال النتيجة الصافية قبل اقتطاع المصاريف المالية و الضريبية على أرباح الشركات.

ب. **نسبة المردودية المالية:**تقاس نسبة المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة الصافية (ن ص)و الأموال الخاصة.

نسبة المردودية المالية=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.

يلعب التحليل بواسطة النسب دورا هاما في التشخيص الاقتصادي و المالي،إذ يعتبر كقاعدة لنظرية مالية حقيقية التي تؤدي إلى قواعد و ميكانيزمات تسيير مالي أكثر صرامة.

المطلب الرابع:تحليل جدول التمويل و جدول النتائج

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل كل من جدول التمويل و جدول النتائج

الفرع الأول:تحليل جدول التمويل

اعتمد التحليل الكلاسيكي بشكل مطلق على الميزانية التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة و هو ما يصطلح عليه بالتحليل الساكن، مما يؤدي إلى إعطاء صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، و من هذا تأتي ضرورة البحث عن تحليل يوفر رؤية ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة لذا جاء جدول التمويل ليحول عملية التحليل من المنظور الساكن إلى المنظور المتحرك، و ذلك بغية الوصول إلى حركية في تفسير حركات الخزينة و النتيجة وإظهار كافة التدفقات المالية التي لم تكن واردة في التحليل الساكن.

أولا:مضمون جدول التمويل(جدول الاستخدامات و الموارد):

أ. المفهوم:جدول التمويل هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة و استخداماتها في فترة زمنية محددة، كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة و من هنا جاء جدول التمويل ليتجاوز التحليل الساكن إلى التحليل الوظيفي و ذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين كل من الموارد و الاستخدامات و اعتمادا على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين والتي ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة على النحو التالي:

$$\Delta FRng=\Delta BFRg+\Delta Tng$$

و الجدول التالي يوضح آلية الانتقال من المفهوم الساكن للخزينة إلى المفهوم الديناميكي و ذلك استعانة بالعلاقة أعلاه من التغير في رأس المال العامل نحو تدفقات الخزينة.[1]

الجدول رقم08: آلية الانتقال من المفهوم الساكن للخزينة إلى المفهوم الديناميكي

	ΔFR_{NG}	$BFR_G\Delta$	$T_{NG}\Delta$
عمليات الاستغلال	**الإنتاج:** **-الإستهلاكات الوسيطية. =القيمة المضافة.** **-مصاريف المستخدمين و الضرائب الأخرى** **=الفائض الإجمالي للاستغلال**	**التغير في المخزونات** **+التغير في الحقوق** **-التغير في ديون الاستغلال** **=التغير في الاحتياج في رأس مال العامل**	**=التغير في خزينة الاستغلال**

[1]–إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره،ص108

عمليات التوزيع	+إيرادات مالية -مصاريف مالية +إيرادات أخرى -مصاريف أخرى -اقتطاعات الأجور -الضرائب على الأرباح =القدرة على التمويل الذاتي -توزيع الأرباح =التمويل الذاتي	+التغير في الحقوق خارج الاستغلال -التغير في الديون خارج الاستغلال	
عمليات رأس المال و الاستثمار	-حيازة الاستثمارات +التنازل عن الاستثمارات +الرفع في رأس المال		
عمليات التمويل	+القروض -الإقراض -تسديد القروض +استرجاع الإقراضات	=التغير في الاحتياج في رأس المال خارج الاستغلال	=التغير في الخزينة خارج الاستغلال التغير في السيولة -التغير في قروض الخزينة
المجموع	$=\Delta FR_{NG}$	$=\Delta BFR_G$	$=\Delta T_{NG}$
تجميع	ΔFR_{NG}	ΔBFR_G	ΔT_{NG}

المصدر: إلياس بن ساسي ، مرجع سبق ذكره،108

ب. **بناء جدول التمويل:** يقوم جدول التمويل PCG82 على الفرق بين التدفقات المستقرة و التدفقات قصيرة الأجل فيبين الجزء الأول من الجدول الاستخدامات المستقرة و الموارد الدائمة، و من خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل.

أما الجزء الثاني فيبين التدفقات قصيرة الأجل، و ذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال و خارج الاستغلال و الخزينة من جهة و استخدامات كل منهم على حدى من جهة أخرى، و يتمثل هذا الفرق في التغيير في رأس المال الصافي الإجمالي.[1]

✓ **الجزء الأول من جدول التمويل:**

أ. **محتوى الجزء الأول:** يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالية:

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية.
- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.
- تمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة و في نهاية الدورة الحالية(بين دورتين متتاليتين)، أما الاستخدامات المستقرة فتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، و منه نستنتج أن الجزء الأول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي و ذلك تبعا للعلاقة التالية:

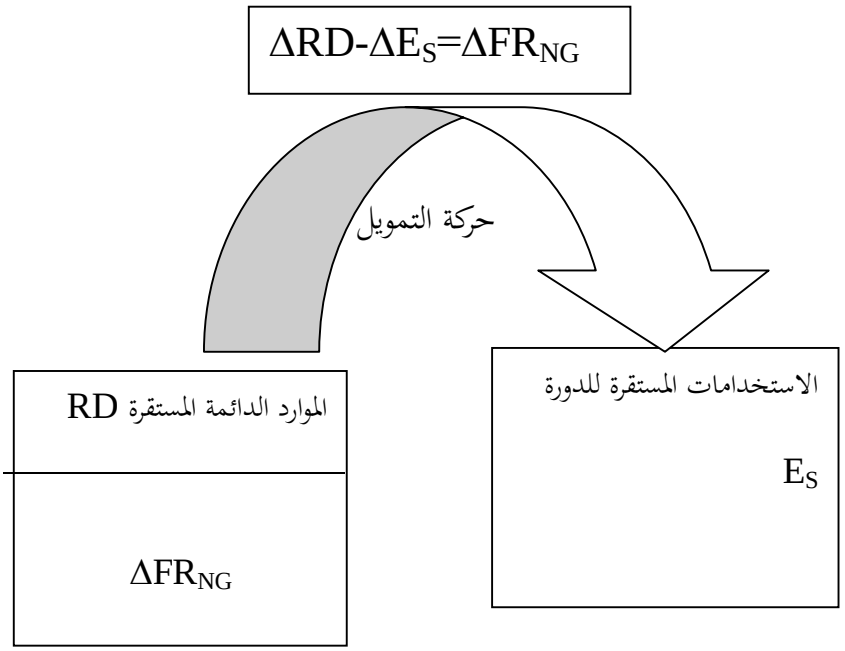

[1]–إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره،ص110

الجزء الأول من جدول التمويل يعطي التغير في رأس مال العامل الصافي الإجمالي معبر عنه بالتغيرات في الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة، و الجدول التالي يبين مضمون الجزء الأول من جدول التمويل.[1]

جدول رقم9:الجزء الأول من جدول التمويل (تمويل طويل و متوسط الأجل)

الاستخدامات المستقرة	**الموارد المستقرة**
-حيازة الاستثمارات الجديدة. -مصاريف موزعة على عدة سنوات. -تسديد الديون البنكية و المالية. -التخفيض من الأموال الخاصة. - تسديد مكافأة رأس المال.	-القدرة على التمويل الذاتي. -التنازل عن الاستثمارات. -الرفع من الأموال الخاصة. -الحصول على قروض جديدة.
ا لتغير في الاستخدامات المستقرة(-)	التغير في الموارد المستقرة(+)
$FR_{ng}\Delta$	

المصدر: إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره،ص111

ب. تحليل الجزء الأول من جدول التمويل:

1. الموارد المستقرة:تشمل على:

- **القدرة على التمويل الذاتي:**تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية و العلاقة التالية توضح كيفية حساب هذا المورد:

القدرة على التمويل الذاتي=النتيجة الصافية+الاهتلاكات والمؤونات

- **التنازل عن عناصر الأصول الثابتة:**في بعض الأحيان تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن بعض أصولها للتقليل من الاحتياجات و الرفع في الموارد و تتضمن هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية بسعر التنازل الذي يحدد محاسبيا بناءا على معطيات السوق.
- **الرفع في الأموال الخاصة:** هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة و ذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل الجمهور و تبرز أهمية هذا المورد في سوق المال،إذ تعطي فرصة أكثر لرفع رأس المال خصوصا

[1]–إلياس بن ساسي،مرجع سبق ذكره،ص111

إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مرتفعة لأن دلك حافز هام للمساهمين للإقبال على شراء أسهمها ، كما تضمن العملية إعانات الإستثمارات التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالية.

- **الإعانات في الديون المالية:** و تتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية(باستثناء الاعتمادات البنكية الجديدة)، و يمكن أن تكون في صورة قروض مستندية ، و حينها تتمثل الديون المالية الجديدة في المبلغ المسدد من طرف الدائنين، و عليه يمكن حساب الديون المالية للدورة المالية من خلال جدول حركة الديون أو كالآتي:

ديون الدورة الحالية=ديون الدورة السابقة+الارتفاع من الديون-التسديدات

2. **الاستخدامات المستقرة:** تشمل على:[1]

- **التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية:** تتمثل في أرباح الأسهم (نتيجة الدورة السابقة) الموزعة خلال الدورة المالية الجارية، و يمكن حساب هذه التوزيعات اعتمادا على معطيات جدول توزيع النتيجة، كما يمكن استخدام العلاقة التالية:

الأرباح الموزعة=نتيجة الدورة السابقة-الارتفاع في الاحتياطات

- **حيازة الأصول الثابتة:** و تشمل الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية حيث تحسب بقيمة إجمالية(بسعر الحيازة)، ويمكن حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو اعتمادا على العلاقة التالية:

استثمارات الدورة الحالية=استثمارات الدورة السابقة+الحيازة-التنازل

- **المصاريف الموزعة لعدة سنوات:** و هي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادمة،حيث تلعب الاهتلاكات دورا في التخفيض من المصاريف الحالية و انتعاش النتيجة ، و يحسب انطلاقا من معطيات الميزانية و المعلومات المحاسبية المكملة لها.
- **الانخفاض في الأموال الخاصة:** و هي عملية معاكسة لعملية الرفع من الأموال الخاصة، و تعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة خصوصا في حالة الخسارة.
- **تسديد الديون المالية:** تتمثل في اهتلاك القرض(عدا الاعتمادات البنكية الجارية)خلال الدورة الجارية،و يمكن حسابه من خلال حركة الديون، أو بالعلاقة التالية:

ديون الدورة الحالية=ديون الدورة السابقة+الارتفاع في الديون-التسديد

[1]–إلياس بن ساسي مرجع سبق ذكر هنص112

✓ **الجزء الثاني من جدول التمويل:**

أ. **محتوى الجزء الثاني :**إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس مال العامل من أعلى الميزانية فإن الجزء الثاني يتناول التغير في رأس مال العامل من أدنى الميزانية،

و عليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية:

-التغير في عناصر الاستغلال (ΔBFR_{ex})

-التغير في العناصر خارج الاستغلال (ΔBFR_{hex})

-التغير في الخزينة الصافية الإجمالية(ΔT_{GN})

ب. **تحليل الجزء الثاني من جدول التمويل:**يتم تحليل هذا الجزء من خلال مايلي:[1]

1. **التغير في عناصر الاستغلال:**و نقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد و آجال الدفع و التي تحسب بالفارق بين الاستخدامات و الموارد.و تتضمن ما يلي:

أ. **التغير في استخدامات الاستغلال:**تتمثل في التغير المخزونات و التغير الاستغلال،حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغيير في استخدامات الاستغلال.

ب. **التغير في موارد الاستغلال:**تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوص المورد و الحسابات الملحقة به.

و يمكن حساب التغير في عناصر الاستغلال من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{EX}=\Delta E_{EX}-\Delta R_{EX}$$

2. **التغير في العناصر خارج الاستغلال:**يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية و الأنشطة ذات الطابع الاستثنائي، و تتضمن مايلي:

أ. **التغير في استخدامات خارج الاستغلال:**و هي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال.

ب. **التغير في الموارد خارج الاستغلال:**و هي الموارد غير المندرجة في موارد الاستغلال.

و الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال و يحسب كالآتي:

$$\Delta BFR_{HEX}=\Delta E_{HEX}-\Delta R_{HEX}$$

3. **التغير في عناصر الخزينة:**تعتبر محصلة كل التغيرات السابقة كل أساسا من عنصرين:

أ. **التغير في موارد الخزينة:** و وهي متمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية التي جلبت خلال الدورة الجارية.

[1]-إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره،ص114.

ب. **التغير في استخدامات الخزينة:** و تشمل على السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة.

و الفرق بين استخدامات الخزينة و موارد الخزينة ينتج التغير في الخزينة و ذلك كالآتي:

$$\Delta T_{NG}=\Delta E_T-\Delta R_T$$

و بناءا على التغيرات في العناصر الثلاث يمكن حساب التغير في رأس مال العامل من أدنى الميزانية تبعا للعلاقة التالية:

$$\Delta FR_{NG}=\Delta BFR_{EX}+\Delta BFR_{HEX}+\Delta T_{NG}$$

الجدول رقم10: الجزء الثاني من جدول التمويل(تمويل قصير الأجل)

التغيرات في رأس مال العامل الصافي الإجمالي			
-التغير في عناصر الاستغلال: • التغير في أصول الاستغلال • التغير في ديون الاستغلال	الاحتياجات(1)	الموارد(2)	الرصيد(3=1-2)
ΔBFR_{EX} (A)			
-التغير في عناصر خارج الاستغلال • التغير في المدينون الآخرون • التغير في الدائنون الآخرون			
ΔBFR_{HEX} **(B)**			
ΔBFR (A+B=C)			
تغيرات الخزينة: • التغير في المتاحات • التغير في ديون الخزينة			
ΔTNG (D)			
ΔFR_{NG} (C+D)			

المصدر:إلياس بن ساسي،مرجع سبق ذكره،ص115

الفرع الثاني: تحليل جدول النتائج(حساب النتائج)

سنقوم في هذا الفرع بتقديم تعريف لجدول النتائج و إبراز أهميته وعرض مختلف العناصر التي يحتوي عليها.

1. **مفهوم حسابات النتائج:**لقد عرف النظام المالي المحاسبي حساب النتائج بأنه:بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية(الربح أو الخسارة).[1]
2. **أهمية حسابات النتائج:** إن حسابات النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن و عليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من:
   - ✓ تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
   - ✓ تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ مالية.
   - ✓ تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.
3. **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج:**يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتجات و الأعباء و لقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:

أ. **المنتجات:**تتمثل منتجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

ب. **الأعباء:**تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو لانخفاض الأصول،أم في شكل ظهور خصوم، و تشمل الأعباء :مخصصات الإهتلاك أو الاحتياطات و خسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

4. **عرض حسابات النتائج:** يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية،حيث من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات و الأنشطة(من ربح أو خسارة)، من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتجات.

[1]ـلزعر محمد سامي،مرجع سبق ذكره،ص ص44-45.

و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم11:المنتجات و الأعباء

المنتجات	الأعباء
المنتجات العملياتية	الأعباء العملياتية
المنتجات المالية	الأعباء المالية
المنتجات الاستثنائية	الأعباء الاستثنائية
مجموع المنتجات	مجموع الأعباء

المصدر: لزعر محمد سامي،مرجع سبق ذكره،ص46

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج و يجب مواءمتهما مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم هما:

-حسابات النتائج حسب الطبيعة.

-حسابات النتائج حسب الوظيفة.

1. **حسابات النتائج حسب الطبيعة**:يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها(حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع...)و هو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية:الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، ومن أجل حساب النتيجة النهائية و فقا لهذه الطريقة نحتاج إلى المرور عبر المراحل التالية:

أ. **النتيجة العملياتية**:تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية(الأساسية)،أي عمليات التموين الإنتاج و البيع، و تمثل النتيجة العملياتية مؤشر للربح الاقتصادي، و هي تقيس الأداء الاقتصادي و التجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية و الضريبية و توزيعات رأس المال، و يتم التوصل إلى النتيجة العملياتية عن طريق استبعاد كافة الأعباء العملياتية و إضافة المنتجات العملياتية، و نقدم شرحا مفصلا لكل من الأعباء و المنتجات العملياتية في الجدول التالي:

الجدول رقم12:الأعباء و النواتج العملياتية.

الأعباء العملياتية	**المنتجات العملياتية**
-مشتريات البضائع و المواد الأولية و التموينات الأخرى. -تغيرات المخزون. -المشتريات المستهلكة. -مشتريات أخرى و أعباء خارجية. -الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة. -أعباء المستخدمين. -مخصصات الاهتلاك و المؤونات. -الأعباء العملياتية الأخرى.	-المبيعات من البضائع. -المبيعات من المنتجات المصنعة و من الخدمات. -تغير المخزونات و المنتجات قيد الصنع. -الإنتاج المثبت. -إعانات الاستغلال. -استئناف على خسائر القيمة و المؤونات. -المنتجات العملياتية الأخرى.
المجموع	**المجموع**
النتيجة العملياتية	

المصدر: لزعر مُحَّد سامي، مرجع سبق ذكره،ص47

ب. **النتيجة المالية:** و يتم التوصل إليها من خلال طرح الأعباء المالية من المنتجات المالية، ونقدم في الجدول التالي كل من المنتجات المالية و الأعباء المالية.[1]

الجدول رقم13: النواتج و الأعباء المالية

النواتج المالية	الأعباء المالية
-منتجات المساهمة. -عائدات الأصول المالية. -عائدات الحسابات الدائنة. -فارق التقييم عن الأصول المالية، فوائض القيمة. -أرباح الصرف. -الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية. -المنتجات المالية الأخرى.	-أعباء الفوائد. -الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات. -فارق التقييم عن أصول مالية، نواقص القيمة. -خسائر الصرف. -الأعباء المالية الأخرى.
المجموع	**المجموع**
النتيجة المالية	

المصدر:لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره،ص49

ج. **النتيجة الجارية قبل الضرائب:** و يتم الحصول عليها انطلاقا من النتيجة العملياتية، و ذلك بالإضافة النتيجة الماليةن و تمثل النتيجة العادية المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.

د. **النتيجة الاستثنائية:**تمثل الفرق الصافي بين المنتجات و الأعباء الاستثنائية، و يتم حسابها من خلال المنتجات و الأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة و تمثل طابعا استثنائيا مثل نزع الملكية، الكارثة الطبيعية.

هـ. **النتيجة الصافية للسنة المالية:** و تساوي الفرق بين مجموع المنتجات و مجموع الأعباء لتلك السنة، و يتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح و الضرائب المؤجلة و تضاف إليها النتيجة الاستثنائية، و تشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين،ةو أن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياطات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة.

[1]ـــلزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره،ص49.

2. **حسابات النتائج حسب الوظائف:** و يقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، و هذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج و أسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية و الإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية[1]، و من أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع...) إلى الأعباء حسب الوظيفة.

و هذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم14:حسابات النتائج حسب الوظائف

عناصر الاستغلال	المبلغ			
		كلفة المبيعات(الإنتاج)	أعباء التوزيع(التسويق)	أعباء الإدارة(الإدارة)	أعباء أخرى عملياتية
-مشتريات البضائع. -تغيرات المخزون. -مشتريات المواد الأولية. -مشتريات أخرى و أعباء خارجية. -الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة. -أعباء المستخدمين. -مخصصات الإهتلاك و الأرصدة. -أعباء الاستغلال الأخرى.					
المجموع					

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص50

[1]–شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بودواو، الجزائر،2008،ص17

و تختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية النتيجة العملياتية و تشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب و النتيجة الاستثنائية و عليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية.

أ. **هامش الربح الإجمالي:** و هو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات و ينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، و تحرص المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها.[1]

هامش الربح الإجمالي=رقم الأعمال-تكلفة المبيعات.

رقم الأعمال= إيرادات المبيعات(مردودات و مسموحات المبيعات+الخصم المسموح به).[2]

تكلفة المبيعات=صافي المشتريات+المصاريف المدفوعة على المشتريات+بضاعة أول الفترة-بضاعة آخر الفترة.

ب. **النتيجة العملياتية:** و هو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري(الأساسي)، و يتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي للمنتجات العملياتية الأخرى مع استبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية و الأعباء العملياتية الأخرى.[3]

النتيجة العملياتية=هامش الربح الإجمالي+المنتجات العملياتية الأخرى-التكاليف التجارية-الأعباء الإدارية-الأعباء العملياتية الأخرى.

[1]–مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره ،ص31

[2]–دريد كامل آل شبيب،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان،الأردن،2007،ص79

[3]–لزعر محمد سامي،مرجع سبق ذكره،ص52

المبحث الثالث:التسيير الوقائي والعلاجي لخطر القرض

بعدما تنتهي البنوك، من دراسة وتحليل ملف طلب القرض، وتتم عملية الموافقة على منحه ، تشرع في عملية المتابعة والتي تعتبر مهمة بالنسبة لها، وخاصة أن احتمال تعرض الزبون للخطر يبقى دائما وارد إلى غاية التحصيل الكامل لقيمة القرض. ومن أجل ذلك فهي تقوم ببعض الإجراءات الوقائية والتي تسمح لها بالتخفيف من حدة القلق الذي قد ينجم بسبب إمكانية تعثر المقترض وعدم قدرته عن السداد، وقد لا تكتفي بهذا فقط بل تقوم بإجراءات أخرى عند وقوع الخطر، والتي تسمح لها بمعالجته واسترجاع حقوقها كاملة.

المطلب الأول:التسيير الوقائي لخطر القرض

بالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها عند منحه للقروض، فهو يأخذ دائما الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها ويخفف من حدتها، لأن احتمال تعرضه لها يبقى دائما وارد.

الفرع الأول: لجنة بازل و احترام القواعد الاحترازية:[1]

نتيجة لما عرفه العالم من تحولات عميقة والتي كانت لها أثار كبيرة على الجهاز المصرفي وخاصة مع ازدياد المنافسة المحلية والعالمية وتصاعد المخاطر المصرفية ، بدأ التفكير في البحث عن فكر جديد مشترك بين البنوك المركزية للدول المختلفة، يقوم على أساس التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.

١ وكأول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية، من مجموعة من الدول الصناعية الكبرى وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها من طرف البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك، بالإضافة إلى ظهور المنافسة من طرف البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال هذه الأخيرة.

وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ما يلي:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأسمال البنوك.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تسهيل عملية جمع المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة .

[1]- آيت عكاش سمير،تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية و بنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005، ص ص 84-85

حيث عملت لجنة بازل على فرض تشريعات وقواعد صارمة تحكم العمل البنكي، حيث أنها وضعت إطار يتم فيه اتخاذ القوانين والطرق الموحدة لقياس رؤوس الأموال الخاصة والتأكد من كفايتها، وكذا فرضت معايير للتسيير على البنوك التي تنشط في الساحة الدولية، وبذلك أصبحت تشكل المعيار العالمي الذي تقدر على أساسه السلامة المالية للبنوك، الذي كان في البداية يطبق على البنوك ذات النشاط الدولي والتي يوجد مقرها الرئيسي في تلك البلدان المنظمة للجنة ، أما الآن فهو يطبق على معظم الدول الصناعية والناشئة والنامية وعلى معظم البنوك بما فيها البنوك العاملة على المستوى المحلي.

الفرع الثاني: الضمانات

أولا: مفهوم الضمانات: إن القروض المصرفية نادرا ما تكون بدون ضمان فالأصل في أي قرض مصرفي ينبغي أن يكون بضمان خاصة إذا كان هذا القرض من النوع الطويل أو المتوسط المدى، و للضمانات عدة تعاريف منها مايلي:

لغة: هو من الفعل ضمن أي ضمن ضمنا أي كفل الشيء و الضمان عبارة عن التزام.

قانونا: هو تقديم الوسائل الكفيلة لتحقيق أمان قانوني لمن تقدم له كي يقدم على العمل و هو ضامن لنتائجه.[1]

و بصفة عامة الضمانات عبارة عن وسائل و أدوات تستخدم لمواجهة مختلف الأخطار و المرتبطة بالقرض كإعسار المقترض أو إفلاسه كما يمكن تعريفه على انه عبارة عن تامين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الاقتراض للمصرف و تمكينه من استرجاع كل أو جزء من أصل قرضه.[2]

الفرع الثاني: أنواع الضمانات:

يمكن تصنيفها إلى نوعين هما:

1. **الضمانات الشخصية:** تتركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص و الذي بموجبه يعدون بتسديد المودعين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق و على هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا و لكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن و في إطار الممارسة يمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية: الكفالة و الضمان الاحتياطي.[3]

✓ **الكفالة:** الكفالة هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذ لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.

[1]–عبد الله عبد الكريم، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ، 2008، ص 28

[2]–أبو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره ،ص57

[3]–لطرش الطاهر،مرجع سبق ذكره، ص56

و من الواضح أن الكفالة هي فعل حالي هدفه هو الاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل و لا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحققت هذه الاحتمالات السيئة، و نظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام أكبر و يتطلب أن يكون ذلك مكتوبا و متضمنا طبيعة الإلتزام بدقة و وضوح و ينبغي أن يمس هذا الوضوح كل الجوانب الأساسية للإلتزام.

و المتمثلة على وجه الخصوص في العناصر التالية:

- موضوع الضمان.
- مدة الضمان.
- الشخص المدين (الشخص المكفول).
- الشخص الكافل.
- أهمية وجود الالتزام.

✓ **الضمان الاحتياطي:** يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية على القروض و يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

و بناءا على هذا التعريف يمكن استنتاج أن الضمان الإحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة و يختلف عنها في كونه يطبق في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية، و الأوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان تتمثل في ثلاثة أوراق و هي سند الأمر، السفتجة ،الشيكات ،و الهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق. و عليه فإن هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف أحد الموقعين على الورقة و يسمى هذا الشخص ضامن الوفاء ،كما يختلف الضمان الاحتياطي عن الكفالة في وجهين آخرين فالضمان الاحتياطي هو التزام تجاري بالدرجة الأولى حتى و لو كان مانح الضمان غير تاجر و السبب هو أن العمليات تجارية و يمثل وجه الاختلاف الثاني في أن الضمان الاحتياطي يكون صحيحا.

✓ **رسالة نصية:** هي ضمان حديث نسبيا يعتبر دعما قانونيا و ماليا يتمثل في تحرير وثيقة في شكل رسالة تعهد شرفي يؤدي إلى حدوث التزام قانوني، و تقدم الرسائل من قبل الشركات الأم لأحد فروعها المقترضة ،كما يشترط صندوق النقد الدولي على الدول المدينة تقديم هذه الرسائل و تتعهد بموجبها احترام عدد من الاقتراحات و التوجيهات التي يمليها صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدول الديون و تقديم دعم مالي جديد و قد قدمت الحكومة الجزائرية هذه الرسالة سنة 1994 و هذا في إطار إعادة جدولة ديونها.

- ✓ **تأمين القرض(الاعتماد):** تقوم به مؤسسة تأمين أو هيئة التأمين لحساب المستفيد من الاعتماد ، إذ يمكن تعريف عقد التأمين بأنه اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف الأول(شركة التأمين) بأن يعوض الطرف الثاني (المؤمن له) عن الخسائر مقابل أن يدفع هذا الأخير أقساط التأمين و تكون في مجموعها أقل نسبيا من المبلغ الذي تعهدت شركة التأمين سداده.[1]

2. **الضمانات الحقيقة:** إن هذه الضمانات تتمثل فيما يقدمه المقترض من أصول مادية أو مالية للحصول على القرض كالعقارات و المنقولات و غيرها من السلع و المنتجات المادية كما و يمكن أن يكون موضوع الضمان أوراق مالية و غالبا ما توضع هذه الأموال أو الأصول تحت تصرف البنك حتى يمكنه أن يسترجع دينه في ميعاده المحدد في الغالب تتخذ الضمانات شكل الرهن العيني و من ثم قد يكون الرهن إما:

- ✓ **الرهن العقاري (الرسمي):** الرهن العقاري يتم بموجب الحصول على العقارات محل الضمان (الرهن) لتامين استرجاع الدين عند حلول آجاله في حالة وقوع ما يسبب عدم التزام المدين بالوفاء بمستحقاته اتجاه الدائن و ذلك عن طريق التصرف فيها بالبيع من قبل هذا الأخير حسب ما هو معمول به قانون .[2]
- ✓ **الرهن الحيازي:**و يعني أن يقوم المدين بتسليم الضمان للدائن ليصبح في حيازته و يقصد به بالضمان نوع البضائع الأسهم السندات، مستندات الشحن ،صكوك الملكية ،و يحتفظ الدائن بها ضمان لقرضه أو أي التزام ناشئ بين الطرفين و غالبا ما يحصل ذلك في إطار اتفاقية خاصة سواء كانت مكتوبة أو ضمنية، و يلاحظ في هذا النوع من الرهن أن المودع يملك الضمان إلا أن الحيازة تكون لدى المودع إليه (البنك) و يصبح حقه في الضمان هو الاحتفاظ به لحين سداد الدين ،و إذا لم يكن المدين قادرا في الدفع يحق للدائن بيع ضمان لاسترداد أمواله. و من هذا المنطلق يطلب البنك من العميل أن يقوم بتعبئة و توقيع وثيقة الإيداع و هي عبارة عن استمارة تتضمن بنودا كثيرة أهمها موضحة على النحو التالي:[3]

- توضيح الغرض من رهن الممتلكات لدى البنك.
- الأموال المراد اقتراضها وفترة سدادها.
- أن تتضمن الاستمارة فقرة توضح ضمان استمرارية هذا الضمان ليضمن القرض في شكله الحالي في وضعه الماضي و وضعه المستقبلي.
- توفر بند يخول للبنك بيع الضمان في حالة عدم قدرة العميل عن سداد دون اللجوء للمحكمة.

[1]–لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167

[2]– أبو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره ،ص ص 58-59

[3]- عبد المعطي رضا أرشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68

الفرع الثالث:وسائل الحد من مخاطر القرض

و أخذا في الاعتبار تنوع و تشعب المخاطر المرتبطة بعملية الاقتراض، فإن البنوك تبذل عنايتها بهدف تحديد هذه الأخطار بالنسبة لكل قرض محاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان، و ذلك بوضع الضوابط التي تحمي أموال البنوك و ذلك عن طريق:

1. **دعم أنظمة العمل:** لاشك أن الدراسة الواعية للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المركز المالي للمقترض و مقدرته على الوفاء و الضمانات المقدمة هي الأساس في تحليل المخاطر و محاولة السيطرة عليها ثم تأتي بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف اكتشاف أية عقبات تؤثر في قدرة المدين على الوفاء و اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا شأن حفاظا على حقوق البنك، و غني على البيان أن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة و تنفيذها على نحو مرض و تفادي أخطار العاملين بالبنك سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة يرتهن أساسا بسلامة أنظمة العمل و بمدى كفاية الرقابة الداخلية،و يتحقق الوصول إلى ذلك بمراعاة الآتي:[1]

   أ. تحديد اختصاصات اعتماد التسهيلات الائتمانية بدقة.

   ب. وضع التنظيم الداخلي على نحو يشمل اكتشاف أي خطأ أو تلاعب بطريقة تلقائية.

   ج. الاحتفاظ بسجلات و ملفات ائتمانية منتظمة، و العمل على تجديد الاستعلامات عن المدينين بصفة دورية.

   د. المراجعة المستمرة لمراكز المدينين و الضمانات، و مدى التنفيذ وفقا للشروط الصادرة في شأنها.

2. **الحد من التوسع الائتماني:**يؤدي التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الأرباح و يحمل في نفس الوقت مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توافرها أو تعويض البنك للخسائر إذا لم تتوافر في بعض التسهيلات اعتبارات الأمان، ومن ثم يتعين أن يضع البنك لنفسه حدودا قصوى لقروضه أحذا بعين الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة و الربحية[2].و توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل و متوسطة و طويلة الأجل على نحو تلاقي المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض، و لا يفوتنا أن ننوه إلى أهمية وضع حد أقصى للقروض التي تقدم للعميل الواحد للحد من المخاطر المرتبطة بالمقترض ذاته، مع مراعاة تنويع الضمانات المقبولة للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان، وكذا عدم التركيز في تمويل أنشطة اقتصادية معينة و عدم تركيز السلة الائتمانية[3].

[1]– عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009،ص ص160-161

[2]–عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ،الدار الجامعية،2004،ص458

[3]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره،ص162

3. **اقتسام المخاطر مع الغير**:و ذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك و مؤسسات مالية أخرى، و من ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض معها بدلا من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته و قد عرفت حديثا القروض المشتركة التي يقدمها عدد من البنوك و المؤسسات المالية بحصة تتماشى مع ظروفه و سياساته الائتمانية، و ذلك لتلاقي المخاطر التي تنجم عن تصدي بنك واحد لتمويل قرض كبير، فالمخاطر تقل بطبيعة الحال إذا ما وزع البنك القدر الذي كان في استطاعته تقديمه لمقترض واحد على عدد من المقترضين تتنوع أنشطتهم و تتفاوت ظروفهم[1].
4. **الحصول على الضمانات:** قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات لتدعيم مركزه المالي فقد يتبين أنه على الرغم من قدرة المنشأة على تحقيق الربح و نجاحها في أعمالها إلى أن رأسمالها غير متناسب مع نشاطها، و من ثم يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانا مناسبا حتى يكون جديرا بمنح القرض.
5. **التأمين على الضمانات**:تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين، و التي قد ينجم عنها هلاكها أو فقدانها جزئيا أو كليا، و من أمثلتها أخطار الحريق و السرقة و الضياع و التلف...الخ، و من ثم تطالب المقترضين بالتأمين على الضمانات لصالحها، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تراخي المقترضين بإجراء التأمين و تحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين. كما تقوم البنوك من جهتها بإجراء التغطيات التأمينية على مبانيها و مخازنها و خزائنها التي تحتفظ فيها ببعض الضمانات المقدمة من العملاء لحماية نفسها ضد الخسائر التي قد تصيب تلك الأصول المرهونة لصالحها.
6. **تأمين القرض**:و له عدة صور، و يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي:

أ. **التأمين ضد إعسار المدينين**:تقوم البنوك بإقراض العملاء مقابل فواتير و يتطلب هذا ضمان،فيقوم العميل بتقديم وثيقة تأمين لتغطية مخاطر عدم سداد الديون، وتقوم شركات التأمين بإصدار نوعين من الوثائق أولهما وثيقة شاملة لتغطية جميع عمليات البيع لأجل التي يعقدها المؤمن له من كافة المشترين، و ثانيهما وثيقة تغطي حسابات مدينة معنية بالذات.و بطبيعة الحال يختلف مقدار قسط التأمين في كل حالة لتفاوت المراكز المالية للعملاء الذي يشملهم الضمان و تبعا لنوع النشاط و الحالة الإقراضية السائدة وقت إصدار الوثيقة التأمينية.

ب. **التأمين على الكمبيالات**:من مهام بيوت الخصم القيام بعمليات خصم الكمبيالات و ضمان دفعها في ميعاد الاستحقاق، غير أن بعض شركات التأمين قد تقوم أحيانا بإصدار وثائق تضمن بموجبها بدفع الكمبيالات المخصومة لدى البنك أو المقدمة له كضمان.

[1] -عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سبق ذكره ،ص ص163-164

7. **تجميع مخاطر القرض:** لما كانت البنوك تغالي في منح القرض لبعض العملاء بما يتجاوز مقدرتهم المالية نتيجة لعدم معرفة كل بنك بالتزامات عميله اتجاه البنوك الأخرى، فقد اتجهت النظم المصرفية في كثير من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون بين البنوك يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقترض من الجهاز المصرفي.[1]

المطلب الثاني: التسيير العلاجي لخطر القرض

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث" عدم التسديد "وعدم الوفاء بالتعهدات من طرف الزبون حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته .وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل.فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

1. **تحصيل القروض** :تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في: [2]

أ. **رد الفعل:** يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر لذلك يجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل .لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة.

ب. **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع** :إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، و يتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله .

ج. **التصاعد** :يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

د. **تسيير الحسابات** :يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك و أخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد .

[1]– عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره،ص165

[2]- حابس إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29

2. **معالجة القرض**: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها. إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات .

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالإشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة. هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.[1]

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي مصلحة المخاطر(مصلحة المخاطر)
- وحدة التحصيل القانوني مصلحة المنازعات(مصلحة المنازعات)

هاتين الوحدتين تتدخلان في الحقيقة عند تسيير الخطر في الوكالة، وعادة ما تكونا قريبتان من المصلحة القانونية هيكليا أو عمليا، ذلك لأن بعض الملفات تتطلب تحاليل قانونية معقدة لإبداء الرأي حول النقائص الموجودة في العقود المبرمة، أو التغيرات في تسيير بعض الضمانات، و سنقوم بشرح موجز لهتين المصلحتين.[2]

1. **مصلحة التحصيل الودي**: هذه المصلحة تتدخل في أية مرحلة من مراحل التحصيل لدى الوكالة وهذا حسب القوانين والتنظيمات الداخلية للبنك، حيث إذا لم تتم التسوية على مستوى الوكالة تنتقل إلى هذه المصلحة والتي تكون إجراءاتها صارمة ومتصاعدة، بمعنى أنها تبدأ من التنبيه الأولي إلى غاية الإنذار أو التحذير.

ومن أهم هذه الإجراءات أو الوسائل التي تستعملها نجد:

- رسالة التنبيه والتي يجب أن تكون محرضة ومشخصة وبوتيرة معتدلة.
- التحصيل التليفوني والذي تطور نظرا لنقص فاعلية الرسائل.
- مقابلة الزبون، بالرغم من أن هذا الإجراء مكلف نوعا ما ويتطلب التجربة، إلا أنه يبقى كوسيلة ممتازة لتقييم سلوك الزبون والكشف عن نيته، فإذا لم يتم التحصيل يمكن لمصلحة التحصيل الودي أن تتوقف عند هذا الحد، حيث من الأجدر أن تقوم بتغيير المخاطب وتحتفظ بالتدرج في الوسائل المستعملة.

[1]–فريد كورتل، كمال رزيق، إدارة مخاطر القروض الإستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 4-2007/7/5،ص 13.

[2]–آيت عكاش سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-108.

2. **مصلحة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات):** هذه المصلحة تمثل المرحلة الأخيرة في عملية التحصيل، إذ أنه من الأفضل قبل الانتقال إلى هذه المرحلة أن تكون معظم الملفات قد تم تسويتها(أي أن60 و 80% من الملفات تم التعرف على أخطارها)، ومن الأفضل أن لا تبقى هذه الملفات أكثر من ثلاثة أشهر لدى مصلحة التحصيل الودي، لأنه بتجاوز هذه المدة تتناقص فعالية التحصيل الودي، وتزداد حظوظ التحصيل عن طريق المنازعات(فقدان الملاءة المالية، تحويل الثروة إلى جهات أخرى، تعدد المتابعات...).

إن عملية التحصيل عن طريق المنازعات تحقق بواسطة متخصصين في البنك و بمساعدة متدخلين آخرين، محامين، محضر قضائي، مؤسسات التحقيق والبحث... وكل بنك يضع هيكل لمصلحة التحصيل القانوني مع تحديد بعض الشروط:

- تخصص العاملين في مصلحة المنازعات، حسب أخطار البنك، المناطق الجغرافية....الخ
- محفظة الملفات تكون مسيرة من طرف كل الموظفين وذلك حسب طبيعة المستحقات.
- وضع الإجراءات التي يتم بها تسيير الملفات .

3. **نجاعة وظيفة التحصيل لدى البنك:** مهما كانت فعالية ونجاعة وظيفة التحصيل لدى البنك، فإن تعرض الزبون لصعوبات في التسديد يتولد عنه تكاليف إضافية ، حيث أن هذه التكاليف يمكن تقسيمها إلى قسمين:

✓ التكاليف الموجهة لتسيير الخطر، تكاليف العمال، التكاليف الموجهة لدفع أتعاب المتدخلين الآخرين (المحامي، المحضر القضائي، مؤسسة التحقيق والبحث...)، تكاليف التنبيه (رسائل، تلغرامات....).

✓ التكاليف الناتجة عن عدم قدرة البنك على استرجاع إجمالي مستحقاته، والتي تدخل ضمن الديون المتعثرة.

حيث هذه التكاليف تزداد بتزايد مدة أو أجال استرجاع الديون المتعثرة، لذلك فمن الضروري أن نتطرق إلى مدى نجاعة طرق التحصيل التي يستعملها البنك وما هي تأثيراتها على نتائجه[1].

أ. الطرق التي يستعملها البنك في التحصيل:

هذه الطرق تختلف من بنك لآخر وذلك على حسب تنظيم كل بنك وإستراتيجيته التي يختارها، إلا أنه هناك بعض النقاط المشتركة في التحصيل لدى البنوك والتي تتمثل:

✓ **استعمال برامج التحصيل:**وخاصة مع زيادة حجم الديون المتعثرة حيث أننا نجد معظم البنوك تزود وحدات التحصيل ببرامج للتسيير وهذا لتحقيق ثلاثة أهداف:

- تخفيف عبئ المهام الإدارية للعمال والسماح لهم بالتركيز على الأعمال ذات القيمة المضافة (استرجاع المستحقات).

[1]–آيت عكاش سمير، مرجع سبق ذكره،ص ص 108-109

- تقليص آجال التنفيذ وتكاليف العمل.
- التوفر على أداة إعلامية.

حيث هذه البرامج تتناسب مع احتياجات المستعملين، إذ تسمح لهم باكتشاف المستحقات غير المدفوعة، التنبيه عن طريق الرسائل الآلية.

✓ **استعمال برامج المنازعات:** تعتبر هذه البرامج جد ضرورية لنشاطات التحصيل، حيث تسمح بالمتابعة المنتظمة والمحددة لأخطار البنك وهذا بمساعدة جداول القيادة الملائمة،هذه الجداول تسمح بالحكم على مدى تطور فعالية نظام التحصيل لدى البنك، حيث تحتوي على مجموعة من المعلومات، فاستعمال هذه المعلومات تسهل إدارة النشاطات الداخلية للبنك، وكذلك تقييم العلاقة الموجودة بين الفعالية والتكاليف المتعلقة بالمساعدين الخارجين (المحامي، المحضر القضائي، مؤسسات التحصيل...).

في الحقيقة لا يوجد تنظيم خاص للبنوك أو طرق محددة تستعملها لكي تكون عملية التحصيل فعالة، ولكن هناك حلول لكل مؤسسة شريطة أن تحتفظ هذه الحلول على ثلاثة قواعد:

- قاعدة الفعالية (استرجاع المستحقات).

- الإنتاجية (الوسائل المستعملة).

- الأمان (تسيير المؤونات).

وفي الأخير تبقى دائما العلاقة التي تربط بين النتائج والوسائل المستعملة هي التي تسمح بإصدار الحكم على مدى فعالية وحدة التحصيل لدى البنك.

ب. نتائج التحصيل لدى البنك:

من أجل وضع سياسة تحصيل جيدة وفعالة، تقوم المؤسسات البنكية بتحديد أهداف مصلحة التحصيل (مع كل وحداتها)، وتقوم بتوزيعها على كل موظفيها مع متابعة عملهم اليومي بصفة مستمرة، بحيث هذه الأهداف يجب أن تتناسب مع محفظة الزبائن الذين يعانون من مشاكل عدم الدفع، أو كذلك مع عدد الملفات المتفاوض عليها في بداية كل سنة، وهذا لكي تصبح مصلحة التحصيل فعالة وقادرة على زيادة المبالغ المحصلة، لأن المعيار الأساسي للحكم على الأداء الجيد لمصلحة التحصيل هو قيمة المبالغ المحصلة.

بالإضافة إلى ذلك وبما أن عملية التحصيل هي المرحلة الأخيرة لاسترجاع القرض فيجب على مصلحة التحصيل أن تسهر كذلك على تغطية كل الأخطار البنكية بواسطة سياسة للمؤونات تكون ملائمة، وتقوم بتسييرها واستعمالها إن

استدعت الضرورة، ومن الوظائف الأخرى التي تقوم بها وحدة التحصيل هي تحليل الأسباب التي أدت إلى المخاطر أو عدم التسديد (سوء استعمال إجراءات توزيع القروض، قبول ضمانات غير ملائمة، نقص خبرة وتكوين الموظفين الذين يقومون بالتحصيل...الخ)، وبالتالي فهي تسمح بالقيام بالمراجعة وإعادة أو تصحيح السياسة الإقراضية.[1]

إن عملية التحكم في خطر القرض تتركز على بعض العوامل الأساسية وهي:

- ثقافة الخطر لدى البنك، والتي تترجم بأخذ في الحسبان الخطر على طول مراحل العلاقة التجارية مع الزبائن.
- تنظيم ووضع أدوات لتوقع وكشف ومعالجة الخطر.
- قيادة الخطر وذلك باستعمال مؤشرات مناسبة، ومتابعة صارمة للنشاط والنتائج.

[1]–آيت عكاش سمير، مرجع سبق ذكره،ص ص108-109

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة المراحل التي تمر بها عملية منح القروض و المعايير التي يستند إليها البنك من أجل تقديم القرض و أيضا معرفة الأهمية الكبيرة التي يحضا بها التحليل المالي و مدى استفادة البنك من نتائجه من أجل اتخاذ قراراته المختلفة بشأن عملية منح القرض من عدمه.

كما تمكنا أيضا من التعرف على الإجراءات التي يستخدمها البنك من أجل الوقاية من خطر القرض و الطرق التي تستعملها عند معالجتها لهذا الخطر.

ولتعميق الفهم أكثر و إبراز مدى فعالية التحليل المالي بشأن منح القرض من عدمه سنقوم بدراسة حالة أحد طالبي القرض في القرض الشعبي الجزائري و هذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث :

دراسة حالة قرض استغلالي لدى القرض الشعبي الجزائري"وكالة البويرة111"

مقدمة الفصل:

بعد تعرضنا في الجانب النظري لأهمية التحليل المالي في التقليل من مخاطر القرض و طرائق الوقاية منها و كيفية معالجتها ارتأينا أن نقوم بدراسة حالة تطبيقية لترسيخ مفاهيم المعالجة و رفع الالتباس المحتمل.

لذلك قمنا في هذه الدراسة ،بتقديم القرض الشعبي الجزائري و الوكالة المستقبلة البويرة111 بصفتها ممولة المؤسسة طالبة القرض،بعدها تطرقنا لعملية دراسة ملف طلب قرض استغلالي.

وفي هذا الصدد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثاني: التعريف بالوكالة المستقبلة و أهم مصالحها.

المبحث الثالث: تقييم المؤسسة طالبة القرض باستخدام المؤشرات و النسب المالية.

المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري

سنقوم في هذا المبحث بتقديم نبذة تاريخية عن القرض الشعبي الجزائري و هيكله التنظيمي بالإضافة إلى مهامها المختلفة.

المطلب الأول:نبذة تاريخية عن القرض الشعبي الجزائري وتعريفها

سنتطرق في هذا المطلب إلى النبذة التاريخية للقرض الشعبي الجزائري و أهم خصائصه[1]

1. النبذة التاريخية للقرض الشعبي الجزائري

أنشئ القرض الشعبي الجزائري بقرار 66/ 366 المؤرخ في 1966/12/26 رأس ماله الأقل يقدر ب 15 مليون، وحددت قوانينه بأمر رقم 78/67 بتاريخ 05/11/ 1967 و لقد انشأ القرض الشعبي الجزائري على أساس الهياكل البنكية التي كانت موجودة في عهد الاستعمار و هو عبارة عن إدماج للبنوك التالية:

- ✓ البنك الشعبي التجاري و الصناعي للجزائر BPCIA
- ✓ البنك الشعبي التجاري و الصناعي لوهران BPCIO
- ✓ البنك الشعبي التجاري و الصناعي لعنابة BPCIA
- ✓ البنك الشعبي التجاري و الصناعي قسنطينة BPCIC
- ✓ البنك الشعبي التجاري و الصناعي للجزائر العاصمة BPCIA

إلى جانب البنوك الخمسة تم إدماج 03 بنوك أجنبية و ذلك منذ سنة 1967 و تتمثل في:

- ✓ شركة مرسيليا للإقراض SMC في 1968.
- ✓ الشركة الفرنسية للإقراض و البنوك CFCB في 1972.
- ✓ البنك المختلط MISR.

لقد عرف القرض الجزائري عدة تطورات في مجال تطوره من أجل تحسين نوعية عروضه للزبائن بعد ما كان في الستينات و السبعينات محدود النشاط و المتمثل في المحروقات، الصيد البحري، السكن، الأشغال العمومية...الخ كما مر بمراحل عديدة باعتباره مرتبطا بالاقتصاد الوطني ابتداء من مرحلة التركيز مرورا بالتخصيص إلى استقلالية المؤسسات و كذا الإصلاحات الاقتصادية التي أحدثت عدة تغييرات على المستويين الإداري و الهيكلي للبنوك.

و يعرف البنك حاليا بإدخال التكنولوجي و كذا التقنيات الحديثة و التسيير و حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية (المالية و التجارية).

[1]- معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة111

2. تعريف القرض الشعبي الجزائري:

القرض الشعبي الجزائري هو مؤسسة مالية تقوم بجمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل في شكل قروض قطاعات النشاط الاقتصادي و ذلك لأجل مختلفة و يتميز حاليا القرض الشعبي الجزائري بالخصائص التالية:[1]

- ✓ معالجة مجمل الحسابات عن طريق الإعلام الآلي.
- ✓ بنك شامل يتدخل في كل العمليات أو القطاعات الاقتصادية.
- ✓ الاستعمال الكامل للإعلام الآلي على كل الشبكات بالاعتماد على برنامج خاص "دالتا"
- ✓ القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي و اللازم.
- ✓ دراسة و ترتيب القروض.
- ✓ يصنف القرض الشعبي الجزائري ضمن البنوك الجزائرية الأولى التي تم تأسيسها و يحتل المرتبة الخامسة على المستوى الوطني و ذلك حسب عدد الوكالات و المرتبة الثالثة حسب الموارد الإجمالي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم4: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

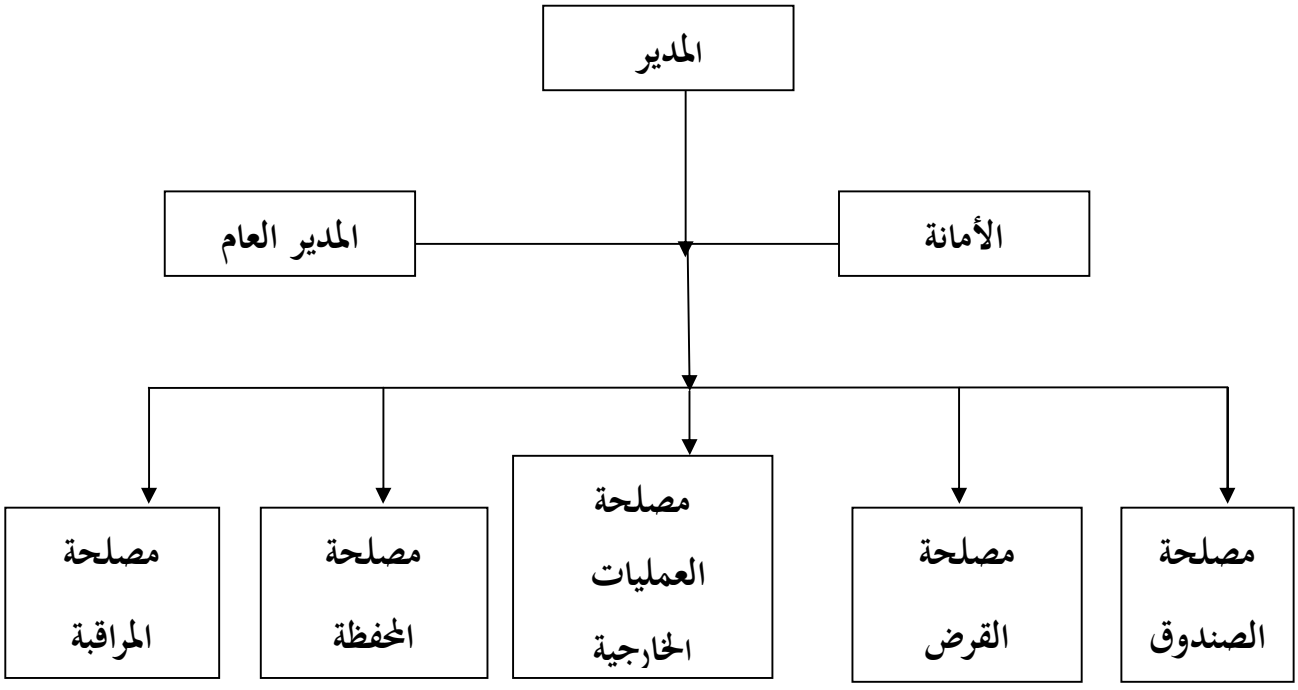

المصدر: وثائق من القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة111

[1]- معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة111

المطلب الثالث :أهم مهام القرض الشعبي الجزائري

من أهم المهام التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري:[1]

- ✓ معالجة العمليات البنكية المتعلقة بالعملاء و تطوير علاقات تجارية معهم.
- ✓ تحقيق مخطط العمل التجاري.
- ✓ استقبال دراسة اتخاذ القرارات و تنفيذها فيما يتعلق بالقرض في الحدود ما هو مسموح به.
- ✓ تأمين تسيير و متابعة القروض الممنوحة بالضمانات المطلوبة.
- ✓ معالجة عمليات التجارة الخارجية في إطار الحدود المسموح بها و السهر على الاحترام الدقيق و الكامل لتنظيمات الصرف و الإجراءات السارية المنظمة لعمليات التجارة الخارجية.
- ✓ السهر على المسك الجيد للحسابات الزبائن و الحسابات الداخلية.
- ✓ السهر على تسيير العقلاني لميزانية المبالغ من طرف الموارد البشرية الموظفة و المعدلات الموضوعة تحت تصرفهم و باعتبار مؤسسة تجارية ذات أسهم و أيضا وسيلة تمويل فانه يقوم بالنشاطات التالية:
- ✓ جمع الأموال (الودائع) من الأفراد الذين لديهم فائض مالي بمختلف آجالها و من الأشخاص الطبيعية و المعنوية.
- ✓ تقديم القروض بمختلف أشكالها لكل الأشخاص (الطبيعي و المعنوي).
- ✓ تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ تطوير وسائل الدفع.
- ✓ دور الوساطة في عملية إصدار و تداول الأوراق المالية.

كما يقوم القرض الشعبي الجزائري باستعمال مجموعة من الأدوات البنكية و المتمثلة في:

- ✓ الشيكات بأشكالها المختلفة (الشيك البنكي –الشيك -الشباك –دفتر الصكوك).
- ✓ القروض بأنواعها المختلفة (قروض الاستثمار –الاستغلال و القروض العقارية).
- ✓ بطاقات الائتمان بالعملة الوطنية و العملة الأجنبية.
- ✓ دفتر التوفير المصرفي.

[1]- معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة111

المبحث الثاني: التعريف بالوكالة المستقبلة و أهم مصالحها

في هدا المبحث سنقوم بتعريف القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة111 و أهم مهامها و مصالحها بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف الوكالة المستقبلة و مهامها

الفرع الأول: تعريف الوكالة المستقبلة

تعتبر وكالة القرض الشعبي الجزائري مؤسسة مالية مهامها الرئيسية جمع النقود الفائضة من الجمهور وتقديمها للغير بهدف تحقيق منفعة تحت نظموا سس معينة.

أنشأت وكالة القرض الشعبي الجزائري الكائنة مقرها بولاية البويرة المقابلة لمحطة المسافرين القديمة لغرض و تطوير بعض الأنشطة الصناعية و الزراعية في منطقة البويرة. كما تفتحت وكالة القرض الشعبي الجزائري على مهام جديدة تتجسم في منح قروض التجارة الخارجية و تنقسم وكالة القرض الشعبي الجزائري إلى مصالح بالإضافة إلى الإدارة العامة.

الفرع الثاني :مهام الوكالة المستقبلة:

تمثل الوكالة التي نحن بصدد دراستها جزء لا يتجزأ عن القرض الشعبي الجزائري المركزي الموجود بالعاصمة فهي تعد من أهم مراكز الإنتاج لهذا البنك و لقد وجهت هذه الوكالة للقيام بمهام أساسية جاءت بالتوازي مع القوانين التي تسير العمل البنكي و ذلك من أجل:[1]

- تطوير رأسمالها الاقتصادي و تحسين حصة البنك من العمليات في مكان و محيط الوكالة.
- المساهمة في تحسين المردود الاقتصادي للبنك و تحسين نتائج و نوعية التسيير.

و تتمثل هذه المهام الأساسية في النقاط التالية:

- ✓ دراسة العمليات البنكية المقدمة من طرف الزبون بدراسة العلاقات الاقتصادية المتبعة مع هذا الأخير.
- ✓ استقبال دراسة تقرير و وضع الديون في مكانها في حدود المسؤولية المعطاة بطريقة قانونية مطابقة للقانون و الإجراءات الداخلية (ملائمة الشروط المطلوبة و تأمين الضمانات)
- ✓ تأمين التسيير و المتابعة للديون المقدرة و الضمانات المشروطة.
- ✓ دراسة عمليات الاقتصاد الخارجي في جدول المسؤوليات المقدمة.
- ✓ السهر على تطبيق الصارم لتنظيم التحويلات و الإجراءات السارية المفعول المنظمة لعمليات الاقتصاد في الخارج.
- ✓ ضمان تسيير الحقوق غير المدفوعة و متابعة تغطيتها.
- ✓ السهر على المسك الجيد للحسابات الزبائن الداخلية و ضمان مصداقيتها و فعاليتها.
- ✓ يجب التسيير العقلاني للميزانية و للإمكانيات البشرية و الأجهزة الموضوعة تحت تصرفهم في مسالة القروض.

[1]- معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة111

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للوكالة المستقبلة"وكالة البويرة 111"

الشكل رقم 05

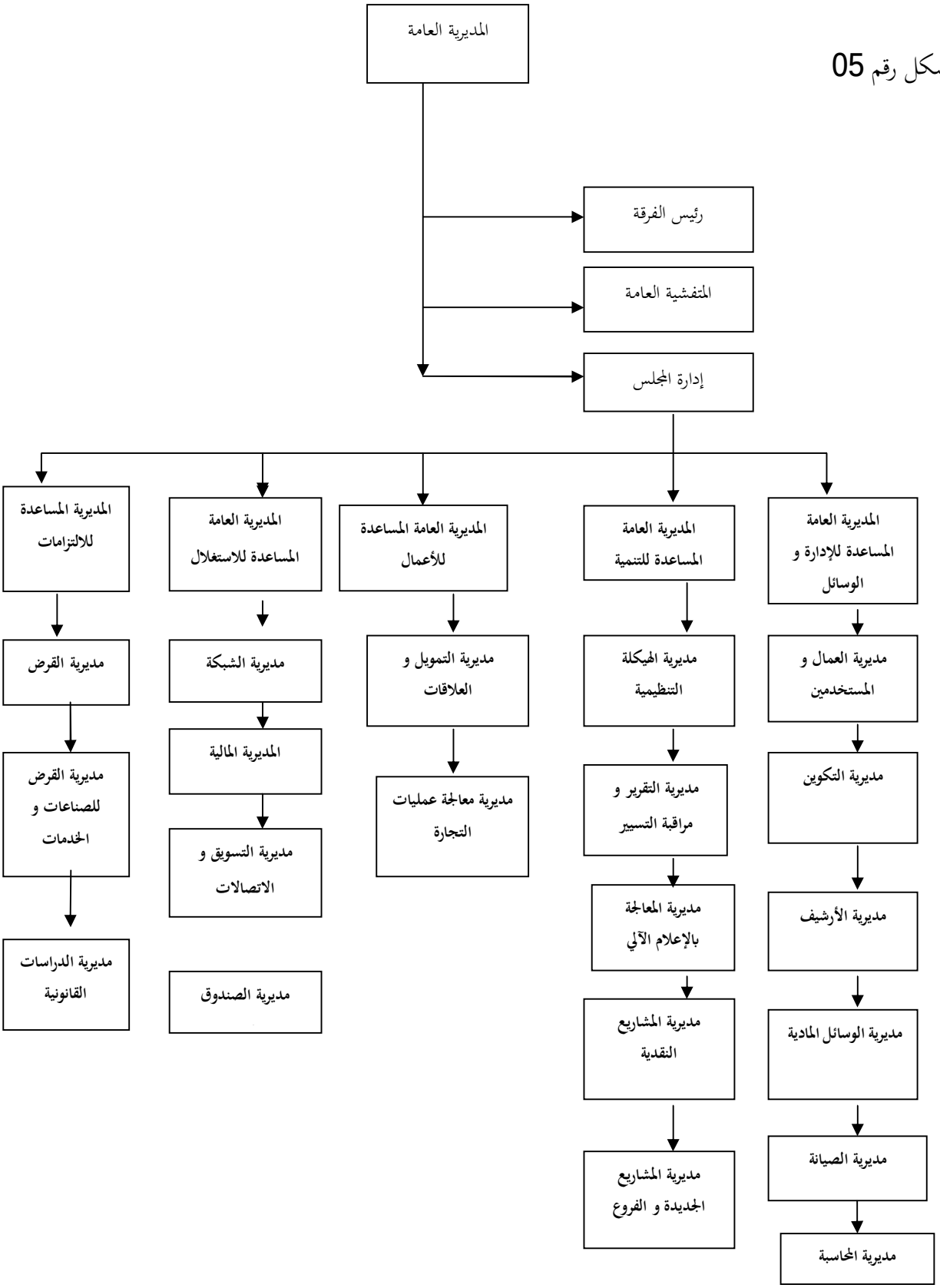

المصدر: وثائق من القرض الشعبي الجزائري "وكالة البويرة 111"

من الشكل السابق نلاحظ إن القرض الشعبي الجزائري يتمثل أساسا في:

1. **المديرية العامة:** تعتبر المديرية العامة العضو المركزي في البنك بحيث تقوم بعدة ادوار تتمثل أساسا في القيادة العامة التنسيق و المراقبة و في هذا الإطار فإنها تعمل على تطبيق إستراتيجية المؤسسة و كذا مخططات العمل إن المديرية العامة تتضمن لجنة المساهمة و رئاسة الفرقة و إلى جانب المفشية العامة و كذا تحتوي على 05 مديريات هي:
   - ✓ المديرية العامة المساعدة للإدارة و الوسائل.
   - ✓ المديرية العامة المساعدة للاستغلال.
   - ✓ المديرية العامة المساعدة للأعمال.
   - ✓ المديرية العامة المساعدة للتنمية.
   - ✓ المديرية العامة المساعدة للالتزامات.
2. **رئاسة الفرقة:** و هي عبارة عن هيئة استشمارية تعمل لدى رئيس المديرية العامة.
3. **المتفشية العامة:** إن المفتشة العامة تعمل على المراقبة الداخلية اتجاه هياكل البنك مع مراعاة احترام الإجراءات و الأوامر و تقوم بتقديم مختلف عمليات المراقبة الوظيفية المعمولة من طرف مختلف مراكز المسؤولية.
4. **خلية المجلس(إدارة المجلس):**تقوم خلية المجلس بتطوير طرق قياس درجة الفعالية و امن الدوائر و معالجة المعلومات و العمليات و القرارات.

المطلب الثالث: أهم مصالح الوكالة المستقبلة

لهذه الوكالة جملة من المصالح منها:[1]

1. **مصلحة الصندوق:** إن المهام الرئيسية التي يقوم بتا الصندوق هي استقبال الزبائن و معالجة جميع العمليات المتعلقة بالدينار و العملة الصعبة حيث تتم هذه العمليات في ظل توفر السيولة النقدية كما يقوم الصندوق بتسيير خزينة الوكالة و معالجة عماليتها المالية و هذا بالإضافة إلى جملة من المصالح الأخرى نلخصها فيما يلي.
   - ✓ فتح و معالجة مصالح حساب الزبائن.
   - ✓ قبض الملفات و دفاتر اليومية.
   - ✓ دراسة عملية وضع الصك.
   - ✓ القيام بعمليات الصرف الإيداع السحب البيع و الشراء العملة.
   - ✓ إنشاء بطاقات الائتمان.
2. **مصلحة القرض:** في هذه المصلحة تتم الدراسة الدقيقة للقرض و توقع الأخطاء الناجمة عنه كما تقوم هذه المصلحة بتحديد القروض المسموحة ثم متابعتها و تغطية الديون.

[1]- معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة111

و تقوم هذه المصلحة بمجموعة من المهام نذكر منها:

- ✓ اقتراح المساهمات الموضوعية الممكنة.
- ✓ الوضع و القبض اليومي لملفات القرض.
- ✓ المتابعة الصحيحة و المتطورة لنشاط المؤسسات الزبونة.
- ✓ النشاء تصريحات القرض التابعة لوكالتها.
- ✓ استقبال الضمانات الملائمة للشروط المكتوبة.
- ✓ متابعة استعمالات القرض.
- ✓ التحقق من صحة الضمانات المستقبلة و تحويلها إلى ضمانات استغلالا.
- ✓ ضمانات استمرارية قانونية الملفات.
- ✓ مراقبة الملفات الإدارية لفتح حساب الزبون.

3. **مصلحة التجارة الخارجية:** هذه المصلحة تستجيب لمتطلبات و أوامر الزبائن الذين في الغالب لا يملكون معرفة كاملة ودراية بكامل قوانين وتنظيمات التجارة الخارجية,إذ يجب توعيتهم,إعلامهم,نصحهم وتوجيه خاصة مع تطور وتعهد القوانين الدولة(التحويل قوانين الصرف) ويتمثل دورها في:

- ✓ تنفيذ جميع العمليات التي تتعين الأعوان الاقتصادية من لدان مختلفة.
- ✓ وضع تحت تصرف الزبائن لتسهيل عملات مختلفة.
- ✓ نصح وتوجيه وإعلام الزبائن لتسهيل علاقتهم مع الخارج.
- ✓ ولهذه المصلحة تنظيم خاص بها تحت إشراف رئيس المصلحة.
- ✓ قسم التوطين مكلفا بتوطين العمليات الخارجية.
- ✓ قسم حسابات العملة الأجنبية مكلفة بفتح وتسيير هذه الحسابات .

4. **مصلحة المحفظة:** يتم فيها معالجة الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل أو الخصم من طرف الزبائن منها سند الأمر الشيكات ،كما تهتم بالتحويلات التي يتم فيها نقل وتحويل مبلغ من المال من حساب لحساب أخر بالإضافة إلي عملية المفضلة التي تجري لها.

المبحث الثالث:تقييم المؤسسة طالبة القرض باستخدام المؤشرات و النسب المالية.

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على المؤسسة طالبة القرض(المبلغ، الضمانات المقدمة، معدل الفائدة...)و تحليل قوائمها المالية باستخدام المؤشرات و النسب المالية.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة طالبة القرض و قوائمها المالية(الميزانية و جدول النتائج)

في هذا المطلب سنتعرف على طالب القرض و عرض ميزانياته المالية.

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة طالبة القرض

قامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في:

- ✓ **تعريف طالب القرض:** صيدلية نشاطها الأساسي يتمثل في بيع الأدوية تقع في بشلول ولاية البويرة ،لها سمعة جيدة،تتحصل على الأدوية من الداخل و الخارج.
- ✓ **القرض المطلوب:**

يتمثل القرض المطلوب من طرف العميل قرض استغلال قيمته 300مليون دينار بمعدل فائدة 6.25٪ ، و مدة استرجاع القرض سنة كاملة.

- ✓ **الغرض من المشروع:**

الغرض هو تكملة أعماله التي هي في حالة نشاط.

- ✓ **الضمانات المقدمة:**

رهن محلات تجارية.

الفرع الثاني: ملف القرض القوائم المالية للمؤسسة طالبة القرض(الميزانية المالية المفصلة والمختصرة)

طلب صاحب صيدلة من وكالة البويرة منحه قرض استغلال لتمويل نشاطه ،فقام المكلف بدراسة ملف طلب القرض و أصدر القرار النهائي بشأنه،حيث بدأت دراسة الوكالة بملف طلب القرض من حيث استيفائه لكامل الوثائق المطلوبة و تتمثل هذه الوثائق في:

- طلب خطي
- شهادة عدم الإخضاع للضرائب و الرسوم.
- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- عقد التأمين ضد المخاطر.
- شهادة الكفاءة من الدرجة الأولى.
- الميزانيات المالية التقديرية و جدول النتائج.
- شهادة الإقامة.
- نسخة لشهادة الملكية للمحل و الأموال

جدول15 رقم: الميزانية المفصلة لسنتي 2011-2012

جانب الأصول: **انظر الملحق رقم1**

الأصول	القيمة الخامة	الاهتلاك	القيمة الصافية2012	القيمة الصافية2011
الأصول الثابتة (غير جارية)				
فارق الشراء				
التثبيتات غير المادية	14773	8863	5909	8863
التثبيتات المادية:				
- أراضي				
- مباني				
- تثبيتات مادية أخرى	7281891	4276910	3004981	5047090
التثبيتات الجاري انجازها				
التثبيتات المالية				
-السندات الموضوعة موضع المعادلة				
-المساهمات الأخرى و الديون الدائمة الملحقة				
-السندات الأخرى المثبتة				
-القروض و الأصول الأخرى غير الجارية				
-ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية	7296664	4285774	3010890	5055953
الأصول الجارية				
المخزونات و الجاري انجازها	16509335		16509335	10398017
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة				
الزبائن	5362896		5362896	6681208
المدينون الآخرون	287432		287432	171081
الضرائب	713908		713908	820966
الأصول الجارية الأخرى				
الموجودات و ما يماثلها				
الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية				
الخزينة	1205712		1205712	311374
مجموع الأصول الجارية	24079285		24079285	18382649
المجموع العام للأصول	31375950	4285774	27090175	23438603

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري

جدول رقم 16:الميزانية المفصلة لسنتي 2011-2012

جانب الخصوم:

انظر الملحق رقم2

البيان	2012	2011
أموال خاصة: -رأس مال الصادر. -رأس المال غير المطلوب. -العلاوات و الاحتياطات. -فارق إعادة التقييم. -فارق المعادلة. -النتيجة الصافية. -رؤوس أموال خاصة أخرى. -ترحيل من جديد.	7908629 2158676	3827742 4610427
المجموع1	10067305	8438169
خصوم غير جارية: -القروض و الديون المالية. -الضرائب(المؤجلة و المرصدة لها). -الديون الأخرى غير الجارية. -المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات مسبقا.	1908863	2525339
المجموع 2	1908863	2525339
الخصوم الجارية: -الموردون و الحسابات الملحقة. -الضرائب. _قروض أخرى -خزينة الخصوم.	14867884 57565 103457 85099	9573356 84184 84287 2733265
مجموع3	15114006	12457094
مجموع الخصوم	27090175	23438603

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري

جدول رقم17: الميزانية المختصرة لسنة2011

الأصـــــــول	المبـــالغ	النسبة	الخصـــــوم	المبـــالغ	النسبة
● الأصول الثابتة.	5055953	٪21.57	● الأموال الدائمة.	10981509	٪46.85
● الأصول المتداولة.	18382649	٪78.43	- أموال خاصة.	8438169	
- قيم الاستغلال.	10398017		- ديون طويلة و متوسطة الأجل.	2525339	
- قيم قابلة للتحقيق.	7673256				
- قيم جاهزة.	311374		● ديون قصيرة الأجل.	12457094	٪53.15
مجمـــوع الأصـــول	23438603	٪100	مجمـــوع الخصـــوم	23438603	٪100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم6: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرةلسنة2011 على شكل دائرة

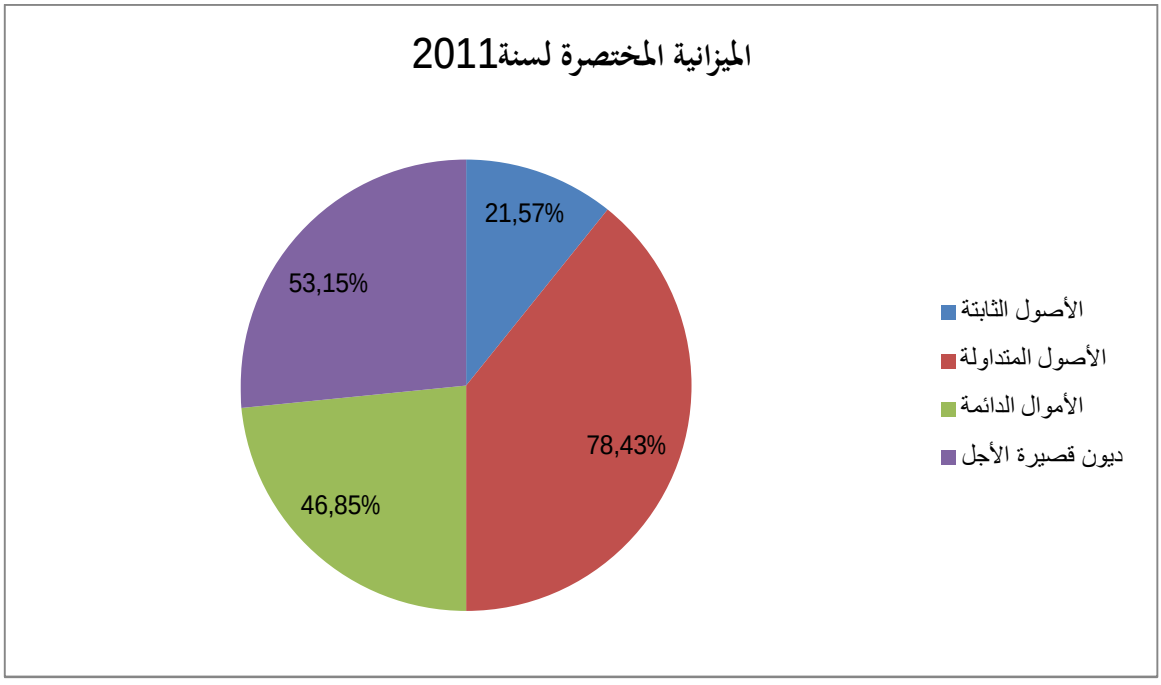

المصدر: من إعداد الطالتين بناءا على نتائج الجدول رقم17

جدول رقم18: الميزانية المختصرة لسنة 2012

الأصـــــــول	المبـالغ	النسبة	الخصـــــوم	المبـــالغ	النسبة
• الأصول الثابتة.	3010890	٪11.11	• الأموال الدائمة.	11976169	٪44.21
• الأصول المتداولة.	24079285	٪88.89	- أموال خاصة.	10067305	
- قيم الاستغلال.	16509335		- ديون طويلة و متوسطة الأجل.	1908863	
- قيم قابلة للتحقيق.	6364236				
- قيم جاهزة.	1205712		• ديون قصيرة الأجل.	15114006	٪55.79
مجمـوع الأصـــول	27090175	٪100	مجمـوع الخصـــوم	27090175	٪100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم 7: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرةلسنة2012 على شكل دائرة

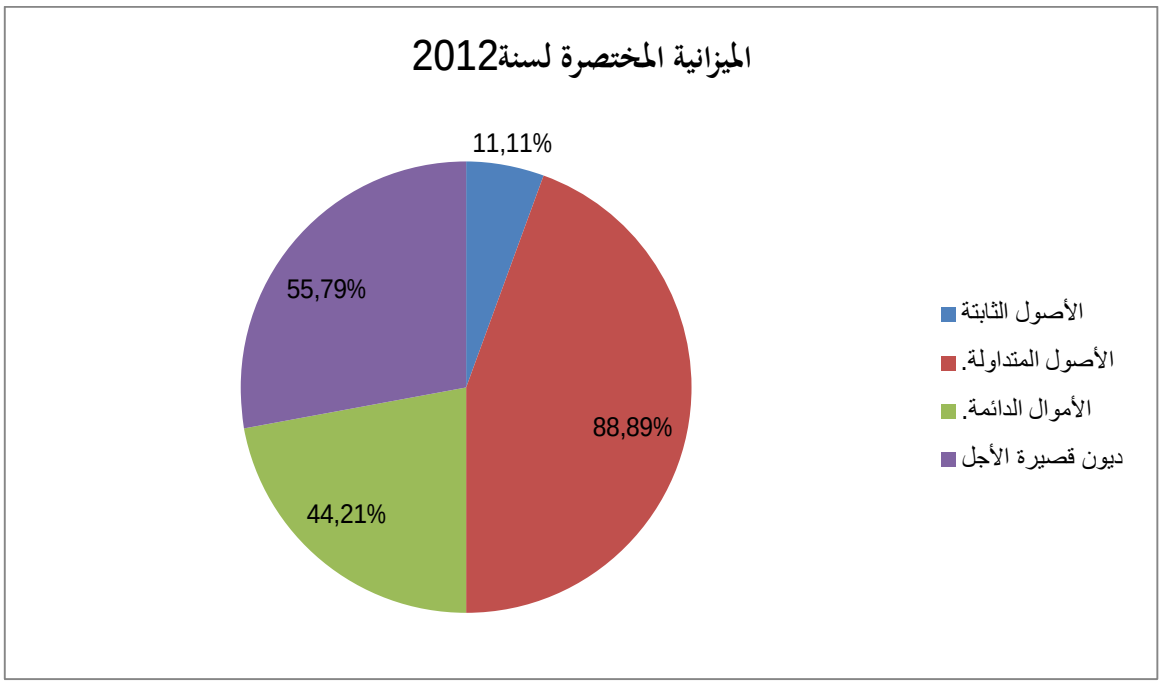

المصدر: من إعداد الطالتين بناءا على نتائج الجدول رقم18

جدول رقم19: الميزانية المفصلة لسنتي2013-2014

جانب الأصول

انظر الملحق رقم3

الأصول	القيمة الخامة	الاهتلاك	القيمة الصافية2014	القيمة الصافية2013
الأصول المثبتة(غير جارية)				
فارق الشراء				
التثبيتات غير المادية	73273	21598	51675	60479
التثبيتات المادية:				
- أراضي				
- مباني				
- تثبيتات مادية أخرى	6222083	3604272	2617811	2011249
التثبيتات الجاري انجازها				
التثبيتات المالية				
-السندات الموضوعة موضع المعادلة				
-المساهمات الأخرى و الديون الدائمة الملحقة				
-السندات الأخرى المثبتة				
-القروض و الأصول الأخرى غير الجارية				
-ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية	6295356	3625870	2669486	2071729
الأصول الجارية:				
المخزونات و الجاري انجازها	16570824		16570824	15314211
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة				
-الزبائن	5109908		5109908	4000378
-المدينون الآخرون	74134		74134	81461
-الضرائب	473437		473437	81461
الأصول الجارية الأخرى				
الموجودات و ما يماثلها				
-الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية				
-الخزينة	7106485		7106485	638594
مجموع الأصول الجارية	29334790		29334790	21020955
المجموع العام للأصول	35630147	3625870	32004276	23092684

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري

جدول رقم20: الميزانية المفصلة لسنتي2013-2014

جانب الخصوم:

انظر الملحق رقم4

البيان	2014	انظر الملحق رقم 42013
أموال خاصة: -رأس مال الصادر. -رأس المال غير المطلوب. -العلاوات و الاحتياطات. -فارق إعادة التقييم. -فارق المعادلة. -النتيجة الصافية. -رؤوس أموال خاصة أخرى. -ترحيل من جديد.	3161636 6052946	2297015 4488657
المجموع1	9214582	6785673
خصوم غير جارية: -القروض و الديون المالية. -الضرائب(المؤجلة و المرصدة لها). -الديون الأخرى غير الجارية. -المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات مسبقا.	182505	1018596
المجموع 2	182505	1018596
الخصوم الجارية: -الموردون و الحسابات الملحقة. -الضرائب. _قروض أخرى -خزينة الخصوم.	21310588 71256 130494 1094845	15072272 110234 105934
مجموع3	22607188	15288441
مجموع الخصوم	32004276	23092684

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري

جدول رقم21: الميزانية المختصرة لسنة2013

الأصـــــــول	المبـالغ	النسبة	الخصـــــوم	المبـالغ	النسبة
• الأصول الثابتة.	2071729	٪8.97	• الأموال الدائمة.	7804243	٪33.79
• الأصول المتداولة.	21020955	٪91.03	- أموال خاصة. - ديون طويلة و متوسطة الأجل.	6785673 1018596	
- قيم الاستغلال.	15314211				
- قيم قابلة للتحقيق.	5068150				
- قيم جاهزة.	638594		• ديون قصيرة الأجل.	15288441	٪66.21
مجمـوع الأصـــول	23092684	٪100	مجمـوع الخصـــوم	23092684	٪100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم8: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرةلسنة2013 على شكل دائرة

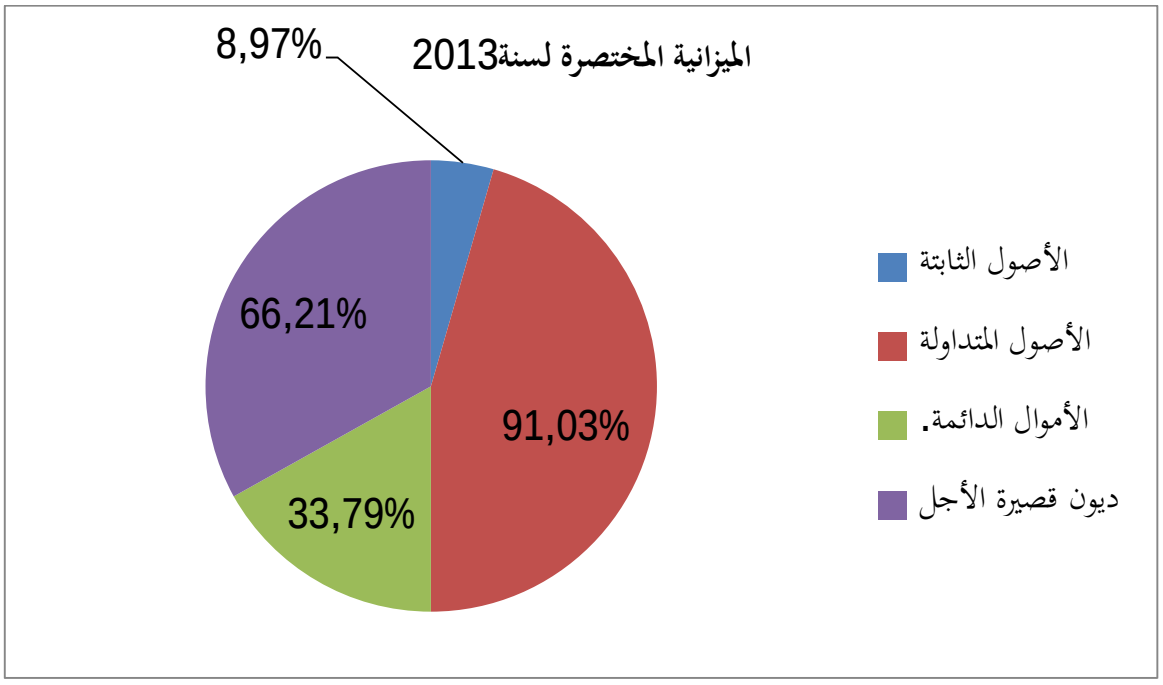

المصدر: من إعداد الطالتين بناءا على نتائج الجدول رقم21

جدول رقم22: الميزانية المختصرة لسنة2014

الأصـــــــول	المبـالغ	النسبة	الخصـــــوم	المبـــالغ	النسبة
• الأصول الثابتة.	2669486	٪8.34	• الأمـــــــــوال الدائمة.	9397088	٪29.36
• الأصـــــــــول المتداولة.	29334790	٪91.66	- أموال خاصة.	9214582	
- قيم الاستغلال.	16570824		- ديـون طويلـة و متوسـطة الأجل.	182505	
- قـــيم قابلـــة للتحقيق.	5657515				
- قيم جاهزة.	7106485				
			• ديـــون قصـــيرة الأجل.	22607188	٪70.64
مجمـــوع الأصـــول	32004276	٪100	مجمـــوع الخصـــوم	32004276	٪100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم9: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرةلسنة2014 على شكل دائرة

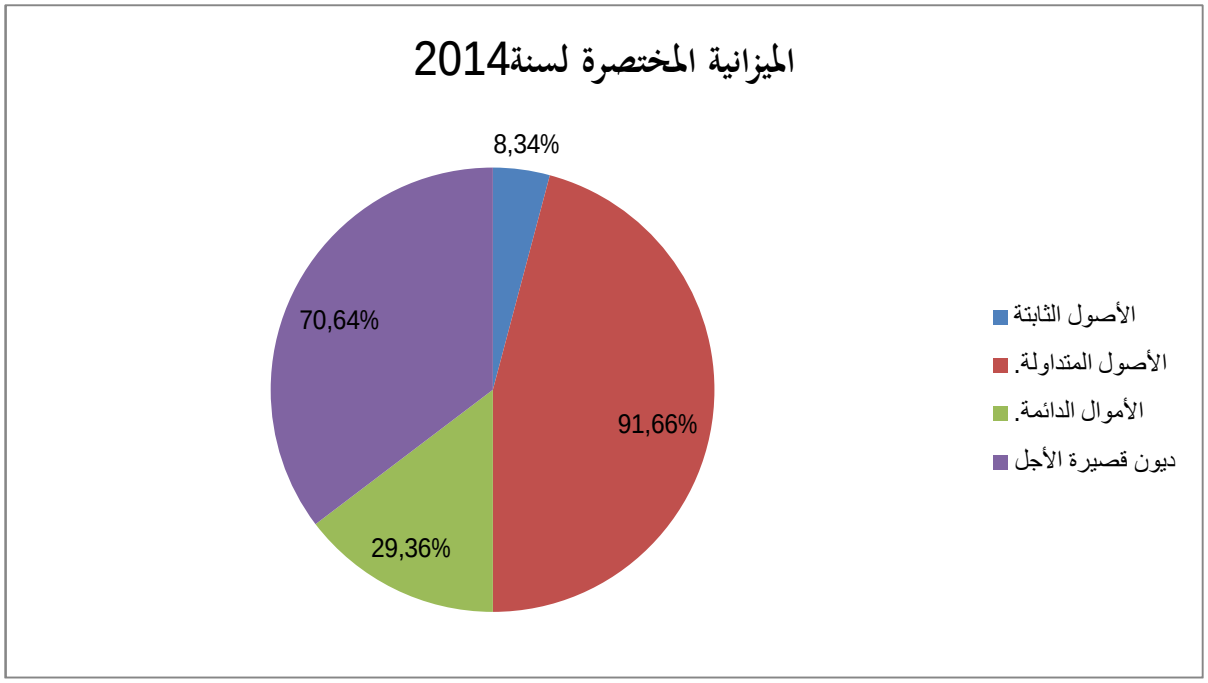

المصدر: من إعداد الطالتين بناءا على نتائج الجدول رقم22

المطلب الثاني:تحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية و النسب المالي

الفرع الأول: :تحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية

1. حساب رأس مال العامل الإجمالي

✓ من أعلى الميزانية: ر م ع ص إ=الأموال الدائمة-الأصول الثابتة

البيان	السنة 2011	السنة2012	السنة 2013	السنة 2014
الأموال الدائمة	10981509	11976169	7804243	9397088
الأصول الثابتة	5055953	3010890	2071729	2669486
رأس مال العامل	5925556	8965279	5732514	6727602

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من الميزانيات المختصرة (2011-2012-2013-2014)

✓ من أسفل الميزانية: ر م ع ص إ=الأصول المتداولة-الديون قصيرة الأجل

البيان	السنة 2011	السنة2012	السنة 2013	السنة 2014
الأصول المتداولة	18382649	24079285	21020955	29334790
ديون ق الأجل	12457094	15114006	15288441	22607188
رأس مال العامل	5925556	8965279	5732514	6727602

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من الميزانيات المختصرة (2011-2012-2013-2014)

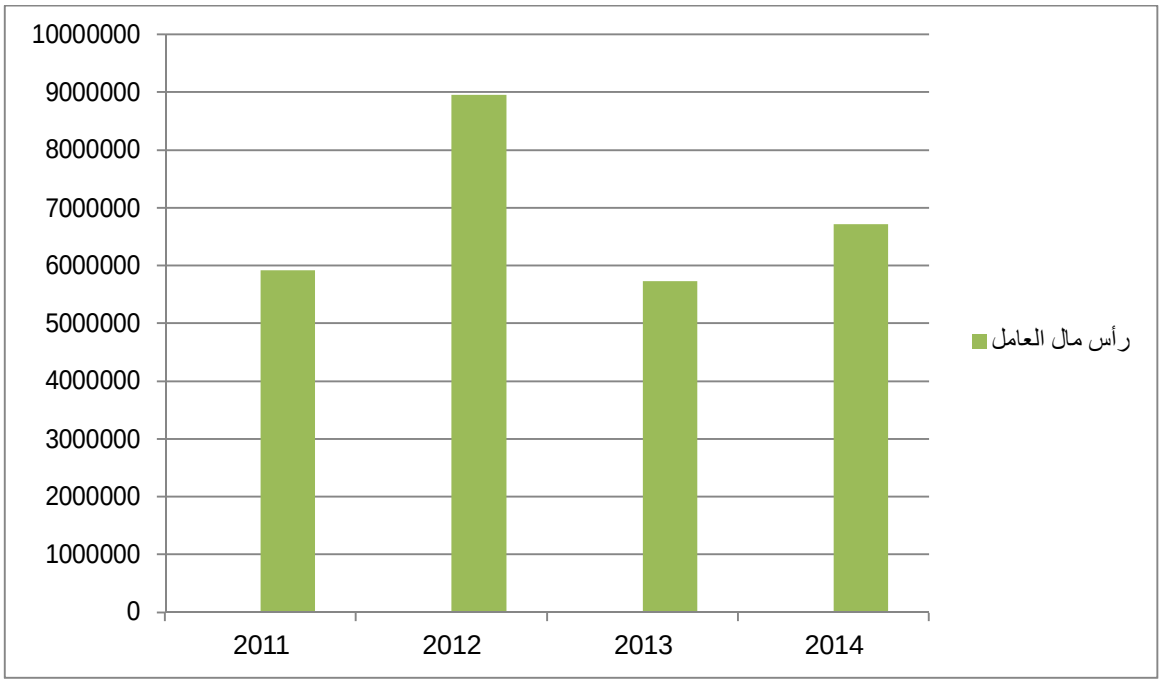

- من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال كل السنوات حيث وصل في سنة 2012 إلى 8965279و أن قيمة رأس المال العامل جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، و هو ما يفسر أيضا تغطية الأصول الثابتة انطلاقا من الأموال الدائمة.

2. حساب احتياجات رأس مال العامل

إ ر م ع=(الأصول المتداولة-النقدية)-(ديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية).

البيان	السنة 2011	السنة2012	السنة 2013	السنة 2014
احتياجات رأس مال العامل	5614181	7759567	5093920	-378883

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من الميزانيات المختصرة (2011-2012-2013-2014)

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال السنوات الثلاث الأولى ، حيث يقدر هذا الاحتياج في 2011ب 5614181 ثم ارتفع في 2012 إلى 7759567 ثم انخفض إلى 5093920 في سنة 2013و هذا راجع إلى الانخفاض في كل من احتياجات التمويل و موارد التمويل و هذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات، أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

أما في سنة 2014 قيمة إحتياج رأس المال سالبة و يقدر ب378883-.

3. حساب الخزينة:

الخزينة=رأس مال العامل-احتياجات رأس مال العامل

البيان	السنة 2011	السنة2012	السنة 2013	السنة 2014
رأس مال العامل	5925556	8965279	5732514	6727602
احتياجات رأس مال العامل	5614181	7759567	5093920	-378883
الخزينة	311375	1205709	638594	7106485

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من الميزانيات المختصرة (2011-2012-2013-2014)

- نلاحظ أن الخزينة خلال كل سنوات الدراسة موجبة وهي وضعية حسنة للمؤسسة، بحيث نلاحظ انخفاض قيمة الخزينة في سنة2013 بالمقارنة مع 2012 حيث كانت في 2012 تقدر ب1205709 أما في 2013 أصبحت 638594، وذلك راجع إلى انخفاض في قيمة القيم الجاهزة خلال تلك السنة ، و لكن في سنة 2014 نلاحظ ارتفاع في قيمة الخزينة حيث وصلت إلى 7106485 يعود السبب أيضا في هذا الارتفاع إلى زيادة في القيم الجاهزة خلال تلك السنة.

- من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها ليس فقط بتمويل دورة الاستغلال و لكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها.

والشكل الموالي يوضح مختلف مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة .

الشكل رقم10: التمثيل البياني لرأس مال العامل ، احتياجات رأس المال العامل وخزينة المؤسسة.

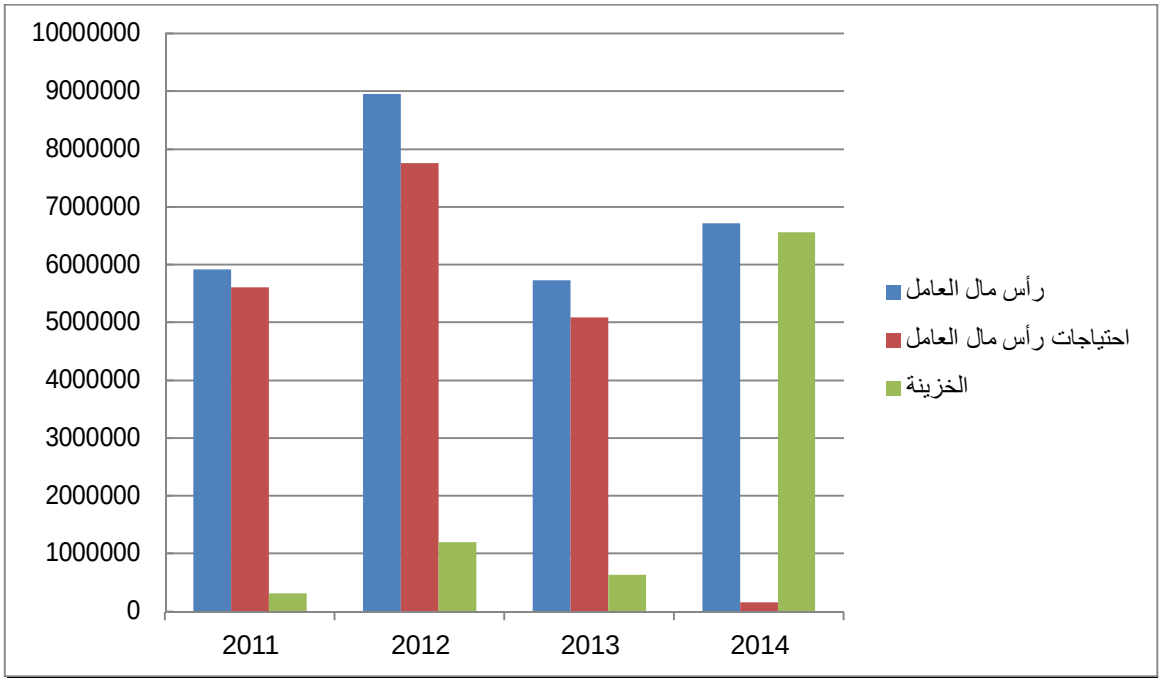

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على النتائج السابقة

الفرع الثاني: تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية

1. حساب نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها، سوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم23:حساب نسب السيولة

النسب/السنوات	العلاقة	2011	2012	2013	2014
السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.	1.47	1.59	1.37	1.3
السيولة السريعة	(الأصول المتداولة – المخزونات) / الديون قصيرالأجل.	0.64	0.5	0.37	0.56
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.	0.025	0.08	0.04	0.31

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من الميزانيات المختصرة (2011-2012-2013-2014)

- **تحليل نسبة السيولة العامة:**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة محصورة بين 1.3و 1.6 خلال السنوات الأربعة من2011 إلى 2014، هذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الأربعة.

- **تحليل نسبة السيولة السريعة:**

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد.

ومن خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 0.37 و 0.64 وهذه النسبة أقل من المقياس المناسب للسيولة السريعة (1:1) و هذا مؤشر سيئ، وذلك لأن هذا يعني بأن الأصول سريعة التحول وبالتالي لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية.

- **تحليل السيولة الجاهزة:**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة ارتفعت في سنة 2014 مقارنة بسنة 2011حيث كانت تتوفر المؤسسة في سنة 2011 على سيولةجاهزة قدرها0.025 ، وفي سنة 2014 بلغت السيولة الجاهزة المتوفرة 0.31،ولكن الأهم من ذلك هو أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة في االسنوات محل الدراسة تقل عن النسبة المقبولة(075إلى1) هو ما يعتبر مؤشر سيئ.

2. حساب نسب النشاط

تكمن أهمية دراسة هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة طالبة القرض في استغلال مواردها و إدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم24:حساب نسب النشاط

النسب/السنوات	العلاقة	2011	2012	2013	2014
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال/مجموع الأصول	2.32	1.89	2.36	2.03
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/الأصول الثابتة	10.77	16.97	26.32	24.30
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/الأصول المتداولة	2.96	2.12	2.59	2.21

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من الميزانيات المختصرة (2011-2012-2013-2014)

- **تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:**نلاحظ أن هذه النسبة تتراوح بين 1.89و2.36 و هذا يدل على أن المؤسسة قادرة نوعا ما على التحكم في إدارة ممتلكاتها كما يمكن لها زيادة حجم مبيعاتها دون زيادة في رأس مالها.
- **تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:**نلاحظ أن هذه النسبة كبيرة جدا في كل السنوات و هذا راجع إلى انخفاض قيمة الأصول الثابتة بالمقارنة مع قيمة رقم الأعمال،وهذا يدل على أن رقم الأعمال غطى كل الأصول الثابتة و يبقي لهذه المؤسسة فائض.
- **تحليل معدل دوران الأصول المتداولة:**نلاحظ أن هذه النسبة محصورة بين 2.12و2.96 و هي نسبة جيدة، وتدل هذه النسبة على قدرة المؤسسة في تسيير مخزوناتها.

3. نسب التمويل:

يوضح الجدول التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة طالبة القرض:

جدول رقم25:حساب نسب التمويل

النسب/السنوات	العلاقة	2011	2012	2013	2014
نسبة الاقتراض القدرة على السداد	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.64	0.63	0.71	0.71
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	2.17	3.98	3.77	3.52
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	1.67	3.34	3.27	3.45

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من الميزانيات المختصرة (2011-2012-2013-2014)

- **نسبة الاقتراض:**

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، نلاحظ ان هذه النسبة ارتفعت من 0.64في سنة 2011 على 0.71 سنة 2014 وهذا يدل على أن المؤسسة لاتواجه أية صعوبة في سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد الاستحقاق.

- **نسبة التمويل الدائم:**

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، و من خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال السنوات الأربعة و هذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل لأن النسبة تفوق 1.

- **نسبة التمويل الخاص:**

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، و بما أن هذه النسبة تفوق 1 فإن ذلك يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأموال الخاصة، و هذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة خلال فترة الدراسة، و هذه النسبة تدعم نتائج نسب التمويل السابقة.

- تعتبر نتائج نسب التمويل مؤشرا ايجابي للوضعية المالية للمؤسسة.

4. نسب المردودية:

جدول رقم 26:حساب نسب المردودية

النسب/السنوات	العلاقة	2011	2012	2013	2014
مؤشر الربحية	النتيجة الصافية/رقم الأعمال(خارج الرسم).	0.08	0.04	0.08	0.09
نسبة المردودية الاقتصادية	=النتيجة الصافية/الأصول الإجمالية.	0.2	0.08	0.19	0.19
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.	0.55	0.21	0.66	0.66

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من الميزانيات المختصرة (2011-2012-2013-2014)

- **تحليل مؤشر الربحية**:نلاحظ أن هذه النسبة ضعيفة في كل السنوات، وهذا نتيجة لارتفاع قيمة رقم الأعمال مقارنة بالنتيجة الصافية.

- **تحليل المردودية الاقتصادية:**

نلاحظ انخفاض نسبة المردودية الاقتصادية سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، حيث كانت في 2011 تقدر ب 0.2 أما في سنة 2012 أصبحت 0.08، ثم ارتفعت هذه النسبة في سنة 2013و 2014 لتصل إلى 0.19، و بالتالي فنسبة المردودية الاقتصادية لهذه المؤسسة مقبولة و هذا نتيجة لتقارب النتيجة الصافية مع قيمة الأصول الإجمالية.

- **تحليل المردودية المالية:**

نلاحظ انخفاض المردودية المالية في سنة 2012 و التي تقدر0.21 ، ثم ارتفعت في 2013 و2014 ووصلت إلى 0.66 و هذه النسبة مقبولة، حيث تدل على كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.

الشكل رقم11:معدلات المردودية للمؤسسة طالبة القرض

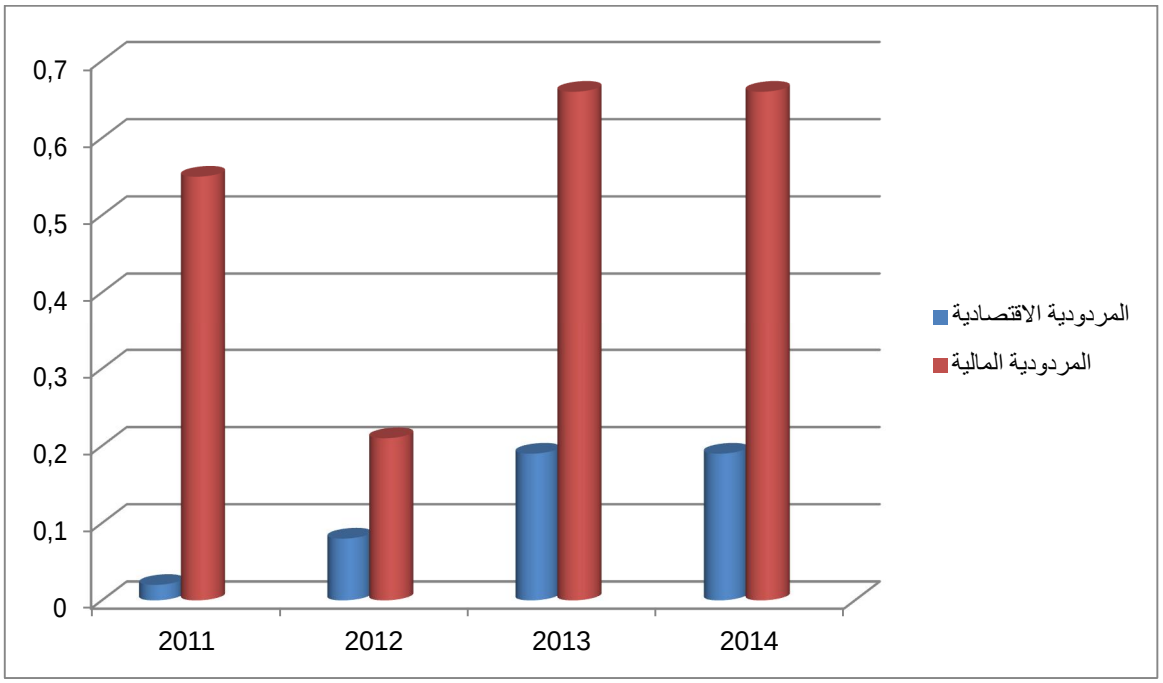

المصدر: من إعداد الطالتين بناءا على نتائج الجدول رقم27

من خلال الشكل تتبين لنا العلاقة العكسية بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية حيث إذا ارتفعت المردودية الاقتصادية تنخفض المردودية المالية وبالعكس، ولكن في سنة 2011 عرفت تدهور لمردودية المؤسسة الاقتصادية حيث انخفضت بشكل كبير، و في سنة2012 انخفضت قيمة المردودية المالية بشكل كبير.

المطلب الثالث:تحليل جدول النتائج

جدول رقم27: جدول النتائج لسنتي 2011-2012

انظر الملحق رقم 5

البيان	2012		2011	
	مدين	دائن	مدين	دائن
مبيعات بضاعة		51087880		54474260
إنتاج مباع				
انتاج ملحق				
تخفيضات				
رقم الأعمال صافي		51087880		54474260
إنتاج مخزن				
إنتاج مثبت				
إعانات الاستغلال		110909		60000
1-إنتاج السنة المالية		51198789		54534260
مشتريات البضاعة المباعة	42573233		45395216	
مواد أولية				
مؤونات أخرى	25974		98046	
تغير المخزون				
استهلاكات اخرى	241381		237514	
خدمات خارجية. -معالجة -التعويض عن التأمين -أشخاص خارجيون عن المؤسسة -	 132915 371386 48000		 23869 164562 60000	
خدمات أخرى	109022		311212	
2-استهلاك السنة المالية	43501912		46290422	
3-القيمة المضافة للاستغلال		7696876		8243837
أعباء المستخدمين	1687688		1772525	
ضرائب و رسوم	526134		555782	
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال		5483053		5915529
منتوجات أخرى عملياتية		4129		506533
أعباء أخرى عملياتية	896752		35935	
مخصصات الاهتلاك	2111193		1465334	
خسائر القيمة				
5-نتيجة عملياتية		2479237		4920792
منتجات مالية				
اعباء مالية	320561		310365	
6-نتيجة مالية	320561		310365	
7-نتيجة عادية		2158676		4920792
منتوجات غير عادية				
أعباء غير عادية				

8-نتيجة غير عادية				
الضرائب على الأرباح				
ضريبة غير مباشرة على النتيجة العادية				
النتيجة الصافية للسنة المالية		2158676		4610427

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري

جدول رقم28: جدول النتائج لسنتي 2013-2014

انظر الملحق رقم6

البيان	2015		2014	
	مدين	دائن	مدين	دائن
مبيعات بضاعة		64875500		54520080
إنتاج مباع				
انتاج ملحق				
رقم الأعمال صافي		64875500		54520080
إنتاج مخزن				
إنتاج مثبت				
إعانات الاستغلال		108000		98000
1-إنتاج السنة المالية		64983500		54618080
مشتريات البضاعة المباعة	54107834		45433400	
مواد أولية				
مؤونات	51948		91058	
تغير المخزون				
استهلاكات اخرى	54833		93853	
خدمات خارجية الإيجار - معالجة -التعويض عن التأمين -أشخاص خارجيون عن المؤسسة -	200000 87862 160504 106720		151476 155515 54000	
خدمات أخرى	209364		306419	
2-استهلاك السنة المالية	54506997		46288124	
3-القيمة المضافة للاستغلال		10476502		8329955
أعباء المستخدمين	2166053		1965175	
ضرائب و رسوم	662644		561600	
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال		7647804		5803179
منتوجات أخرى عملياتية		6666		
أعباء أخرى عملياتية	359			
مخصصات الاهتلاك	1280332		1280332	
خسائر القيمة				
5-نتيجة عملياتية		6373780		4693518
منتجات مالية				
اعباء مالية	320833		204861	

6-نتيجة مالية	320833		204861	
7-نتيجة عادية		6052946		4488657
منتوجات غير عادية				
أعباء غير عادية				
8-نتيجة غير عادية				
الضرائب على الأرباح				
ضريبة غير مباشرة على النتيجة العادية				
النتيجة الصافية للسنة المالية		6052946		4488657

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري

-تحليل جدول النتائج:

- نلاحظ تطور رقم الأعمال من 51087880في السنة الأولى إلى64875500 في السنة الرابعة.

-تزداد القيمة المضافة للنشاط إلى أن وصلت في السنة الأخيرة إلى 10476502 مما يسمح بتغطية تكاليف الاستغلال.

- تطور الفائض الإجمالي للاستغلال حيث بلغ في السنة الرابعة 7647804.

-نلاحظ انخفاض النتيجة العملياتية في السنة الثانية حيث بلغت في هذه السنة 2479237 في حين كانت في السنة الأولى تساوي 4920792، إلى أنه بدأت في الارتفاع في السنة الثالثة حيث بلغت في السنة الرابعة 6373780.

-ارتفاع النتيجة الصافية حيث بلغت في السنة الأولى 4610427، في حين وصلت في السنة الرابعة إلى6052946.

تدل النتائج المتحصل عليها أن للمؤسسة طالبة القرض ملاءة مالية جيدة تمكنها من تسديد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق و بالتالي فالقرض الشعبي الجزائري سيوافق على منح القرض لصاحب الصيدلية.

خاتمة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بتقديم القرض الشعبي الجزائري و الوكالة مانحة القرض، وتطرقنا لمصلحة القرض التي تتكفل بدراسة ملفات القرض، ويتم إصدار قرار منح القرض عن طريق موافقة مدير الوكالة.

كما قمنا بدراسة ملف طلب قرض استغلالي، حيث قمنا بتحليل قوائمه المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لطالب القرض و معرفة هل لديه ملاءة مالية جيدة تمكنه من استرجاع القرض في تاريخ الاستحقاق.

الخاتمة

الخاتمة:

للتحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة، فهو الذي يحدد المركز المالي كما يبرز الوضع المالي للعميل أو المؤسسة طالبة القرض و مدى قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك المقرض.
والبنوك الشاملة باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة تجعلها تتوخي الأخطار الناجمة عن منح القروض في عملياتها المالية، إذن فهو الذي يطمأن البنك عندما يقبل على منح قرض معين.

يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي حيث لا يباشر عمله مع بداية المشروع بل قبله فيعمل جاهدا على دراسة المشروع للإحاطة به من جميع الجوانب و ما إذا كان هذا المشروع سيدر أرباحا تعود على البنك، و هل هو مشروع ناجح أم فاشل؟ ليقرر البنك في الأخير قبول أو عدم قبول منحه القرض، و لكن في وقتنا الحالي ازداد حجم مخاطر القروض لدى البنوك و هذا راجع إلى فشل السياسة الاقراضية التي تعتمد عليها البنوك في منح القرض و التي تفتقر لعنصر الأمان،حيث تقوم بعض البنوك بمنح قروض دون ضمانات أو بضمانات لا تغطي قيمة القرض الممنوح أو دون دراسة مسبقة، و هذا ما يؤدي إلى إفلاس البنوك و عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه عملائه، لذا على البنوك أن تبحث على محلل مالي كفء يساعدها في اتخاذ قرارات سليمة في مجال منح القروض و التقليل من مخاطر القرض.

اختبار الفرضيات:

لقد تم إثبات صحة الفرضيات السابقة و المتمثلة في:

- **الفرضية الأولى:** كي يتحول بنك إلى بنك شامل يجب أن يكون ذلك البنك كبير الحجم و قابل للنمو و لديه العديد من الفروع صحيحة و هذا ما تم إثباته في الفصل الأول.

- **الفرضية الثانية:** التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها صحيحة، وذلك باعتباره وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات وترشيدها، كما يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة و الظروف التي تمر بها.

- **الفرضية الثالثة:** تستخدم البنوك محل الدراسة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر القرض المصرفي صحيحة، و ذلك من أجل التعرف على المخاطر و اتخاذ قرارات بشأنها.

- **الفرضية الرابعة:** من بين الوسائل التي تستخدمها البنوك للتخفيف من خطر القرض طلب ضمانات من العميل صحيحة،حيث تطلب البنوك الضمانات من أجل التحوط و الحذر من المخاطر.

نتائج البحث:

-يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي،إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في الخطط المستقبلية ، كما يعمل على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات الصائبة.

-إن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية ، و هو ما يؤكد الدور الفعال لتحقيق التوازن بين الأصول و الخصوم.

-إن الوضعية المالية تعد بمثابة الدعامة الأساسية للمؤسسة طالبة القرض، فعليها يتم الحكم على تلك المؤسسة و مدى قدرتها على سداد ديونها.

-إن محللي القرض في القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة 111يعتمدون على أدوات التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني من أجل التحوط من مخاطر القرض.

- القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة 111 تعتمد على النسب المالية بدرجة عالية عند إجراء عملية التحليل المالي للمعلومات المالية للعميل و تعتمد على نماذج التنقيط البنكي بدرجة ضعيفة.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

- ✓ التدريب المستمر للعاملين بالبنوك و التأهيل في المجال الائتماني و ذلك للمساعدة على استخدام أدوات التحليل المالي بكل كفاءة.
- ✓ التركيز على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني و عدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات المقدمة.
- ✓ العمل على إنشاء مراكز متخصصة للحصول على المعلومات و جمع البيانات المتعلقة بالمقترضين و تحليلها و نشرها و ذلك لمساعدة المقرضين و المستثمرين.
- ✓ أن تنتقل البنوك من الأدوات التقليدية للتحليل المالي إلى تطبيق الأدوات الحديثة في تقييم مخاطر الائتمان و المحافظة على أمان البنك.
- ✓ ضرورة إلزام المقترضين على تقديم معلومات كافية تساعد محلل الائتمان على إجراء عملية التحليل.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لأهمية التحليل المالي في البنك لقياس خطر القرض و بعد استخلاصنا للنتائج المذكورة نرى أنه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها و تكون أساسا لبحوث لاحقة و لهذا فإنه يقترح دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية و تتمثل في:

-مدى اعتماد البنوك الجزائرية على تطبيق أدوات التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي والتقليل من المخاطر.

-دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

اللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم محمود، تحرير التقارير المالية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2005 .
2. أبو عتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية ، قسنطينة ، جامعة منتوري ، 2006.
3. أسامة مُحَمَّد القولي ، مبادئ النقود والبنوك ، دار الجامعة الجديد للنشر ، الإسكندرية، 1997.
4. ألدونس هندريكس، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2005.
5. إلياس بن ساسي،التسيير المالي،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2006.
6. أيمن الشنطي و عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان،دار البداية، 2004 .
7. إيهاب الدسوقي، النقود والبنوك والبورصة، دار النهضة العربية ، مصر الجديدة ، القاهرة، 2008.
8. بن عزوز بن علي ، إدارة المخاطر ، دار الوراق، الأردن 2013.
9. حسين بالعجوز،مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية"دراسة مقارنة"،مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية،2009.
10. حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي، تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن.
11. حنفي عبد الغفار، إدارة البنوك، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
12. خلدون إبراهيم الشيدات،الإدارة و التحليل المالي،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان،2001.
13. خميسي شيحة،التسيير و المالية،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2010.
14. دريد كامل آل شبيب،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان،الأردن،2007
15. رشيد صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة، دار النهضة، بيروت، 2000.
16. رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
17. زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2010.
18. زينب عوض الله ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي منشورات الجبلي الحقوقية، ، الإسكندرية،2003.
19. سعيد سيف النصر، دور المصارف في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
20. سوزان سمير ذيب و آخرون،إدارة الائتمان،دار الفكر ناشرون و موزعون،عمان الأردن،2012.
21. شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر.

22. شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بودواو، الجزائر،2008.
23. شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر ، دار المسيرة للنشر والطباعة ، ط1 ، 2012.
24. صلاح الدين السيسي ، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، 2003.
25. صلاح الدين السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، ط1 ، القاهرة، 2004.
26. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2004.
27. عبد الحليم كراجة،الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الثانية،دار الوفاء للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2006.
28. عبد الحميد عبد المطلب البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، 2008.
29. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاد النقود والبنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2007.
30. عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009.
31. عبد الحميد مُحَّد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية ، منشآت المعارف ، الإسكندرية، 2002.
32. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004 .
33. عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ،الدار الجامعية،2004.
34. عبد الله عبد الكريم، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ، 2008.
35. عبد المعطي رضا أرشيد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999.
36. فلاح حسن الحسيني، إدارة البنوك، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، 2008.
37. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
38. مُحَّد عبد الخالق،الإدارة المالية و المصرفية،دار أسامة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2010.
39. مُحَّد مطر، التحليل المالي، مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان،2000.
40. مفلح مُحَّد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2006. مكتبة الإسكندرية.
41. منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية
42. منير إبراهيم هندي، البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مصر، ط3 ، 2006،
43. منير ابراهيم هندي،الادارة المالية،مدخل تحليلي معاصر،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،الطبعة السادسة،2011.
44. مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان،الأردن،2006.
45. ناصر دادي عدون، التحليل المالي"دروس و تمارين،الجزء الأول"،الدار المحمدية العامة،الجزائر.
46. هيثم مُحَّد الزعبي،الإدارة و التحليل المالي،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع،عمان،الأردن.

47. وليد ناجي الحيالي،الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر و التوزيع،2004.
48. وليد ناجي الحيالي،التحليل المالي،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2007.

ب. المذكرات:

1. اليمين سعادة"استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة ،العلمة سطيف" مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2009/2008.
2. آيت عكاش سمير،تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية و بنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005
3. حابس إيمان،دور التحليل المالي في منح القروض،مذكرة بنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص بنوك ومالية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010-2011.
4. رحموني سميرة ، التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة،جامعة قاصدي مرباح، 2004- 2005
5. لزعر مُحَّد سامي، لزعر مُحَّد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة،2011-2012.
6. قاسيمي آسيا ، تحليل الضمانات في تقديم جدوى تقديم القروض في البنك ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ،2008 – 2009 .
7. صخري جمال عبد الناصر،التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، تخصص مالية المؤسسة،جامعة قاصدي مرباح،قسنطينة،2012-2013

ج. المؤتمرات والملتقيات:

1. فريد كورتل و كمال رزيق، إدارة مخاطر القروض الإستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 4-2007/7/5.
2. مسعود درواسي، ضيف الله مُحَّد الهادي، مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية للمحاسبة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ورقة بحثية،جامعة سعد دحلب البليدة، السبت 14 فيفري 2015.

د. المجلات:

1. رابح عرابة ، دور الصرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية (مع الإشارة إلى حالة مصر) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس.

اللغة الفرنسية:

أ.الكتب:

1. Ali Tadzait « Maitrise du système comptable financier », édition, ACG, Algérie, 2009.
2. Joel Bessis ; Risk Management in Banking , John Whley , 1998.
3. Naullau G et Roua chin : le contrôle de Gestion et Financier, Revue Bancaire ,1999.

الملاحق